

دراسات لغوية

أصول اللغة العربية بين النشائية والتلائية

دكتور يوسف محمد صالحين

يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عاصم
القاهرة ن ٩٣٧٤٧٠

دراسات لغوية

أصول اللغة العربية بين النشائية والسلابية

دكتور توفيق محمد صالح

الطبعة الأولى

جب سنة ١٤٠٠ هـ — مايو سنة ١٩٨٠ م

جميع الحقوق محفوظة

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامي ميدان لاطو غلي

تليفون : ٣٠٥٥٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الرحمن • علم القرآن • خالق الإنسان • علمه البيان »

صدق الله العظيم

تقديم

بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى ، تقدمت الأبحاث اليوم كثيرا فى علمى (الفونتيك Phonétique) و (الفونولوجيا Phonologie) ، وحلت مشاكل كثيرة فى اللغة الانسانية بعمامة .

وقد بحثت اللغات السامية فى ضوء المعايير الحديثة لعلم اللغة : (Linguistics) على يد المستشرقين أكثر من دراستها على يد أبنائها ، مع أنهم أقدر على ذلك من غيرهم ، لتشربهم روح السنتهم ، ولسهولة ادراكهم لأسرارها وخواصها . . وأتت هذه الأبحاث بثمرات طيبة : وضحت الغامض ، وأزاحت السجف ، واستقرت بها أمور كانت غير قارة . وإذا لم تسعفنا ظروف السبق فى الميدان العلمى ، فلا أقل من أن نحول اللحاق فيه .

ولغتنا العربية غدت — والحمد لله — إحدى اللغات العالمية الكبرى فى المحافل الدولية ، فضلا عن أنها لغة حضارة راقية ، وتنتمى الى أعرق الأسر اللغوية . ولها مشاكل مازالت تنتظر فصل القول فيها .

والساميات عموما — وفيها العربية — بميزة الاعتماد على الجذر والاشتقاق مما يدفع بدراسة النشوء والارتقاء لها ، عسى أن نعرف من هذه الدراسة ما يبدو أحيانا من اضطراب أو خلاف أو تناقضات أو نزاعات . . فى الضوابط ، أو التصريف ، أو المعنى فى القاموس . . على نحو ما نختلف أو נוؤول أو نخرج . .

ومع اجلالنا لعلمائنا القدامى ، واستمطارنا رحمت الله تعالى ورضوانه عليهم ، جزاء ما بذلوا وقدموا . . الا أننا نقول : لو توفرت لهم عوامل التقدم (التكنولوجى) ، ولو نظروا فى الساميات عموما وما يجاورها ، فى عمق وشمول دراية ، لغيروا رأيهم فى أمور ، ولجاءت مؤلفاتهم القيمة لايعتورها غموض أو قصور فى بعض الجوانب ، ولكن يحفها التناسق المعنوى ، واللفظى المعقول فى اتساق يأخذ بحجز بعضه .

والعربية — من دون أخواتها الساميات — لانعرف من بدايتها
ما نعرفه عن أخواتها ، لأن لشقيقاتها نصوصا كثيرة أوضحت معالم
تاريخها .

بينما ما عثر عليه من نصوص عربية قديمة لاتعطى معرفة وافية بالبدايات
الأولى في تاريخ عربيتنا .

ولأن ما عثرنا عليه من نصوص قديمة للعربية بعيدة كل البعد عن
النصوص الأدبية الجاهلية ، التي وصلتنا في مستوى عال من جميع
جوانب العربية : أسلوبا وصيغا واتقان معان ، ودقة موسيقى ..
ومعنى ذلك : ضياع حلقات عديدة من النصوص جعلت فجوات بين
الأصول ، وبين ما نجده من حال العربية في نصوصها الراقية في الأدب
الجاهلي : أى أن الدراسة اللغوية العربية بدأت بدراسة اللغة المدونة ،
وما وصلنا منها يمثل حال فتوة وشباب . أما البدايات فقد لفها صمت
التاريخ ، واهمال الأبناء ، ورمال شبه الجزيرة العربية بقسوتها ورهبتها .

* * *

وفي هذا البحث المتواضع أردت أن ألقى بعض الأضواء على مشكلة
« الثنائية ، أو الثلاثية » في الأصول العربية ، وهى مشكلة المع اليها بعض
اللغويين ، وتعرض لها بعضهم صراحة أو ضمنا ، لكن في اشارات غير
بعيدة ، ولا أبحاث عميقة ، مع أهمية البحث فيها وضرورته ، لأنها تمثل
أحدى المشاكل الكبرى للفتنا ، اذ هى وسيلة للتأصيل في الدور التصريفى،
وكاشفة لتاريخ الاشتقاق ، وتطور المعنى ، وتدرج المبنى ، وإزالة التضارب
بين اشتجار المعانى وتنافرها أو اختلافها :

فحين تحدث القواميس — مثلا — ، أن معنى (نهر) : الزجر ، أو الجريان
والسيولة ، أو الضوء والسنا .. يحار المرء أمام هذه التناقضات
أو الاختلافات ..

ولكن حين ترشد (الثنائية) الى أن الجذر الثنائى : (نه) من (نهر) ،
يعطى معنى : النهى ، والزجر ، والنهر . وأن الجذر الثنائى : (هر)
يشير الى معنى السيولة حين جريان الماء وسيولته . وأن الجذر الثنائى :
(نر) ، يكتنز بحرف العلة فيكون : نارا أو نورا فيبدد الظلام .. حين تتدخل

« الثنائية » وتعين وترشد وتقرب وتدنى — فيزول الاضطراب ، وتتغير
النظرة الى بعض ما ظنناه خلا ، أو قصورا ..

والله اسأل أن يكون بعض التوفيق حالفني فيما سطررت في هذا
الجانب ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

توفيقى محمد شاهين

مقدمة

اللغة ظاهرة اجتماعية غير مادية . . وتحتاج لذلك عند تحديد عناصرها ومعرفة ماهيتها الى عمليات متعددة غاية في التعقيد والتداخل ، لتثعب عناصرها بين الارسال والاستقبال والتداعى والترجمة ، ويسبق كل ذلك تفكير وتقدير وتدبير : « **فتبارك الله أحسن الخالقين** » (المؤمنون : ١٤)
فهى أكثر من أصوات ، وأكثر من أن تكون أداة للفكر وأكثر من أن تكون تعبيرا عن الأغراض لجماعة ما . ولذا صدق أن يقال : ان الانسان صار باللغة انسانا ، وبلغ بها العقل منتهاه ، وأخذت بها الحضارة أوجها وذروة واتساعا .

وحين ترقى اللغة برقى أهلها ، تأخذ حيزا من القداسة ، يرفع شأنها ، ويدفع استمرار وجودها ، ويتيه بها أهلها .

وليس بغريب — اذن — أن يكلف بأبحاثها الملوك والرؤساء والمفكرون والفلاسفة فضلا عن سدنتها وعلمائها ، فأبحاث تأصيلها وادراك كنهها لم تنقطع منذ فجر التفكير حتى الآن ، لما لها من أهمية وغرابة . . اذ أنها فى الواقع جزء من كيانها النفسى والروحى .

ودارت الأبحاث اللغوية — وتدور — حول التطور الخارجى للغة ، وحول التطوير — الداخلى لها : اى فى مجال البنية والطبيعة الصوتية من جهة ، وفى مجال الوظيفة الاجتماعية استعمالا واستمتعا من جهة اخرى .

وعلى كثرة الأبحاث المتتابعة والمستمرة فى ماهية اللغة ، فان نتائج الأبحاث لم تأخذ — غالبا — صفة التعقيد الجامع المانع ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن بعض الأبحاث ذات الصلة الوثيقة باللغة ما زالت تحبو فى دنيا الكشف والمعرفة كتشريح المخ البشرى ، وتصنيف وظائفه وكشف مخبوءه ، وديناميكية عمله المبهر المثير .

ورحم الله علماءنا القدامى ، فقد أسهموا بجدية وأصالة فى هذه الأبحاث اللغوية بما أسعفتهم الوسائل وتيسرت لهم السبل . فاكشفوا طرقا ،

وأرسوا قواعد ، وأضافوا ورجحوا . . فهم لم يكونوا عالة ، كما لم يكونوا حملة بريد ، ولا ناقلى رسائل . كما يرميهم خصومهم وشائنوهم . ومنذ القرن الثانى الهجرى كان كتاب سيبويه أشهر كتاب يصف ميادين الأصوات والصيغ والتراكيب وتتابعته الكتب القيمة بعده . وخير من يكفينا مؤنة النزال عند التحدى بتفصيل أدق واشمل وأعمق ، وأخص علامتنا : أبو الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢ هـ) — طيب الله ثراه — بما قدم من بحوث مبتكرة فى فكر ثاقب فرض نفسه على الزمن بالدقة والأصالة والخلود ، ولعله خير من عرف اللغة الانسانية الاولى بأنها : « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » ، فأشار الى الطبيعة الرمزية الصوتية للغة من جهة ، والى وظيفتها الاجتماعية بين ناطقيها من جانب آخر ، وان كان التعريف غير مانع ولا جامع كما يقول علماء المنطق ، فى شرط التعريف .



ولفتنا العربية أصيلة ، تنتمى الى عائلة لغوية كبيرة عريقة عراقة التاريخ ، تعرف : « باللغات السامية » كما اطلق عليها (شلوتزر) العالم الالماني وزميله (ايكهورن) .

وقد لعبت الشعوب التى تكلمت مجموعة هذه اللغات على مسرح الحضارة العالمية دورا حضاريا رئيسيا خلد على الزمن .

والعربية غنية ثرة ، حملت فى ثناياها عوامل تزكيتها ونمائها ، ومن ثم ساهرت التطور الحضارى والفكرى ، وعبرت فى يسر عن الفكر الاصيل بكل ابعاده حين أضحت لسان القرآن الكريم ووعاءه ، ووسعت الفكر الدخيل حين مست الحاجة الى التطلع اليه والاستعانة به .



وقد قطعت الأبحاث اللغوية — اليوم — شأوا بعيدا فى العديد من مجالاته ، بفضل ما تهيأ للباحثين من وسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة ، فكان الجديد والمفيد والمثير ، ثمرة لعاملين متكاملين ، هما علم الفونتيك (Phonetique) وعلم الفونولوجيا (Phonologie) بما أسسدى

للدراستات اللغوية خدمات جلى وكشف ابهام كثير من أمور اللغة ومشاكلها التى كانت تدور فى تجويفات غير علمية ، وفى توهيمات وتهويمات لا يتقبلها العقل الحصيف ، ولا تثبت أمام النقد على أسسه وتحت مقاييسه .

ولم يعد بعض العلماء اليوم أسرى تعلم لغة واحدة ، فعرف كثير منهم أكثر من لغة ، لتتضح أمامه الرؤية ، وتزول عنه حواجز القصور ، والحيز الضيق ، والأفق المحدود .

ولغتنا العربية — كغيرها من اللغات — لها قضايا ومشاكل ، منها ما هو خاص بها ، ومنها ما هو مشترك بينها وبين أخواتها الساميات وغيرها ، مع ما يلحق بكل منها من لهجات ، مما أوجب اعتبار المجموع كلغة واحدة تفرقت خواصها وأسرارها فى مختلف اللغات الأخوات ، ويقتضينا ذلك البحث والاستعانة بميزات لغة لفائدة شقيقتها ، فى انارة غامض ، وتوضيح مشكل ، فى لغة بما هو واضح وصريح فى لغة أخرى . وبذلك يتم ايضاح التناقض المعنوى والمنطقى ، وازالة ما قد يبدو متضارباً ومتناقضاً بين أخوات السامية ، كما يزيل أخطاء ما وقع فيه الأقدمون من خلط وقصور ، نتيجة الجهل بلغة أخرى ، أو القصور فى معرفة مميزات وتشابهات المجموعات اللغوية كل على حدة .

* * *

وللغتنا العربية قضية خلافية ، طال عليها الأمد ، ولم يتضح وجه الحق فيها حتى الآن ألا وهى قضية الأصل الثلاثى أو الثنائى لها . لأن الساميات عموماً تنفرد بميزة ظاهرة : ألا وهى الاعتماد على الجذر والاشتقاق ، مما يوجب دراسة النشوء والارتقاء للأصول عسى أن تحل مشاكل الاضطراب فى القواعد أو الضوابط اللغوية بمعنى أصح ، وتزول نقاط الخلاف فى الشذوذ والاضطراب ، وتخف مشاكل القاموس فى النزاعات والمتناقضات .

وفى هذه العجالة — سنحاول — بفضل الله — رسم القسّمات والسمات البارزة فى هذا البحث الشائك والزاهر ، والصعاب المنهجية لهذه القضية العلمية ، عبر القرون . على يسد ثغرة شاغرة ، ويجبر جانب قصور فى قلة الأبحاث العلمية للثنائية والثلاثية .

ومبدئيا — يلاحظ أن بعض الباحثين اللغويين يعد مرحلة « الاشتراك في الحرفين — أو في غير الثلاثية — مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجديا الا ضمن البحث التاريخي ، لأنها بدء مرحلة غير ثابتة ، أى غير مبنى على بحث واستقراء واسعين للغة العرب ، التى تبلغ موداها : زهاء ثمانين ألف مادة ، كما ذكر فى معجم (لسان العرب) (١) وأكثر كما فى غيره . ولكننا ندعو الى مزيد من البحث فى هذه القضية للبت فيها ، اذ هى وسيلة للتأصيل ، وبخاصة لجلاء الطور الذى سبق التصريف ، وبيان أواصر العربية بأخواتها الساميات ، واستخراج النتائج التى من شأنها بيان التلاحق والتناسق المنطقى والمعقول ، فى سير توقع الألفاظ وتطور مداليلها (٢) .



ثنائيون وثلاثيون :

وكثرة من علماء اللغة يرون أن الرس والاصل للفتنا العربية هو الثلاثى : اذ لابد من حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وثالث هو الواسطة بينهما ، وتلك نظرة الصرفيين أيضا . . واذا ثبت أن البحوث النحوية والصرفية فى اللغة العربية قد تأثرت الى حد كبير بالفكر اليونانى الاغريقى : فلا غرابة فى أن يركن فريق من الباحثين فى هذه القضية الى القول بالرس الثلاثى ، ومن هنا يريحون ويستريحون على قياس من المنطق الصورى . على أن من علمائنا القدامى والمحدثين من بحث أمر الثنائية أصالة ، أو عرضا ، أو افترضوا وجودها فى مصنفاتهم .

ويصف الأب مرمرجى الدومنى — سادن الثنائية — العلماء الذين طرخوا باب الثنائية عرضا أو افترضوا وجودها فى مصنفاتهم بأنهم : « معتقلون فى سجن النظرية التصريفية العتيقة ، القائلة : بأن أصول الكلام أسماء وأفعالا مركبة من ثلاثة أحرف لا اقل » .

(١) فقه اللغة العربية — د . ابراهيم نجا ص ٨٩ .

(٢) معجمات عربية سامية : للأب مرمرجى الدومنى ص ١١٢ .

وعد الأب مرمجى — تحت عنوان — ثنائيون أجانب ومصنفاتهم (١)
من العلماء الأجانب — الذين بحثوا أمر الثنائية في لغتنا العربية وأيدوها —
زهراء الخمسين عالما ، ابتداء من أوائل القرن الثامن عشر ، حتى منتصف
القرن العشرين الميلادى . . بعضهم بحث أمر الثنائية في إيجاز على صورة
أبحاث ومقالات ، وبعضهم توسع في بحثها فأخرج مؤلفات ومصنفات
خاصة (٢) . فأمرهم لم يقتصر على العلماء العرب ، وإنما أسهم العلماء
الأجانب بسهم وافر في بحث الثنائية في أسس لغتنا العربية ! ؟ .

**ومن أشهر علمائنا العرب الذين بحثوا أمر الثنائية عرضا ، أو
افتراضوا وجودها :**

- ابن جنى (٣٢٠ — ٣٩٢ هـ) في « الخصائص » .
- وابن فارس (٣٩٥ هـ) في « مقاييس اللغة » .
- والراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) في « غريب القرآن » .
- والبيضاوى في « أنوار التنزيل » .
- وابن منظور الإفريقى المصرى (٦٣٠ — ٧١١ هـ) في معجمه « لسان
العرب » .
- ومحب الدين الزبيدى (١١٤٥ — ١٢٠٥ هـ) في قاموسه « تاج
العروس » .

وأشهر من بحث أمر الثنائية من علمائنا العرب صراحة :

- أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ — ١٨٨٧ م) في « سر الليال في
القلب والابدال » .
- وجورجى زيدان في « الفلسفة اللغوية » .
- وإبراهيم اليازجى في « مجلة الطبيب » اللبنانية .
- والأب أنستاس الكرملى في « نشوء اللغة العربية » .
- وعبد الله العلايلى ، في « مقدمة لدرس لغة العرب » .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق ص ٥ — ١١ .

- وعبد الله أمين ، في كتابه « الاشتقاق » .
- وبطرس البستاني (١٨١٩ — ١٨٨٣ م) في مقدمة معجمه « البستان » .
- والشيخ طاهر الجزائري ، في كتابه (الكافي في اللغة) .
- ومنصور بوصالح في مجلة (الميناء) اللبنانية .
- والآب . أ . س . مرمجى الدومنى ، مزاوول الثنائىة فى كآبه العديدة ومن هؤلآء العصريين من ينقل عن المستشرقين ، أو يستلهمهم رأسآ كما فعل جورجى زيدان .
- أو لاحقآ بواسطة سابق .
- ومن الطريف : أن من العلماء من يقول بأن أصل العربية — أحادية . قبل أن يكون ثنائىة ، كما سنرى .



علم اللغة والتقدم التكنولوجى :

فى عصر التقدم العلمى استفادت العلوم كثيرا ، واستفاد بالتالى (علم اللغة) فدخل مجال التصوير والتسجيل والتحليل ، وعند رصد النتائج كان التقدم ملموسا ومرضيا (١) .

وعلوم اللغة متشابكة مع غيرها متداخلة فى ارتباط وتأثير وتأثر ، فلم يبق المجال للغويين وحدهم ، بل حتم عليهم العلم الحديث أن يفسحوا مجالا لغيرهم من علماء : الأصوات ، والتشريح ، ووظائف الأعضاء ، ومبادئ علم الاجتماع . . . ليقولوا كلمتهم ، فيتكامل بحث المقدمات على أسس منهجية ، ومن ثم تكون النتائج مرضية . . هذه ملاحظة .

(١) والأزهر حامى تراث العربية والاسلام رأى فى عام ١٩٦٢ ألا يتخلف عن الركب الحضارى فى مضماره ، وحتى يكون عطاؤه أوفى وأكثر حداثة ، وحتى لا يفوته القطار خطط لمنح وابتعثات الى دول لها شأن فى مضمار التقدم . . ألا أن هذه الخطط تعثرت حينآ ، ثم بدلت الى دول شرقية تلهث لتلحق بعصر التكنولوجيا ، لأسباب ليس هنا مجال بيردها . . فكان الأمل سرايا واهيا لا يبشر بنهضة ، ولا يعد لثمرة ، والأمل اليوم كبير فى بعث ونهضة تعيد للأمر سواء واستواءه ، فتكون الافادة والاستفادة . .

وعمل اللغويين عموماً — في الحقيقة — كما يرى أصحاب المنهج الوصفي : هو تقرير واقع ، لا تعليل لنشأة هذا الواقع ، وتفسير الأسباب التي أدت إليه ، لأن اللغة قديمة جداً ، ولم يأتنا خبر نشأتها الأولى ، ولعلها نشأت مع الانفعالات والعواطف في جوانبها المتعددة وسأيرت الفكر في أدواره وتطوره .

فقد تحدرت جميع اللغات إلى شعوبها ممزوجة بانعدام المنطق اذن ، فهي ليست منطقية ولا قياسية تخضع لقوانين صارمة كما يقول أرسطو ، وكما يبالغ أصحاب المنهج الفلسفي . . وحسبنا اذن أن نقرب من الحقائق في احتفاء ويقظة ، ونفترض ونقيس : في إطار الأشباه والنظائر ، وما تسفر عنه الحفريات ، وما تسديه المقارنات .

وموقف أصحاب المنهج الوصفي — اذن — كوقوف ، « أصحاب الفقه عندما يقولون : « ما جاء على أصله لا يسأل عن علته » (١) . وابن جنى يقول :

« العلل في جوهرها تعود إلى المتكلم العربي : لا إلى عوامل لفظية » ويقول ابن مضاء القرطبي : « لو أن العرب قالوا : أن زيد ، بتشديد النون وجر (زيد) ، أو أن زيد ، برفع (زيد) ، لقبنا قولهم على أنه الفصيح . ولكننا نعلم أولادنا إلا يقولوا : أن زيد ، أو أن زيد ، بالجر أو بالرفع . ومعنى ذلك : أن علوم اللغة لا تخدم بالمنهج الفلسفي الصارم ، لأنبهاً تاريخها القديم ، وندرة شواهدا . وإنما نستفيد ويفيدها المنهج الوصفي ، الذي يصف الواقع ، ويسأل الشقائق ، ويفرض المقبول ، ويقيس الغائب على الشاهد . . وتلك ملاحظة أخرى .

وحين نفكر في حال اللغة العربية قبل ظهور المسيحية (أي قبل ظهور الاسلام بسبعة قرون) نجد أنفسنا في ظلام دامس . . فليس بين أيدينا نصوص عربية ترجع إلى تلك العهود : فأقدم ما عثر عليه لا يكاد يجاوز القرن الثالث الميلادي ، وليس معنى هذا أن اللغة العربية لم تكن موجودة

(١) نظريات في اللغة ، للاستاذ أنيس فريجة ص ٨٤ .

قبل المسيحية ، أو أنها أحدث من شقيقاتها السامية ، كالعبرية مثلا . بل يؤكد لنا المستشرقون أن اللغة العربية المألوفة لنا ، قد احتفظت بعناصر قديمة ترجع الى السامية الأم ، أكثر مما احتفظت به الساميات الأخرى « (١) . ومعنى هذا : أننا فقدنا نقطة البدء التى ننطلق منها لدراسة لغتنا . . ولكن أبحاث النحو المقارن للغات السامية كشفت كثيرا من سمات وعلاقات الملامح والوشائج اللغوية لهذه المجموعة . . ومن هنا تحتم أن تتم دراسة العربية وتطورها وتاريخها فى ضوء الساميات ، وقد توافرت وتضافرت نواح عديدة لتلك الدراسات فى الحقبة الأخيرة من العصر الحديث .

وإذا نادى البعض بدراسة المجموعة السامية فى ضوء المجموعة الحامية ، لتجاوز المجال الجغرافى للمجموعتين ، فهو جد مصيب ، لمظنة التأثير والتأثر كدأب اللغات حين تتجاوز وتحثك .

وتتسع الدائرة الدراسية عند الأب أنستاس الكرملى ، حين يقرر بأن العربية قد أثرت حتى فى مجموعة اللغات الهندية والأوروبية ، يقول : « كل كلمة ذات هجاء — مقطع — أو هجاءين ، فى الرومية أو اليونانية ، ولم تكن من أصل منحوت ، بل من وضع أصيل ، أو توقيفى ، فلا بد من أن يكون لها مقابل فى لغتنا المضربة » (٢) .

ويستشهد لرأيه بأمثلة كثيرة .

ومعنى ذلك أن عبئا جديدا سيضاف على عاتقى باحثى اللغات بعامة ، ولغتنا العربية بخاصة ، غير أن المشتقات تهون . بجانب ازاحة السجف ، وتبديد الأوهام عن حقبة موهلة فى القدم من تاريخ لغتنا العزيزة ، بقيت حيناً من الدهر فى حجاب مستور .

وبعد هذه الملاحظة الثالثة ، نسلم فكرنا للمنهج الوصفى فيقودنا عبر رحلة مضمينة ومثيرة فى تتبع جانب لغوى للغتنا العربية ، يتطلب مزيدا من البحث لمزيد من النور .

(١) اللهجات العربية ١ . د . ابراهيم أنيس ص ٣٣ .

(٢) نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها ، للاب أنستاس مارى .

الكرملى ص ١٥٨ .

الأحادية في اللغة

نقف الآن وقفة بين يدي « الأحادية في اللغات بعامة » ، وفي العربية .
بخاصة » .

يرى بعض العلماء أن كل لغات العالم القديم تعاقبت عليها أطوار وأدوار ، وأن طورها الأول ، جعل من كل كلمة من كلماتها (هجاء واحدا ، فتوضع الكلمة احداها بعد الأخرى ، بحسب نظامها النطقى لتأدية المعنى المقصود ، ولغة الصين الى الآن على هذا الوضع) . ويؤيد ذلك الشيخ (١) العلايلي للغات كلها (٢) — وإن دورها الأول : (ذو المقطع السيط ، أى أدنى المقاطع ، مثل (a) وهذا هو الدور الذى ولد المقاطع الأحادية ، والتي هى الجدول الهجائى الفينيقي المتخيل ، وسنذكره فيما بعد ، ويرى أن هذا الجدول يحدد المعانى الكلية التى صاحبت نشأة الحرف فى السنة الناطقين الأوائل باللغة .

وهذه المرحلة قديمة قدم التاريخ ، تربط بين اللغة والانسان الفطرى .
الذى (لا يكاد يرتفع عن مستوى النوع ، الذى هو فصيلة من فصائله .
المشاكلة) .

(١) الشيخ العلايلي نائب النظر فى اللغة العربية ، بفكر ثاقب ، وذهن رائق ، ويجيد عدة لغات ، وشرع فى محاولة جريئة لوضع (المعجم العربى) وحده ، لوثوقه من نفسه فجاءت محاولة فذة ، حبذا لو تبنتها المعاجم اللغوية ، لتتم ما بدأ . . وما رأيته فى (بيروت) على مدى عامين — أمد الله فى عمره — ألا عاكفا على قاموس قديم يراجعه ، أو فكرة لغوية يحللها ، أو شاردة وواردة يقيدها .

(٢) مقدمة لدراسة لغة العرب . للشيخ العلايلي ص ٢٣ .

ويرى الشيخ أن هذه الأصوات لم تنطبع بطابع خاص يميزها ، بل كانت جارية مجرى الأصوات الاضطرابية ، التي تولدت عن الانفعالات ، ولم تتشكل فيها الأصوات ولم تتميز فيها المقاطع : (كالأين ، والعين ، والأحيج ، والهمهمة ، والزحير ، والنحيم . . .) وضرب لذلك مثلا بالمقطع (عو) بضم العين ، الذى يدل على الحيوانات الزئيرية و (وا) الذى يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين ، وعنه نشأ الفعل (وو) بمعنى وصل فى العبرية . ثم تطورت هذه الأصوات حتى أصبحت ذات أغراض ثابتة بعد تولد المقاطع الأحادية ، ومنها تكون الجدول الهجائى ، والذى أخذت منه كل لغة ما يناسبها من أصوات ، وكل حرف صامت ، أو مصوت (حركة) فى هذا الجدول له دلالة مستقلة و « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف بأصواتها حين كانت لغة . . على شئ من الافتراض المقلوب ، وسبيل هذا التعيين المعلات (أى الأفعال المعتلة) مطلقا وبالأخص اللفيف مطلقا فى العربية ، وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد وإنما تنتقل فيها بالمقارنة إلى ما هو الإدخل فى تفكير الساذجين واعتباراتهم » .

وأحال الشيخ العلايلى على لغات سامية ، للحصول على نماذج تقرب الدلالة الأصلية للحرف أو الصوت :

فألف (الفينيقية) استخدمت فى رسم مقطع الألف (ع) شكل رأس الثور ، ومعنى هذا المقطع أيضا هو رأس الثور .

ومثل هذه الحروف كانت تدل على أجناس معانيها الفينيقية فى العهود الأولى .

فبداية استعمال الإنسان اللغة كانت أحادية ، فى صورة أصوات وحروف منفصلة ذات دلالات قديمة ، ثم تطورت هذه المقاطع الأحادية إلى ثنائية وثلاثية . . كما صورها الشيخ العلايلى فى افتراضاته وتصويراته المبنية على الشواهد وسنة الرقى ، وارتقاء الأدوار .

الجدول الهجائي الفنيقي :

نُتبت هنا نص الجدول الهجائي (١) ، الذي رآه الشيخ الغلايلي نواة للغة في دورها القديم :

١ - الهمزة : تدل على الجوفية ، وما هو وعاء للمعنى ، وتبدل على الصفة غالبا .

٢ - الباء : تدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغا تاما ، وعلى القوام الصلب بالتفعل .

٣ - التاء : تدل على الاضطراب في الطبيعة ، أو الملابس للطبيعة في غير ما يكون شديدا .

٤ - الثاء : تدل على التعلق بالشيء تعلقا له علاقته الظاهرة ، سواء في الحس أو في المعنى .

٥ - الجيم : تدل على العظم مطلقا .

٦ - الحاء : تدل على التماسك البالغ ، وبالأخص في الخفيات ، وتدل على المائية .

٧ - الخاء : تدل على المطاوعة والانتشار ، وعلى التلاشي مطلقا .

٨ - الدال : تدل على التصليب ، وعلى التغير المتوزع .

٩ - الذال : تدل على التفرّد .

١٠ - الراء : تدل على الملكة ، وعلى شيوع الوصف .

١١ - الزاي : تدل على التقلع القوي .

١٢ - السين : تدل على السعة والبسطة من غير تخصيص .

١٣ - الثبين : تدل على التقشي بغير نظام .

١٤ - الصاد : تدل على المعالجة الشديدة .

١٥ - الضاد : تدل على الغلبة تحت الثقل .

١٦ - الطاء : تدل على الملكة في الصفة ، وعلى الانطواء والانكسار .

١٧ - الظاء : تدل على التمكن في الغوور .

١٨ - العين : تدل على الخلو الباطن أو الخلو مطلقا .

١٩ - الفين : تدل على كمال المعنى في الشيء .

(١). المصدر السابق ص ٣١٠ .

- ٢٠ — الفاء : تدل على لازم المعنى (أى الوضع فى المعنى الكنائى) .
 ٢١ — القاف : تدل على المفاجأة التى تحدث صوتا .
 ٢٢ — الكاف : تدل على الشئ ننتج عن الشئ فى احتكاك .
 ٢٣ — اللام : تدل على الانطباع بالشئ بعد تكلفه .
 ٢٤ — الميم : تدل على الانجماع .
 ٢٥ — النون : تدل على البطون فى الشئ ، او على تمكن المعنى تمكنا
 تظهر أعراضه .

- ٢٦ — الهاء : تدل على التلاشى .
 ٢٧ — الواو : تدل على الانفعال المؤثر فى الظواهر .
 ٢٨ — الياء : تدل على الانفعال المؤثر فى البواطن .
 وفى نظرة سريعة للمعانى التى اثبتها الشيخ للجدول الهجائى ، نجد :
 تمكنه واحاطته اللغوية ، لطول معاناته وكلفه باللغة .
 كما نجد أن المعانى تحيط بحاجيات الانسان الأول ، بل وتفوقها ،
 ففيها :

الشئ وصفته ، واللين والصلابة ، والاستقرار والقلق ، والتماسك
 والتلاشى ، والتفرد والانجماع ، والغلبة والانكسار ، والتوقع والمفاجأة ،
 والطبع والتطبع . .

ولذا يدعونا الشيخ العلايلى واضعو اللغة الجديدة الى الاقدام على ،
 الوضع ، لتفى لغتنا بما نطلبه منها ، بدون تردد أو خوف ، لأنه : «بتقرير هذه
 القواعد للاشتقاق أصبح الوضع معبدا جدا : فهو من موقع المادة فى
 التفريع ، ومن هيئة — اجتماع الحروف يعين الخصوصية فى غير تكلف .
 » . . فروح الشيخ الثائرة تدعونا للوضع الجديد ، وهى دعوة حرية
 بالنظر والتفهم والتنفيذ ، حتى لا تتهم لغتنا بالعقم أو القصور والجمود » (١).
 والشيخ فى تصوره السالف يصور مرحلة هو رائدها وحسادياتها
 ومنشدها ، ولا دليل فيها ينير الطريق ، وجاءت — مع ذلك — افتراضاته
 مرضية ومقبولة ، ونرجو أن تتقبل .

(١) فى التطور اللغوى ١ ، د . عبد الصبور شاهين ص ١١٣ .

ومن ثم فلا نرى الاعتراض عليه بأنه يضرب قى (ميتافيزيقا التاريخ) .
أو أنه يخلط بين مراحل النشاط اللغوى ونشأة اللغة ذاتها .

وأن التمثيل من لغات أخرى هروبا من انعدام امكانية التطبيق على لغتنا : فهن شقيقات يسرن الطريق فى الدراسة جنبا الى جنب ، أو أن الدعوة للوضع الجديد ربما تنقلب الى عملية اختراع عربية أخرى ، أو اقحام اشتقاقات أخرى مخترعة تبعدنا عن مألوف لغتنا .

أو أن الدعوة ربما تتطور من تطوير بناء نافع الى عملية تدمير واعصار لتدمير لغوى خطير :

فالامن متوفر ، والحماية مضمونة ، لأننا نسير على أسس ، ولا نبني من فراغ ولا فى هواء . . والشيخ العلايلى مجتهد . ورائد يؤسس لمرحلة يقوم فيها الافتراض والتصور ، ومراعاة سنة التطور بدور كبير . . وهى على كل مرحلة تصورية أن كان فيها وهم قليل ، ففيها خيال خصيب ، وارهاس بأن فى لغتنا غناء ، وانها لا تمد يدها كثيرا للاقتراض ، وانها تمدها للاقتراض .

على أن الشيخ العلايلى لم يكن بدعا بين كثير من اللغويين القدامى ، الذين أشاروا الى قريب من قوله هذا ، وبخاصة فى نظرية (المجاكة) ، سواء من قال بها على أنها ذاتية موجبة ، كما نادى (هيراقليطس) والصيمرى . أو أنها تواطؤية واعتباطية ، كما قال (ديمقريطس) . أو من ذهب مذهباً وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء .

وقد تلقف ابن جنى النظرية عن الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ثم حمس لها ودافع عنها كثيرا فى (خصائصه) : بأن أصواتا معينة تدل على معان معينة . وأن بين ترتيب الأصوات ومراحل ما تدل عليه ان كان ما تدل عليه حدثا مناسبة طبيعية ظاهرة . وقد سمي الباب الأول : (الاشتقاق الأكبر) ، وسمى الثانى : (تصاقب لتصاقب المعانى) ، وسمى الثالث : (أساس الالفاظ . اشباه المعانى) . (١) كما سيجىء

بل وأضاف العلماء أن اختيار الحروف وتشبيهه أصواتها بالأحداث.

(١) الخصائص لابن جنى ٢ / ١٣٥ .

المعبر عنها بها ترتيبياً ، وتقديم ما يضاهي أول الحدث ، وتأخير ما يضاهي آخره ، وتوسيط ما يضاهي أوسطه ، سبوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود ، والغرض المطلوب . (١) كما سنذكر .

وفي العصر الحاضر ذهب مذهب الخليل وسيبويه وابن جني طائفة من علماء العربية ، نذكر منهم — على سبيل المثال لأعلى سبيل الحصر — الأستاذ محمد المبارك ، والدكتور صبحي الصالح ، والأب مرمرجي الومئكي ، وجورجي زيدان ، وخير الدين الأسدي (٢) .

بل إن بعض المعاصرين ذهب إلى أن الأصوات تدل على معانيها مهما يكن موضعها من الثلاثي . وضرب بعضهم مثلاً لذلك بلفظة (غرف) : فالغين تدل على الغموض ، وهي بذلك تناسب أول مرحلة من مراحل حدث (الغرف) ، عندما يغيب الغارف يده أو مغرفته في السائل .

وإن الراء تدل على الحركة ، وهي تناسب المرحلة الثانية من الحدث عندما يحرك الغارف مغرفته في السائل قبل أن يرفعها .

وإن الفاء تدل على الظهور والانفتاح والفصل ، وهذا يناسب آخر مراحل الحدث عندما يرفع الغارف مغرفته فيفصلها عن السائل ، ويظهرها بعد أن كانت مستترة (٣) .

فلا مبرر — بعدئذ — لوصف الشيخ العلايلي — حين المع إلى الجدول الهجائي الفنيقي — بالأسراف الزائد ، والخرافة المبنية على الأوهام ، والزعم المبنى على غير أساس ، والتكلف الجامح . . كما ذكر الأستاذ محمد الأنطاكي ، حين يقول :

« وأسرف بعضهم في هذا اسرافاً زائداً أخرجهم من دائرة البحث العلمي المبني على الحقائق إلى دائرة الخرافة المبنية على الأوهام ، من هؤلاء الأستاذ عبد الله العلايلي ، الذي يزعم أن كل حرف من حروف الأبجدية

(١) الخصائص ١٦٢/٢ .

(٢) الوجيز في فقه اللغة ، للأستاذ الأنطاكي ص ٣٥٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٥ .

العربية يدل على معنى خاص ، وأنه اذا عرفت معانى الحروف أمكن معرفة الكلمة العربية ، ولو لم تكن معروفة من قبل . ثم يمضى فيجعل لهذه الحروف معانى فلسفية لا نطن انها خطرت يوما على قلب الانسان العربى ... » (١)

نقول : لاداعى لذلك الهجوم ، ولم يقدم المعترضون البديل ، ومحاولة الشيخ العلايلى ان كان فيها خيال كبير . . فالعقل يرفده ، وشواهد السابقين تسانده ، والوارد من الأمثلة يواكبه . . ولقد ذكر الأستاذ الانطاكى فى كتابه : « اننا اذا طرحنا كل أنواع التكلف الذى وقع فيه العلايلى وغيره ، فإنه يبقى لدينا كمية كبيرة من الشواهد لا يمكن تجاهلها . وهى تشير بما لا يدع مجالا للشك : الى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ والمعنى » . (٢) وبمثل ذلك اعترف (فندريس) العالم اللغوى ، وان بعض الأصوات أقدر من بعضها على التعبير عن معان معينة . وذكر ان النافين للارتباط بين اللفظ والمعنى اعترفوا بمثل هذا القدر من الارتباط (٣) .

وحسبنا اعتراف العلماء بهذه الظاهرة ، وان المكية الواردة والمعترف بها كبيرة .

فالأحادية — ولاشك — كانت مرحلة ، ثم تخطتها البشرية عندما سنحت لها فرصة تطور ، وظرف رقى وترقى .

✳ وما فتئت لغات — حتى يومنا هذا — فى مجموعة الهند وأوروبا (كالهندية الصينية) تضع عددا كبيرا من مفردات معجمها من حرف صامت واحد ، تؤثر فيه النبرات الصوتية (Tons) ينتقل بفضلها الى مفاهيم كثيرة ومختلفة ، كما فى (Fan) (٤) .

(١) الوجيز ، للأنطاكى ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ . وتهذيب المقدمة اللغوية للعلايلى الدكتور أسعد على ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) الوجيز ، للأنطاكى ص ٣٥٧ .

(٣) اللغة ، لفندريس ص ٢٣٦ .

(٤) (الأصوات) د. ابراهيم نجبا ، ص ٦٠ ، والألسنية العربية للاستاذ

ريمون طحان ص ٧٧ .

فالكلمة الصينية تتكون من مقطع واحد مفتوح أو مغلق يدل على معنى عام يحدده السياق .

ويؤيد ذلك الدكتور محمد مصطفى رضوان ، في مقاله القيم ، بمثل : (ت Ta) فهو يفيد معنى عظيم ، أو كثير ، أو يعظم ، أو عظم . والطريقة التى تتبع في ترتيب الألفاظ تحدد المعنى المراد ، فإذا قيل : (ت كوك Ta Kuok) كان المعنى ، الدولة العظيمة ، وإن عكسنا الترتيب ، وقلنا : (كوك ت Kuok Ta) كان المعنى : الدولة عظيمة ولعل اللغات السامية — ومنها العربية — انتهجت هذا المنهج في بداية أمرها .

أو قريبا من هذا المنهج ، بالرغم من أنه ليس لدينا من الوثائق التاريخية ما يفيد الجزم واليقين .

لكن غالب الظن أنها سارت ذات المسرب ، ثم انتقلت في مرحلة ثانية إلى الثنائية والثلاثية عبر آلاف السنين (١) .

وقد آمن بالتطور كثير من الباحثين في تاريخ اللغات الآرية ، ومن أشهرهم : (بب Popp) من القدماء ، و (وود Wod) و (وتنى Whitney) وجيرسبيرسين (Jerspersen) من المتأخرين .



وقد أشار علماؤنا العرب الى أن للحرف في اللغة العربية قيمة تعبيرية وقد افاض في ذلك العالم اللغوى مجد الدين الفيروزآبادى ، في مفتتح كل فصل وباب من كتابه (٢) .

وذكر بعض المحدثين أن حرف الحاء في العربية يدل على : الانبساط والسعة والراحة أما حرف الفين ، فيدل على المظلمة والانطباق والخفاء ، والحزن ، ومثل لذلك بالكلمات : (غيم ، غم ، غبن ، غبطة . .) وقد تساءل

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ ، سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز للعلامة الفيروزآبادى .

بعضهم بقوله : وكيف نفسر : (غنى ، وغنج ، وغلان) (١) وأقول : بقليل من التأمل ترد الى الخفاء والغبطة .

واحتفى الأستاذ محمد المبارك — كما ذكرنا من قبل — بظاهرة اشتراك الفاظ من مواد مختلفة فى حرف واحد وفى جزء من معناها : فالالفاظ التالية ، وفيها كلها حرف الغين تدل على الغموض والاستتار ، وهى فى مجالات كثيرة : (غاب ، غار ، غاص ، غاض ، غام ، غرب ، غمض ، غم ، غش ، غز ، غص ، غط ، غبر ، غبش ، غبن ، غبق ، غفا ، غطى ، غفر ، غمر ، غرق ...) .

والنون فى الالفاظ التالية ، وفيها معنى الخروج أو الظهور : « نبع ، نبر ، نبت ، نبز ، نبه ، نبأ ، نجم ، نطق ، نفث ... » .
ولذلك يدعو الأستاذ المبارك الى البحث فى الصلات بين الحروف والمجموعات اللغوية مشيراً الى أن ذلك سيكون كاشفاً عن أصول العربية وتاريخها الطويل ، وميزتها على أخواتها الساميات والى قياسياتها المطردة ، يقول :

« واعتقد أن البحث فى الصلة بين المجموعات الثلاثية وفيما يمكن أن أسميه (التركيب الذرى) للكلمة ، هو بحث تاريخى يرجع بنا الى عهود قديمة للغة العربية ، استقر فى نهايتها على شكل هذه المجموعات الثلاثية الرائعة ، التى كانت نتيجة تطور لمراحل تكوينية سبقتها ، تحتاج معرفتها الى بحوث تاريخية واسعة تتناول اللغات السامية جميعاً ، وتنتهى الى تعليل بقاء العربية وجددها دون غيرها من الساميات . وتوحى هذه الأمثلة الى أن تركيب الكلمة العربية يشبه كثيراً تركيب المواد الطبيعية المؤلفة من ذرات متفاوتة التركيب » (٢) .

ويعطينا الشيخ العلايلى تصوراً مقبولاً للقيمة التعبيرية للحرف المفرد ، لدور سابق ومرحلة موهلة فى قدم التاريخ البشرى : فيرى مثلاً ، أن حروف (ج ب ل) تعطى تصوراً صحيحاً عن الجبل فى ارتفاعه وشموخه ،

(١) نظريات فى اللغة ص ١٩ .

(٢) عبقرية اللغة العربية ، للأستاذ محمد المبارك ص ٢٢ ، ٢٣ .

وإتصاله وتمكنه ، يقول : (الجيم) معناه الارتفاع ، وحرف (الباء) معناه البيت وحرف (اللام) يرمز الى الملاصقة ، والمعنى المؤلف من الحروف مجتمعة : (بيت مرتفع ملاصق للسحاب أو للأرض) ، وهو تصور صحيح ومقبول عن (جبل) .

ويحل كلمة (سمك) الى (كف الماء القوى) ، هكذا : (السين) معناه الدعامة وهو يرمز الى مطلق القوى . (والميم) ترمز الى المياه . (الكاف) بمعنى الكف وهو يرمز الى مطلق التبسيط في صغر . وهذا أيضا تصور مقبول وصحيح عن (سمك) .

وما زالت الاعتراضات تتوالى على الشيخ العلالي (١) : بأن الحرف وإن أوحى بجزء من المعنى ، إلا أنه لا يملك التعبير عنه بانفراده ، ومعنى ذلك أن الحرف بمفرده تنعدم قيمته التعبيرية ، وإن أوحى جرسه بشيء قريب من المعنى

ومن علماء اللغة من أنكر القيمة التعبيرية للحرف الواحد ، صراحة ، ويرى « أن الطبيعة عينها ميالة الى الثنائية ، لا الى الأحادية » كما يتوهم بعضهم أن الإنسان الأول بدأ يتكلم بحروف منفصلة ، لأن الحروف المنفصلة لا وجود لها إلا في جدول الأبجدية ، أى في الكتابة لا في اللفظ ، والسبب : أن أعضاء النطق عينها لا تخرج للتكلم (حروفا صامتة متفرقة) بل مقاطع مركبة من الصائتات ، تحركها الصائتات « (٢) .

وهذا الرفض المطلق لا نوافق عليه ، إذ أن لغتنا قد عرفت فعلا قيمة تعبيرية للحرف الواحد ، كما أوحى بفروق دقيقة بين حرف وآخر ، قرب مخرجهما أو اتحد . . كالفرق بين حروف (الحلق) الستة — الهمز والهاء ، والعين والحاء ، والغين والخاء — وتفاوت المعنى بين التعبير بالحاء أو الخاء ، كما في قوله تعالى : « **فِيهِمَا عَيْنَانِ نُصَافَتَانِ** » (٣) وفي الأثر « كل إناء بما فيه ينضح » ففي الخاء شدة وقوة ، وفي الحاء ضعف ورخاوة ، مع أنهما

(١) في التطور اللغوى ص ٩٨ .

(٢) معجميات عربية سامية ، للأب مرمجى الدومنى ص ٩٨ ، وذكر

(فندريس) مثل ذلك في كتابه (اللغة ص ٢٣٦) .

(٣) الرحمن : ٦٦ .

(الخاء والحاء) حلقيان الا أن الآية عبرت عن شدة النضج وأفاد الأثر رخاوته . . فضلا عن أن هناك من الحروف ، ما زال أمره محيرا : افرغ من محتواه أم وضعت العرب كذلك كحروف العطف (الواو والفاء) وحرف الجر (الباء) . . فنحن نؤيد أن الحرف استعمل واستقل بقيمة تعبيرية في مرحلة معينة ، حتى واكبته أسباب حياتية ومعيشية أخرى ، فنقلته مع صاحبه والمعنى الى دور أرقى من أدوار الحياة على سنة التدرج الطبيعي ، وأحيانا الى العكس .

وأحدث الآراء اليوم هو القائل : بأن اللغة نشأت كغيرها من الظواهر الاجتماعية نشأة ساذجة .

ثم تطورت بمرور الزمن وتتابع التجارب ، وقد أدى تباين المشاهدات التجارب وتنوعاتها ، واختلاف البيئات والأوساط والطبائع الى اختلاف اللغات .
من اسرار العربية :

اللغة — اذن — لم تبدأ — في أول أمرها — بالمنطق والفكر ، ومن ثم تبعتها المنهج الوصفي في تتبع تأريخها ومحاولة الكشف عن حقيقتها السحيقة ، ولم تتبع المنهج الفلسفي الاغريقي الذي ادعى أن اللغة منطقية .

وتنفرد مجموعة اللغات السامية بميزة ظاهرة ، هي الاعتماد على الجذر والاشتقاق وفي لغتنا العربية نجد أن كل مجموعة تشترك في الجذر الأصلي ومعنى عاما يؤلف الطبقة الأصلية المشتركة لمفردات المجموعة . وثبات الحروف الأصلية يساعد على كشف العلاقات بين الفاظها :

فالصديق والصداقة . . من مادة (الصدق) . والعدو ، وعدا واعتدى . من (العدوان) وهو التجاوز في الظلم .

ومحصل ذلك : (أن المعانى العامة أو الكلية تتجمع في مجموعات من الألفاظ هي أشبه بالقبائل العربية ، ويبقى في اللغة دائما عنصر خالد ثابت في مادة الألفاظ . . وفي معانيها » (١) . وبقيت محافظة على أنسابها مهما نأت ديارها .

وحين لمس علماءنا القدامى المناسبة بين اللفظ والمعنى أشاروا الى تلك الظاهرة ، وتتبعوها من قديم : وعقد لها ابن جني فصلا في خصائصه ،

(١) عبقرية اللغة العربية ، للاستاذ محمد المبارك ص ١٩ .

يعنوان (باب أمسايسى الألفاظ أشباه المعانى) (١) ، ذكر فيه : أن الخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، قد نبها عليه ، وأن جماعة اللغويين قد تلقته بالقبول . .
وحددوا الأماكن التى تكون فيها هذه الظاهرة واضحة جلية .

كما تظهر فى الألفاظ التى تحكى أصواتا ، كخريف الماء ، وأزير القدر .
أو فى المصادر التى تتابع حركاتها ، كالغليان ، والدوران ، والجمزى
والبشكى .

أو فى حروف اذا تصدرت الفعل نقلته من حال الى حال : فالفعل
(غفر) يفيد ثبوت المغفرة ، وحروف الاستقبال ، تنقله الى طلب المغفرة
ورجاء تحقيقها فى (استغفر) .

كما تظهر فى اختيار اللفظ المناسب للحدث قوة وضعفا ، حذوا لمسموع
الأصوات على محسوس الأحداث : فالنضج (بالحاء) لرش الماء برقة ،
والنضج (بالخاء) لشدة فورانه وقوته ، اذ فى الحاء لين ورخاوة ، والخاء
تزيد عليها شدة وقوة . . ومن هنا نلمح سر الإعجاز فى التعبير القرآنى
عن متع الجنة ونعيمها : **(« فيهما عينان نضاختان »)** بالحاء ، وفى الأثر (كل
أناء بما فيه ينضح) بالحاء . وأيضا مثل : (خضم) لاكل الشيء الطرى ،
و (قضم) لاكل الشيء اليابس الجاف : اذ فى الخاء رخاوة ، وفى القاف
صلابة . والله در أبى ذر — رضى الله عنه — حين صاح منكرا على الحكام
نعيمهم وترفهم وشظف عيش رعيتهم : (ويخضمون ونقضم ، والموعد الله) .
بل عد علماء اللغة من لطيف صنع العرب وحكمتهم اختيار الحروف
وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبا ، وتقديم ما يضاهى أول
الحدث ، وتأخير ما يضاهى آخره ، وتوسيط ما يضاهى أوسطه ، سوكا
للحروف على سمت المعنى المقصود ويمثل ابن جنى لذلك بحروف (بحث) :
(فالباء) لغلظها تشبه بصورتها خفقة الكف على الأرض ، و (الحاء)
لصلطها تشبه مخالب الأسد وبرائن الذئب ونحوهما اذا غارت فى الأرض .
و (الثاء) للنفث والبث للتراب (٢) .

(١) الخصائص ٥٤٤/١ .

(٢) الخصائص ٥٦/١ .

وأكثر من ذلك ، نجد أن المعنى العام باق مع تقاليد حروف المادة ، وقد نبه على ذلك القدامى كالخليل بن أحمد ، وابن دريد ، والفارسي ، وسماء ابن جنى بالاشتقاق الأكبر . والمادة الثلاثية تعطى ست مواد في تقاليدها ، والرابعة تعطى أربعاً وعشرين ، والخماسة تعطى مائة وعشرين . وقد تستعمل كل التقاليد أو بعضها أو تهمل كلها لاهمال الأصل . فتقاليد (سلم) الستة تفيد معنى السهولة والأصحاب والملاينة .

وتقاليد (جبر) تدور حول معنى عام هو الشدة والقوة (١) في (جبر جرب ، بجر ، برج ، رجب ، رجب) .

ويرى الشيخ العلالي ، أن : « القاعدة تقضى بوجود جامع معنوي بين المقاليد الستة ، لا يمكن أن يتخلف ، وإن كان على بعد » (٢) .

وهكذا ظل الاشتراك في كل الحروف أو بعضها ، مع الصلة الصوتية السبيل لمعرفة الأصل ، وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس الحشد الهائل والأمثلة الوفيرة لتبيان ذلك ، إذ قد شارك أصحاب المعاجم في جمع الكلمات المشتقة من مادة واحدة في باب واحد ، وزاد عليهم بتتبعه لمعاني مفردات الباب الواحد ، وأرجاعها إلى أصل واحد ، أو عدة أصول من المعاني .

ولذلك فنحن لانذهب مذهب الأب مرمجي الدومني — وهو مسبوق في ذلك الرأي — حين ينفي وجود علاقة طبيعية بين الصوت وحروف الكلمة ، وبين « المعنى المتعلق بها ، لأن الأصوات مجردة ليس من طبيعتها ما يجعلها دالة حتماً على الشيء الفلاني ، أو الفحوى الفلاني ، وإنما تنشأ الصلة بين الصوت ومعناه اتفاقاً ، أو بإرادة المتكلمين عن طريق السماع أو الاستعمال . . . » إلى أن يقول : « اننا لا نجد أن لبعض الكائنات دويًا ، وللحيوانات أصواتًا ، بيد أن الناس يحاكون هذا الدوي ، وهذه الأصوات بطرق متباينة ، إذ أن كل فريق يتوهم سماع نوع من الدوي والصوت فيحاكيها ، طبقاً لهذا الوهم » (٣) ونقول له : حسبنا الدوي والأصوات وتوهم المتوهمين ، ليصوغوا منه ما يفهمون وما ينطقون .

(١) الجمهرة لابن دريد ١ / ٢٠٧ ، والخصائص ١ / ٥٢٥ .

(٢) مقدمة ، للعلالي ص ١٤٩ .

(٣) معجمات عربية سامية ، للاب مرمجي ص ١٠٢ .

وقد بهرت هذه الظاهرة العجيبة في لغتنا علماء اللغة ، وهى وشائج
القربى والصلات الواضحة بين المجموعات اللغوية ، سواء اشتركت في
حرفين أو في حرف واحد مما يوحى بأن القول بالأحادية في نشأة اللغة له
أساس : ثم تدرجت من هذا الدور نحو الاكتناز ، لتفى بما يطلب منها تبعاً
لمقتضيات التطور . .

فالكلمات المشتركة في الحرفين (ن ، ف) تدور حول معنى الخروج ،
مثل : (نفث ، نفخ ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفع ، نفق ، نفل ، نفى)
وكل ما فيه حرف الغين (غ) يدل على الغموض والاستتار ، مثل
(غاب غار غاص غاض غام غرب غمض غم غش غز غص غن غبر غبن غبق
غفا غطى غرق غمر غفر) . . .

وفى مقاييس ابن فارس الشيء الكثير من ذلك كما قلنا . .

وكانت اشارات علمائنا القدامى والمحدثين الى ذلك احياء وباعثا حثيثا
بضرورة معرفة الزاى في نشأة اللغة العربية والقول بالثنائية أو الثلاثية .
الا أن الأقدمين — من علمائنا — لم يثيروا صراحة الى القول بالثنائية
وأنها أصل الوضع ، وإنما كان بحثهم تاريخياً ، يرجع باللغة الى عهود
تحاول معرفة تدرج الفاظ اللغة وتطورها ، حتى استقرت في طورها الأخير
الى صورها وأشكالها المرضية والمعبرة والمفيدة . . وازدادت الأبحاث عمقا
عند المحدثين في ضوء أبحاث المجموعات اللغوية الأخرى ، وبخاصة في
الساميات .

* * *

نظريّة الثنائيّة

النظرية الثنائية ، أو المذهب الثنائي في اللغة ، يقوم على اعتبار الأصول اللغوية — في الأسماء والأفعال — ثنائية : أي يتركب كل منها من حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية .

ويرى الأب مرمجى الدومني أن الجذر الثنائي يشمل المجموعة السامية في عمومها ، يقول : « الثنائية » Bilitteralime هي النظرية القائلة بأن (الأصول) في العربية ، وكذلك الحال في أخواتها السامية : ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة ، بل ذوات الحرفين ، إذ من شأن الثلاثيات أن ترد إلى الثنائيات « (١) .

وجورجى زيدان يرى « الثنائية » في النشوء اللغوي بالاستقراء ، فيذكر أن الألفاظ الدالة على معنى في نفسها ، يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية أحادية المقطع تحاكي أصواتا طبيعية « (٢) .

أي أن الثلاثي وما فوقه يرد إلى ثنائي سابق ، لافي الاشتقاق فقط كما فهمه الأقدمون حين ذهبوا يطبقونه في الإبدال وتعاقب الحروف ، بل في النشوء اللغوي أيضا .

ويشير زيدان إلى بعض أسباب نشأة « الثنائية » ويؤكد الحصر والاستقراء ، يقول : « لغتنا مؤلفة من أصول محصورة عدا ، أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية ، التي ينطق بها اللسان غريزيا » (٣) .

والشيخ العلايلي يرى الثنائية دورا ثانيا من أدوار اللغة في حياة الإنسان ، الذي حاكي الطبيعة بقصد ، أو بغير قصد ، فأكسبته المحاكاة

(١) المعجمية العربية ص ٦ .

(٢) الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان ص ٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤ .

أكثر المقاطع الثنائية التي يمكن فرضها ، وبخاصة اذا كانت ناشئة عن ضم بعض المقاطع الأحادية التي يحتملها التعبير »

ويقرر الشيخ العلايلي — أيضا — أن (المعتل) هو ثنائي لفظا ، وإن كان ثلاثيا خطأ في العربية : أي أن المعتل هو ثنائي الحق بالثلاثي ، وأنه أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة (١) .

ويلاحظ أن الشيخ العلايلي — كما ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين في دراسته الواعية — لا يؤسس تصوره للثنائي على تصوره للأحادي ، بمعنى أنه لم يتبع في الواقع وجود كلمة « أحادية » صارت إلى الثنائية على أساس افتراضه السابق . ومن ثم نرى أفكاره تتكامل نظريا فقط ، دون أن يستطيع تأسيسها على تكامل لغوي .

لكننا نلتمس العذر للشيخ ، ونبيح له التصور الذكي مهزوجا بخيال غير جامع في فترة يعلوها الضباب ، ويلفها صمت التاريخ (٢) .

ويصور الأب انستاس الكرملى « الثنائية » وطريقة اكتناز الكلمات وتدرجها بأنها : « تطورت في وضعها من هجاء واحد (أي مقطع) أصلا ، إلى مضاعف من ثلاثي ورباعي : فيكون ثلاثيا إذا لم تتخيل الحركة في الشيء ، ورباعيا إذا تخيلتها فيه . وعلى هذا النحو تطور الهجاء الواحد (صر) بسكون الراء إلى (صر) بتشديدها ، وإلى (صرصر) ، ثم تطور في اتجاه آخر (صرار) ، أو (صرى) ، وبذلك عرف المضعف والأجوف والناقص ثم المهموز (٣) . ومعنى ذلك أن الثنائية كانت وفيرة وكثيرة في وقت ما من عهود اللغة . إذا لم تكن هي الأصل ، ثم تحول عدد كبير منها إلى الثلاثي بالاضافة أو التضعيف ، وليس هذا خاصا بلغتنا العربية ، وإنما هو قدر مشترك بين الساميات .

وأشار (الأقدمون — كما قلنا — إلى مبدأ « الثنائية » ، ولكن لم ينصوا عليها صراحة ، وبدأ بها أصحاب المعاجم مواد قواميسهم عند ترتيبها : فبدأ الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) بالثنائي في معجم (العين) ،

(١) المقدمة ص ٣٠ .

(٢) في التطور اللغوي ص ١٢٧ .

(٣) نشوء اللغة العربية ص ٢٠ .

واحتذاه ابن دريد (٣٢٥ هـ) في معجم (الجهرة) ، والأزهري (٢٨٢ هـ) في معجم التهذيب ، والقالي (٢٨٨ هـ) في معجم (البارع) ، وابن سيده (٣٩٧ هـ) في معجم (المحكم) (١) .

وحددوا الثنائي بأنه ما تكون من حرفين ولو مع تكرار أحدهما ، وسموا الثنائي المضاعف : الثنائي في الخط ، والثلاثي في الحقيقة : الثلاثي الصحيح . والثلاثي المعتل : الحواشي والأوشاب (٢) .

ويكاد الأب مرمجي أن يلزمنا القول بالثنائية ، كما ألزم نفسه بها : فالرباعيات عنده « ليست مجردة كما يقول الصرفيون : بل هي ثلاثيات مزيدة ، والثلاثيات الشاملة : (المثال والأجوف والناقص والمهموز والمضاعف ومكرره) قابلة جميعها الرد الى (الرس الثنائي) مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما . أما ما يتعذر رده من الثلاثي الى الثنائي فيعزى ذلك الى فقدان فحاويها الأولية مثلما ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض المزيديات أو المشتقات ، التي بلغ عددها الثمانمائة أو أكثر » (٣) فالرساس العربية عنده أوفر من غير العربية ، والثلاثي وما فوقه توسعات اشتقاقية للرساس الثنائية التي بدأت بها نشأة اللغة ، وعنهما صدرت جميع التوسعات والاشتقاقات ، حتى صارت العربية عنده بها « أوفر ثروة من لغات العالم أجمع » (٤) .

● ويؤنس المقام أن نذكر بعض أمثلة ذكرها المؤصلون للثنائية تزيد الأمر إيضاحاً ، وطرق اكتناز الثنائية لترتقى الى أعلى منها :

يقول جورجى زيدان : ان الجذور الثلاثية ترتد أصلاً الى جذور ثنائية ، هي حوامل المعانى ، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالى .

(١) راجع المعاجم اللغوية د . ابراهيم نجا .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هل العربية منطقية ، للأب مرمجي ص ١٤٥ .

(٤) معجمات عربية سامية ص ٧٩ .

فالأصل اللغوى « قط » حكاية لصوت القطع ، وهو ثنائى تاتى توسعته بمعناته ، مثل : (قط ، قطع ، قطب ، قطف ، قطل ، قطم) وكلها أفعال بمعنى (القطع) من (قط) . .

وأىضا مقارب المادة (قط) وهو « قص » يفيد تثليثه القطع ، مثل (قصب ، قصر ، قصف ، فصل ، قهم) وأىضا مجانس (قص) وهو « كس » بمعنى القطع يأتى منه (كس ، كسر ، كسع ، كسم) . ومثله : « جذ » بمعنى القطع ، يأتى منه « جذ ، جذب ، جذر ، جذف ، جذم » وأىضا : « جز » يأتى منه بمعنى القطع : (جز ، جزا ، جزر ، جرح ، جزع ، جزل ، جزم) (١) . وكل ذلك من باب القطع ، وهى ترد الى اصل واحد ، هو حكاية صوت .

وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن هذه الأمثلة كلها نقلها جورجى زيدان عن كتاب المفتاح للسكاكى (٢) . أى أن كتاب المفتاح أشار الى الأصول الثنائية المشتركة فى المعنى العام ، وما ينوع المعنى من زيادة عليه . والاب مرمجى يرى : أن كلمة (ح ج) أصلها ثنائى ، لاسم صوت ينطقه المجهدون تخفيفا من عنائهم (٣) . و « ثب » أصلها « ثب » بمعنى الحركة عموما (٤) وعندة أن : « نهى ، نهنه ، نهر » بمعنى الزجر (٥) . . أصلها (نه) بمعنى الزجر .

ولمعرفة الأب مرمجى بكثير من اللغات السامية أمكنته المقارنة اللغوية بين الساميات بالقاء الضوء على كثير من الأصول الثنائية التى بنى عليها نظريته فى « الثنائية » . . .

ولا ينكر أحد أهمية هذه الدراسات المقارنة ، اذ انها تكشف كثيرا من الغامض وما خفى على الكثيرين . ولذا نظر لكثير من الأفعال التى يقال

-
- (١) الفلسفة اللغوية ص ٩٨ .
 - (٢) فى التطور اللغوى ص ٨٦ .
 - (٣) المعجمية العربية ص ٤٨ .
 - (٤) معجمات عربية سامية ص ٩٩ .
 - (٥) المعجمية العربية ص ١٣٠ .

بأنها ثلاثية في العربية بنظيرها في السريانية مما جاء على الثنائية فقط ، فذكر
أن في العربية (حم) بالتشديد ، يقابله في السريانية بالتخفيف ، و (مص) ،
(مس) بالتشديد يقابلهما (مص ، مس) بالسكون . ويردف بأن « الثنائي وارد
في كل الساميات متصفا بمعنى حقيقى وتام » (١) .

وأرجع المضاعف الرباعى مثل : (مرمر ، قرقر ، دبذب ، لعلع ،
للا . .) الى ثنائيين مكررين . . ومن هذا شئء وافر في العربية وكذا اللغات
السامية . . غنى السريانية (bal-bal) (zal-zal) على وزن زلزل ، وبلبل ،
وقد أمكنه جمع ٣٥٠ مادة منها في العربية الفصحى وهذه ، ويوجد أكثر
منها في اللهجات (٢) .

وأكثر من ذلك : أن رسالة الألفاظ السريانية تفترض وجود الثنائية
دون شعور وقصد منها (٣) .

طريقة اكتناز الألفاظ :

ومن علمائنا القدامى من أشار الى طريقة اكتناز المواد الثنائية لتصبح
ثلاثية ، بزيادة حرف ، كابن فارس وابن جنى ، فى مثل : (نب) فيصبح
(نبأ ، نبج ، نبح ، نبذ ، نبر ، نبس ، نبش) مع بقاء المعنى العام .
وعندالأب أنستاس الكرملى : أن الهجاء الواحد (المقطع) ذا المعنى ، قد
يزيد عليه هجاء أو أكثر ، مثل (رم) بالسكون فيصبح (ثرم ، جرم ، حرم ،
خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . . ومثل : (نب) ومنها (نبأ ، نبى ،
نبث ، نبيح ، نبج ، نبذ ، نبر ، نبز ، نبس ، نبش ، نبض ، نبع ، نبغ ،) (٤) .
وهى نفس طريقة القدامى كما أشرنا .

ويطبق الأب الكرملى النظرية على اللغة اللاتينية ، لأن الكلم عنده مبنى
على محاكاة الطبيعة وعلى الهجاء الواحد غالباً ، فيقول :

(١) معجميات عربية سامية ص ٩٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٧ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٠ .

(٤) نشوء اللغة العربية ص ٣ .

« قد يتفق مصطلح العرب ومصطلح أبناء الغرب إذا اتفقوا الخاطران .
في توهم صوت الطبيعة ولا يكون هذا الأمر إلا إذا كان ثم هجاء واحد ، أو
هجاءان اثنان لا أكثر . فمثال الهجاء الواحد قول العرب (رد) بالتشديد ولا
جرم أن أصله (رد) بفتح وسكون . وهو في اللاتينية Raddere ومن
المعلوم أن Ere كاسبة (ما يزداد في الآخر) تكسب بها كثير من أفعالهم ،
إذن Raddare ليست إلا (رد) العربية (١) .

والشيخ العلايلي يرى أن انسان الدور الثاني استخدام معانى الجدول
الهجائي الفنيقي ؛ وضم بعض المقاطع الأحادية ليغير عما في نفسه من معان ،
ويمثل بلفظه (عبي) وهو ثنائى في صورة ثلاثى ، أو ثنائى الحق بالثلاثيات .
« فان العين تدل على الحيوان الزئيرى ؛ والباء تدل على البيت ، وكان
المعنى : حيوان البيت القوى ، الذى هو كناية عن الرجل ، وقد وردت في العربية
كلمات مثل (دد) بمعنى اللهو ، و (ببة) للطفل السمين أو لعبه ، ويردهما
الشيخ العلايلي الى (ددا) المعتلة ، والى (ابو) بمعنى ولد الناقة أو جلد .
يجشى أى شئ لتتسلى به الناقة على ولدها (٢) .

واحتفظت القواميس العربية بثنائيات قديمة ، كأسماء الأسرة :
(أب ، أم ، أخ ، أخت أم ، ابن ، بنت ، حم) . وأسماء الأعضاء : (يد ، دم ،
شفة ، لثة) .

وعلى مر العصور ، وترقى الانسان ضاقت الثنائيات عن التعبير عن
المعانى ، فكان لابد من التوسع في صور لفظية جديدة ، لتلبية الحاجات الآنية
والمستقبلية ، فكان لابد من الاكتناز والتوسع في الألفاظ الثنائية ، لتسدل على
معان اضافية .

« ففرع العرب بزيادة حرف على الثنائى ، أو صوت ثالث ، أدى الى
صورة لفظية جديدة (٣) .

فلجأت العربية الى طرق أدت الى اكتناز الألفاظ بالمد ، والتشديد ، وقد

(١) المصدر السابق .

(٢) مقدمة ص ١٣٣ .

(٣) الألسنية العربية لريمون طحان ص ٨٤ .

تداخل بينهما . أيضا لجأت الى تحويل المضاعف ناقصا أو تحول المضاعف أجونا ، أو يتخلى الناقص عن حرفه الأخير لصالح حرف صحيح ، والأمثلة على الترتيب (مصن ، ميصن ، شيد ، شيد) (رب ، ربا) (طم ، طميا) . (مد ، ماد . ضر - ضيار) (ريبا ، ريب) (سيما ، سيم) . (محا ، محق) . (رخا ، رخص) .

— ويوجز الأب مرمجي طرق توسع الثنائيات ، أميا :

(أ) بتكرار الحرف الثاني ، مثل : أم — أمم ، جل — جلال .
(ب) واما بالتكرار والمد معا ، مثل : أز — آزار ، أطي — أطيط ، بر — برور .

(ج) واما بزيادة تاء في الآخر ، مثل سك — سكة ، تل — تلة ، جب — جبة .

(د) واما بالتكرار والمد والتاء معا ، مثل : ضر — ضرورة ، كسر — كزوزة كزازة .

وكل هذه التوسعات المختلفة التوسع متضمنة منطوق . « السرس الثنائي » (١) المشتقة منه ، وقد أحصى منها الأب مرمجي ٣٢٧ مادة .
وهذه التوسعات في الكلمة تتخذ مواقع مختلفة :

(أ) فتسمى الزيادة تتويجا أو تصديرا (Prefixe) إذا وقعت في أول الكلمة مثل (جرم ، حرم ، خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . تشترك في (الراء والميم) وفي المعنى العام لها .

(ب) وإذا وقعت آخر سميت : تذيلا ، أو كاسعا Sufflxie وهذا هو الغالب ، مثل : (قطب ، قطع ، قطف ، قطل ، قطم) . تشترك في (القاف والطاء) وفي المعنى العام وهو الفصل .

(ج) وإذا وقعت وسطا ، سميت : اقحاما ، أو حشوا in Fixe (٢) . مثل (قحم ، قرم ، قسم ، قصم ، قضم ، قطم ، قلم ،) تشترك في حرفي (القاف والميم) والمعنى العام في الشق والقطع .

(١) معجمات عربية سامية ص ٧٨ .

(٢) نشوء اللغة ، والمعجمية العربية ص ١٣٥ .

• ويزيد الأب مرمجى بأن المقرر عند علماء العربية قديما وحديثا ، وعند الأجانب من مستسيمين — علماء السامية — ومستعريين أن الزيادة تجرى بالتتويج والاقحام والتذييل . وفي كل حال من الأحوال يتم الأمر على سبيل الأغلبية ، أى بالسماع ، وليس بقياس محكم » (١) .

ولا مانع من أن يكون العرب قد اعتمدوا وتعمدوا تسكين الحرف الثانى فى (الثنائية) ، ثم شددوه ، ثم فكوا تشديده ، واستبدلوا ثانى المشدد بحرف يختلف عنه ، مروراً من الثنائى الى الثلاثى وغيره ، مثل (النون والفاء) بمعنى الخروج ، مع تخصيص حاصل بفعل تخصيصها ، فقالوا : (نف ، نف ، قذث ، نفح ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفع ، نفق ، نفل ، نفى) . وما قرره الأقدمون من الزيادة بالحروف على الرباعيات والثلاثيات ، يسوغ — عند الأب مرمجى بكل حق وصواب تطبيقه فى الثنائيات . ومثل لما زاد على الثنائى بالأمثلة الآتية : (يقطين ، من قطن أى أغنى ، وترفل من رفل ، وزنبيل من زبيل ، وعنصل من عصل ، ونمعت من ذعت وبلسن من بلس ، وعبدل من عبد وعد من ذلك شيئاً كثيراً فى العربية وبقية الساميات) . (٢) .

فبالزيادة والترقى من الأقل الى الأكثر ، كانت طريقاً مألوفاً ومعروفاً للعرب فى توسيع المواد وزيادتها وتنويعها ، لتقابل المعنى الجديد كما كانت هناك زيادات متنوعة تجرى بضرب من الاعتباط ، أى لدواع غير داعى الدلالة على معنى خاص ، أو على دور معين ، كما ذكر الأب مرمجى . وضرب مثلاً لذلك :

بالزيادة لللاحق ، لمحض الموافقة بين وزن وآخر ، ليعامل معاملته ، مثل : (قعد ، وجاب ، وشمل) فى التذييل . و (حنظل وحوقل ودهوز) لزيادة النون والواو والهاء حشواً .

وزيادة للفنة ، مثل : قنبرة من قبرة . وانجاص من أجاص ، وخنزير من خزير . وزيادة لتقوية الحركة ، دون قصد معنى معين ، مثل : (برع من برا ،

(١) معجميات ص ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

وينسب اليه (برنى أى برانى) و (توقع من توقى) ، (شفع من شفى) .
و (بدا وبدع من بدأ) .

وزيادة لعذوبة اللفظ وتسهيله مثل (يا أبتى ، وعصاتى ، ودد ، بدل من
يا أبى وعصاى ودد) .. و (فدى وقطنى) باقحام النون . و (لمعات ، شمت ،
ريت) بالحق التاء .

وزيادة لاقامة الوزن فى الشعر ، نحو (تبيضضى) عوض تبيضى .
وزيادات أخرى تجرى دون قصد اشتقاقى ، مثل : (خوارنة ، جمع
خورى) و (أبهات وأمهات) باقحام الهاء . وكذلك النسبة الى (صنعائى ،
رجوائى ، ويرائى ، وصيدلائى) باقحام النون .

ويخلص من ذلك الأب مرمى الى أن اللغة تتبع السنة الطبيعية ،
وتخضع لأحوال الانسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية
والمؤثرات . كما أنها فى بعض أجزائها قياسية منتظمة محكمة ، وفى البعض
الآخر سماعية : لا ضابط ولا قيد لها ، وقواعدها ليست قواعد حسابية
رياضية (١) .

وكثيرا ما سمعت الشيخ العلايلى يطلق على قواعد العربية ضوابط
لا قواعد ، تأييدا لذلك .

ولتوفر الأب مرمى على دراسة الثنائية ، وطول نظره فيها ، وتقضية
لها ومزاولتها ، أمكنه بعد التقصى والاختبار أن يصنف الحروف التى تقبل
الزيادة على الأساس الثنائية من باب الأغلبية والاطلاق ، كما يلى :

(أ) حروف تصلح أن تكون متوجة ، ومقحمة ، ومذيلة وهى : (ا ، ت ،
ر ، ع ، ل ، م ، ن ، ه ، و ، ي) .

(ب) حرفان يصلحان للتويج والتذييل ، وهما الحاء ، والشين .

(ج) حروف تستخدم للتذييل ، وهى (س ، ب ، ذ ، ك ، ق) (٢) .

ثم أفاض فى شرح ذلك وتفصيله فى مصنفاته اللغوية الكثيرة ، تأييدا لدعواه

(١) المصدر السابق ص ١٠٧ ، ١٠٨ بتصرف .

(٢) فقه اللغة العربية د . ابراهيم نجا ، ص ٨٣ .

ليثبت دعائم الثنائية التي نصيب أنفسنا منها لها ، ومداغما عنها طسوال
حياته .

ومن استعراض الأمثلة السابقة يمكن القول بأن الألفاظ في العربية
جاءت من أصليين أساسيين ، خصهما بمعنى واضح حرف ثالث ، أي أنها
عرفت عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الى أصول غير ثلاثية ، وإن ارتكزت
بعد تطور وأدوار — على أسس ثلاثية .

والحرف الثالث الذي حدد المراد من المعنى العام ، يتووع حسب ما يتطلبه المقام :
« فان أراد العرب إثبات شيء عن شيء وفصله عنه مع معاناة ومشقة
قالوا : (قطع) وإن أحبوا أخذ شيء من آخر دون معاناة أو مشقة قالوا :
قطف ، لقوة العين وضعف الفاء » (١) اللهم إلا إذا عن غرض بلاغى فيتجاوز
عن ذلك ، كقول الحجاج بن يوسف : (أنى لأرى رؤوسا قد أينعت وحان
قطافها) ، فليشدته وهو أن أصحاب الرؤوس ، جاء التشبيه بالزرع والقطاف ،
ويعزى ابن دريد في (جهرته) وجهة نظر الفريق القائل بأن الكلمات
المشتركة في حرفين وفي معنى عام يضمها كانت في الأصل ثنائية المقطع نظرا
الى الصورة المفوظ بها ، دون التفت الى الجرف المكرر بمثابة حرفين ، وإن
كان في الحقيقة ثلاثيا . يقول ابن دريد : « والثنائى الصحيح لا يكون حرفين
ألبة الا والثانى ثقيل (أى مضعف) حتى يصير على ثلاثة أحرف . . . اللفظ
ثنائى والمعنى ثلاثى . وإنما سُمى ثنائيا للفظه وصورتته ، فإذا صرت الى
المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة ، والثانى حرفين
مثلين أحدهما مدغم في الآخر ، نحو (بت بيت بتا) بمعنى قطع ، وكان أصله
بتت فادغموا التاء في التاء ، فقالوا : « بت » وأصل وزن الكلمة فعل ، وهو
ثلاثة أحرف ، فاما ما زجوا الادغام رجعت الى حرفين فى اللفظ ، فقالوا : بت ،
فادغمت أحدي التائين فى الحروف المعجمة (٢) .

« فالنظرة الى اعتبار المضعف الثلاثى ثنائى الصورة تبدو بجلاء ووضوح
عند الإقديمين فى جمهرة اللغة لابن دريد ، وفى المقاييس لابن فارس ، بل ان

(١) المصدر السابق ص ١٠٦ .

(٢) الجمهرة ١ / ٣١٣ .

في جمهرة اللغة لابن دريد ما يدل دلالة أكيدة على توثيق النظرة عنده :
فانه عند الكلام على الثنائى ينهى القول على جميع مواده صحيحا أو معتلا ،
قبل أن ينتقل الى الثلاثى « (١) » .

والمحدثون تتبعوا هذه النظرية ونظروا لها بما هو وارد في الساميات
من ثنائيات مثل (حم ، مص ، مس) بالتشديد في العربية بما يقابلها في
السريانية (خم ، مض ، مش) بدون تشديد للحرف الأخير (٢) .
ألا أن الشيخ العلالي يجعل الحرف المزيد على الثلاثى حلقة ثالثة
في الدور الثالث من أدوار الإنسان في تدرجه نحو الرشد ، فعرف الكتابة
وعرف الحروف وتنوعت حاجاته ، فجعل الحرف الثالث حشوا في وسط
الثنائيات — غالبا ليغطي مفاهيم جديدة ، فجعل من (قف) : (قطف ،
فرف ، قذف) (٣) .

ولو فرغ الشواهد والأمثلة في هذا الصدد ، « أطلق بعض الباحثين
المعاصرين القول (٤) بأن الذى يتفرس كالم العربية بانعام نظره ، يجد أن
معظم موادها أصلا يرجع إليه كثير من كلماته وإن لم نقل كلها ، وذكر لذلك
(فل) ثمانها تدور حول الشق والفتح : كفلح ، فتح ، فلح ، فلع ، فلى .
وكذلك نجد ابن فارس في كتابه (المقاييس) يذكر أن مادة (قط) تدور حول
القطع .



(١) فقه اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .

(٢) معجمات ص ٩٨ .

(٣) المقدمة ص ١٤٤ .

(٤) فقه اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .

ثنائية وشائون

وهب مؤيدو « الثنائية » يدعمون أسسها ، ويرسون مبادئها ، ويسوقون شواهدا :

● فذهب بعضهم الى : « ان الطبيعة عينها ميالة الى الثنائية ، لا الى الأحادية ، لأن أعضاء النطق عينها لا تخرج للمتكلم حروفا صامتة متفرقة ، بل مقاطع مركبة من الصامتات تحركها الصائتات » (١) .

● ويرى بعضهم أن القول بأن اللغة الانسانية نشأت بطريق المحاكاة وهذا رأى من آراء كثيرة قيلت في نشأة اللغة — يرسى مبدا هاما من مبادئ « الثنائية » اذ ان هذا الرأى كشف عن عدد كثير من الأصوات اللغوية في مجموعات . ولوحظ أن جل الألفاظ التى نشأت عن طريق المحاكاة هو وضع ثنائى . ولذا قال كثير من الباحثين : ان اصل حكاية الأصوات فى اللغات السامية — ومنها العربية — هو ثنائى يعتمد على حرفين صامتين ، حين حاكى الانسان أصوات الطبيعة وغيرها من حوله بصيحاته وصرخاته الانفعالية ، وعبر بعد ما قلد عن حاجياته الطبيعية والحياتية .

ويرى الأب مرمجى أن البرهان الحسى الجلى على وجود الثنائية هو : « فى اصل اللغة » ، يستخرج من العناصر الأولية للغة العربية ، وهى أسماء الأصوات ودعاء الحيوانات ، أو زجرها ، وبعض أسماء الأفعال ، غمى ثنائية ، ومنها كان بدء صوغ الفعل المضاعف ومكرره . دونك الألفاظ التالية — على سبيل المثال لأن منها فى اللغة شئ كثير — : « اف » كلمة تكره وتضجر ، و « آه » كلمة توجع و « به » و « بخ » كلمتان تقالان عند استعظام الشئ و « عس » « كلمة زجر للهر » (٢) .

وليس هذا خاصا بالساميات ، بل لاحظ العلماء — أيضا — أن لفظ « مو » فى المصرية القديمة والصينية يعنى (هرة) ، وجاء التوافق من أن الهرة سميت بالصوت الذى تحدثه .

(١) معجمات عربية سامية ص ٩٨ .

(٢) معجمات عربية سامية ص ٩٩ .

(وسواء اكانت المحاكاة لصوت انسان : كالقهقهة ، والتحننة ،
والتأوه ، والتأفف) .

(أم كانت محاكاة لصوت حيوان : كالزقزقة ، والمواء ، والصهيل ،
والزئير) .

(أم كانت محاكاة لصوت الطبيعة ويطلق عليها المحدثون نظرية (بو —
وو) (Bow-waw) ، وذلك كحفيف الشجر ، وخرير الماء وصرير القلم
وهزيم الرعد) . .

وليس (ماكس مولر Max Mueller) هو صاحب نظرية « المحاكاة » حين
أشار إليها في محاضراته بلندن سنة ١٨٦٤ وأعطائها اسما جديدا تعرف به هو
(Ding-Dong) كما اشار بعض المعاصرين (١) . بل ان علماءنا القدامى
عرفوها ، وأشار إليها ابن جنى (٣٩٢ هـ) وحكاها عن سبقه ، ووصفها
بالصلاحية والقبول ، حين قال : « . . . وذهب بعضهم الى ان أصل اللغات
كلها انما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وجنين الرعد ،
وخرير الماء ، وشحيع الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب
الطبي ، ونحو ذلك . . . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندى
وجه صالح ، ومذهب متقبل » (٢) .

فابن جنى يحكى عن سبق ، وفي حكايته هذه دلالة قاطعة على انه
كان مذهباً مقررًا وثائعا بين السابقين من علمائنا .

وارتضى الشدياق هذا الراى ، وذكر له امثلة كثيرة تعزز رايه ، في
كتابه القيم (٣) .

وايد ذلك المستشرق الفرنسى (رينان) : في كتابه : (التاريخ العام
للغات السامية) ، وذكر امثلة كثيرة توضح التشابه بين الأصوات اللغوية
في مجموعتى اللغات الآرية والسامية (٤) .

(١) نظريات في اللغة لانيس فريجة ص ١٩ .

(٢) الخصائص ٤٦/١ .

(٣) سر الليال في القلب والابدال ص ٢٢ — ٢٧ .

(٤) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢هـ .

والقول في نشأة اللغة من أقدم المشاكل التي جابهت عقل الإنسان ،
لأنه أمر يثير الخيال .

والحق الذي يقال بصدد أن كل النظريات في القول بنشأة اللغة
الإنسانية الأولى ليست يقينية ، ولا يسلم بها العلم ، لأنها حدس وخيال ،
ونحن ندرسها على أنها افتراضيات قيد البرهان ، وإن فسرت كل نظرية قدرا
من الإلفاظ فيسبقي قدر لا تتناوله هذه النظريات ، والمسرورة .

أن اللغة لم تبدأ — كما ذكرنا — منطقية ، إذ لم يكن هناك منطق ولا
فكر ، كما أن قضيتها ليست لغوية بحتة ، ولا تدخل في نطاق علم اللغة
(Languis Tic) وحده ، بل تتشعب في نطاق (البسيكولوجيا)
(والأنثروبولوجيا) ، والفلسفة .

فنظرية المحاكاة وإن تعلق بها الثنائيون وفسرت جانبا ، فهي تعطيهم
شيئا وسببا يؤيد وجهة نظرهم ، وعليهم سوق أدلة أخرى .

« ولكن يسجل لهم أن معظم الأصوات الثنائية كانت محاكاة لأصوات
الحيوان أو الطبيعة ، أو الأصوات التي تسمع عند مزاوله الإنسان للأعمال
التي تدل عليها الأصوات » (١) .

والنظرية تفسر ما يدل على المحسوس ويخرج عن دائرتها ما يدل
على المعقول .

● وتعلق بعض مؤيدي « الثنائية » إلى أن (نشأة اللغة إنما هي ثنائية
المواد) أي أن قانون التطور يرشد إلى أن اللغة نشأت أول أمرها ثنائية المواد ،
بتركيب كل منها من مقطع واحد مغلق (أي من حرفين أولهما متحرك وثانيهما
ساكن) ، وحين دعت الحاجة إلى التنوع والمزيد اكتنزت هذه المواد إلى
الثلاثية وما فوقها بالطرق السالفة وأن المعنى العام كامن في الأصل الثنائي ،
وما زاد عليه لم يزد المعنى إلا تنوعا حسب الحاجة والمقتضى .

وحفلت المقاييس اللغوية لابن فارس بالأمثلة الوفيرة التي تؤيد ذلك ،
وحذا حذوه الشدياق في كتابه : « سر الليال في القلب والابدال » ، والدكتور
أمين فاخر بحث قيم لدراسة معجمية أحصائية ، في ثنائية الإلفاظ في المعاجم

(١) المصدر السابق نفسه .

العربية ، وعلاقتها بالأصول الثلاثية ، هو بمثابة التطبيق للنظرية التي نحن بصددتها (١) .

ويذكر الدكتور محمد مصطفى رضوان — في مقالته القيم من الثنائية في اللغة (٢) طرقا من أقوال المستشرقين الذين يؤيدون « الثنائية » ، ويستشهدون لها بها في أخوات السامية ، يقول :
لقد طبق المستشرق الألماني (فورست) النظرية الثنائية تطبيقا عمليا في معجمه الكبير الإنجليزي العبري . مؤيدا بنشأة اللغة ثنائية المواد ، من مقطع واحد مغلوق أى من حرفين : أولهما متحرك حركته قصيرة ، وثانيهما ساكن .

ويقول المستشرق الألماني (جريسن) في كتاب له عن اللغات السامية ، وقد شرح فيه « الثنائية » شرحا وافيا مؤيدا بالأمثلة : « ان ثلاثية الأصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات السامية ... الى ان يقول : غير ان كثيرا من الأصول الثلاثية يمكن زدها الى أصول ثنائية ، نسميها : جذورا ، تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية .
والمستشرق الفرنسي (رينان) ، في كتابه — التاريخ العام للغات — يزيد الامر وضوحا في هذا الصدد ، يقول : ان من بين الأصول الثلاثية انواعا من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد ثلاثية الا لاعتبارات صرفية ، تلك هي الأفعال المضعفة والمهتلة التي لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني ، او لاضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير المعنى الانساني الذي يفيد الاصل الثنائي ، وذلك نحو « ند » فانه اصل ثنائي يفيد معنى الحركة او الابتعاد ، سواء بضعف ثانيه ، فقل : (ندر) او بمد أوله فقل : (نداد) ، أى تحريك او تنويل من : النعاس ، ومنه : (نندد) ، (النغصن) ، أى تحريك ، او مد ثانيه فقل : (نداء) يقال : نداء الشيء ، بمعنى تفرق ، والابل النوادي ، هي الشوارد ...

وان الأفعال الثلاثية المركبة من حروف صحيحة تجد في جميع

(١) انظر ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية . طبعة أولى

(٢) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ

الحالات تقريبا — أن أحد أحرفها الثلاثة أضعف من الآخرين ، وأنه لا يحدث في المعنى الأساسي إلا تعديلا طفيفا (١) .

ومن ثم يبدو أن الأصل السامي الثلاثي يمكن رجعه في الغالب إلى حرفين أساسيين أضيف إليهما ثالث ليس له في تغيير المعنى الأساسي إلا تأثير طفيف ، وإن الأصول الثنائية السامية هي العناصر البدائية التي لا تقبل النقص . والقيمة التي تضيفها دراسة المستشرقين هي المأمهم بلغات شقيقات للعربية ، وغيرها ، تبعد مدى الرؤية ، وتعلو من قيمة الشاهد ، وتقيم النظرية والتطبيق .

والأب مرمجي يرى هذا الرأي ، وكثيرا ما ذكره في مصنفاته ، ولخص في أحدها بعض مبادئ الثنائية ورأى أن من نتائج هذه النظرية : أن المثال والأجوف والناقص « ما هي سوى مزيادات أو توسعات في الرس الثنائي الذي يجري فيه أول التوسع بتكرار الحرف الثاني منه ، أو بتشديده : أي بتكراره لفظا ووضع الشدة عليه كتابة ، وعادة يجري التشديد في اللغات السامية : إما لعذوبة اللفظ أو تسهيله ، وإما للمبالغة ، وإما للتأكيد والتأييد » .

وعلى ذلك فالفعل (قام) مثلا ، أصله (قم) أشبعت حركة حرفه الأول ، مما يظهر في السريانية في كلمة (Iam) ولو تتبععت تصريف الفعل قام ، واتصاله بالضمائر ، لوجدت أن الأصل ثنائي وأنه يدل على معنى تام في حالة الثنائية (٢) .

ويؤكد الأب مرمجي أن من الأدلة على وجود الثنائي في أصل اللغات ولا سيما السامية منها : « هو أن المضاعف العربي الذي يقال : أنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية — لانجد مقابله في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر ، مثلا مقابل « حم » بالتشديد في العربية نرى في السريانية (حم) بالسكون ، وبازاء (مص ومص) (٣) .

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ

(٢) معجميات ص ٩٦ — ٩٨ بتصريف .

(٣) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ

● ويرى بعض العلماء أن الثنائية طبيعية التكوين ، بمعنى أن « طبيعة الحرفين اللذين تتكون منها المادة الثنائية لها دخل كبير في بنائها على صورتها الثنائية ، إذ أن هذين الحرفين في الغالب شديداً أو رخواً أو متوسطان بين الرخاوة والشدة .

ويرى كثير من علماء الفرنجة : أن المواد الأصلية المكونة من حروف شديدة هي على وجه العموم أقدم من المكونة من حروف رخوة أو متوسطة . ويرجح أن الأخيرة نشأت عن الأولى بتخفيف الحروف الشديدة (١) .

ويؤيد ذلك ما ذكره (الشهاب الخفاجي) من أعجوبة الكلمات التي تجتمع فيها حروف معينة ، مثل (جردقة ، وجلنيق) لصوت باب وكذلك : (صنجة وصولجان) . وأيضا : (نورج ونرجس) . وأيضا : (مهندز وهندازة) . (وبست) اسم لبلدة (وسذاب وساذج) ، (وطاجن ، واصطبة) . . . لأن الجيم والقاف ، والصاد والجيم ، والنون بعدها راء ، والزاي بعدها دال ، والباء والسين والتاء ، والسين والزاي ، والطاء والجيم والصاد والطاء لا يجتمع شيء من هذه الحروف إلا ودل على أن الكلمة معربة ، وأن استعملها العرب .

ويعلق الدكتور محمد مصطفى رضوان على هذا بقوله : « لكن يبدو أن ترجيح أسبقية المواد المركبة من حروف شديدة على المركبة من حروف رخوة أو متوسطة لا يستند إلى دليل تاريخي .

ولعل الدافع لهذا الترجيح أن سنة التطور تقضي بالانتقال من الصعب إلى السهل كما أن العقيدة الغالبة لدى العلماء أن الأصوات القوية هي التي لفتت نظر الإنسان في أول الأمر ، فحاكاها بحروف شديدة مثلها ، ثم حاكى الأصوات الخفيفة التي هي أقل من الأولى شأننا بحروف رخوة أو متوسطة » (٢) .

وهو باستدراكه على ما بدا به قد كفانا مئونة الرد ، والتعقيب . وبخاصة واللغة — كما أسلفنا — لم تنشأ منطقية ولا عقلية ، وتوحي سنة التطور والرقى بهذا التدرج .

(١) شفاء الغليل ص ٦ ، ٧

(٢) مجلة كلية الآداب .

وقفه مع الحرف الثالث :

● ووقف العلماء المؤيدون للثنائية طويلا عند طبيعة الحرف الذى يثلاث المادة الثنائية .

وخلاصة رأيهم فيه : أن المعنى العلم للمادة الثنائية . كما من وبقى فيها . مهما توسعنا فى المادة بالزيادة ، وكلما رددنا موادها المزيد إلى الصورة الثنائية ، وجدنا الحرف الذى ثلاث أصلها ما يبرج ذا قيمة تعبيرية ذاتية ، توجه المعنى الأصلى العام توجيهها خاصا ، وتزيده تنوعا وتقييدا فقط .

وبعض علمائنا القدامى حذق الثنائية على هذا النمط ، كالراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) كما فى مؤلفه : « المفردات فى غريب القرآن » إذ اعتبر المضاعف هجاء واحدا ، ولم يبال تكرار حرفه الأخير ، لأنه عنده من وضع الخيال ، لا من وضع العلم والتحقيق .

ورد ابن فارس ، فى « مجمل اللغة » باب (الجيم والذال وما يثلثهما) إلى معنى الأصل ، كما فى جذر ، وجذع ، وجذل ، وجذم . . وان تفاوت الاستعمال نتيجة للحرف الثالث : فالأصل العام للشجرة جذل ، وللنخلة جذع ، وللحساب جذر

وفارس الحلبة فى شرح هذا المبدأ هو العلامة أحمد فارس الشدياق (١٨٨٧ م) ، والمسـتشرق الـمـلـمـانى (جـزـينـس) ، وأجاد الدكتور محمد مصطفى رضوان فى عرض آرائهم عرضا يوضح أهم مبدأ من مبادئ وأسس الثنائية فى نظره .

ولابد لنا فى هذا المقام من تلخيص هذا المبدأ ، كما ورد فى (مجلة الآداب اللببية فى عددها الرابع عام ١٣٩٢ هـ) زيادة فى الفائدة ، ولتتضح جوانب الحقيقة فى هذه المشكلة التى طال أمدها ، وأظهارا لبراعة الحس اللغوى للشدياق ، وكشفا لعدد من مؤلفات لغوية حديثة غمرت الأسواق ، تسوق فكر الشدياق وغيره ، وبضاعتهم دون أن تذكرهم أو تعزو إليهم علمهم ، وفضلهم وسبقهم :

فقد رأى العلامة (جزينس) أن تنمية المادة الثنائية ، يتم بوحدة من خمس طرق أولها : تضعيف الحرف الثانى ، وتلك وسيلة أولى وطبيعية فى

التمية ، كما قال كثير من العرب والمستشرقين ووافقتهم الشدياق ، وذكر ستة أسباب (١) للتدليل على صحة ما ذهب إليه ، نوجزها فيما يلي :

١ — أن معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت أو صفته ، وحكاية الصوت إنما تأتي من المضاعف مثل : دب ، دق ، قر .

٢ — أن الفعل في الأصل كالاسم : في كونه يوقف عليه بالسكون قبل اتصاله بفاعله ، فإذا اتصل بفاعله فتح : فحين وضع الواضع (دق) لم يقضد بها في أول الأمر أن تكون فعلا ولا اسما ، بل مجرد حكاية لصوت توهمه ، بقطع النظر أي شيء آخر ، فلما وصل (دق) بفاعله قال : دق الرجل . فلما أراد تخصيصه بأن يكون اسما قال : دق الرجل . وكثيرا ما نرى صيغة الاسم والفعل واحدة لهذا .

٣ — أن اللغة — كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية — لا يحدث شيء منها تماما كاملا من أول وهلة ، ولكن على التدرج . فالأحرى أن نقول : أن الفعل السالم جاء آخر الأفعال أما الأجوف فإنه غالبا ما يأتي عقب المضاعف ، مثل (طب) وطلب ، وصر وصرار (أي صوت) . وأما الناقص : فإنه صدى غيره من الأفعال ، وكأنه نوع من القطعة (الترخيم) لفظة لبعض العرب . نحو : همروهمى ، والأسف والأسى (٢) .

٤ — أن حكم ترتيب المزيد المضاعف لا يكاد يتخلف : فقلما ترى للمضاعف معنى إلا ورأيت في مزيده مثله أو ما يقاربه . والمراد بالمزيد هنا ما يكون الحرف الثالث فيه أو لأمه غير عينه . وذكر لذلك أمثلة كثيرة تبلغ سبعة وخمسين ، منها : سل وسلب ، وكد وكدح ، ومن ومنح . .

٥ — أن زيادة حرف على المضاعف اليق بحكمة الواضع في التفنن من نقصه ، إذ لو جعلت السالم أصلا لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان ، والاختصار في الأفعال ليس من مذهب العرب كما تدل على ذلك الأفعال المزيدة .

ودليل آخر : هو أنهم يشبعون الفتحة في آخر الفعل فيتولد منها ألف ، كما في : (دحب ودحبي ، وسلق وسلقى) .

(١) سر الليل في القلب والابدال ص ٢٢ — ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ ، وراجع أيضا معجمات عربية سامية ص .

وقس على ذلك زيادة الهاء في هجزع للجبان ، والنون ، في ضيغن ،
والراء في بحتر وبعثر .

٦ — أننا نجد أفعالا مجهولة الأصل وأصلها من المضاعف معلوم ،
مثل : امتخر العظم ، أى استخرج مخه فهو لابد أن يكون من امتخ اذ لم
يجيء المخر بمعنى المخ . وقس على ذلك تمخى العظم ، بمعنى تمخخه .
ونخرج من ذلك بأن كل المضاعفات هى بالحقيقة ثنائيات ، والثنائى
وارد حتى فى الساميات ، متصفا بمعنى حقيقى وتام كما سبق أن ذكرنا للأب
مرمرجى .

ثانيها : اضافة حرف علة الى اول المادة أو وسطها أو آخرها :
ويعلل الشدياق الاضافة فى الأجوف بقوله :
ان الأجوف غالبا من يأتى عقب المضاعف ، كطب وطاب ، وضر وضرار
وجب وجاب ... وهو كثير فى العربية .

ويظهر أن السبب فى العدول عن المضاعف ، الى الأجوف ، هو الرغبة
فى التخلص من تشديد عين الفعل بمد حركة فائه ، لأن التشديد ثقيل ،
حتى لا يكاد يوجد فى اللغات الآرية .

وسبق أن علل الاضافة فى الناقص بأنه : صدى غيره من الأفعال ،
وكأنه نوع من القطعة (الترخيم) لغة لبعض العرب ، كما فى شجب
وشجا ومحق ومحا .

والتقارب شديد بين معنى المضاعف والناقص ، كما فى : قضى .
وغمى الخبر وغم .

والتقارب أيضا شديد بين المضاعف والمثال ، كما فى : وقص (قطع)
وقص . ووخر وخز .

ثالثها : اضافة حرف من حروف الزلاقة (١) ، الى المادة الثنائية : مثل :
قص قصم ، قصر ، قصب ، قصف قصل . .

(١) حروف الزلاقة (أى الخفة) يجمعها قولك : (مر بنفل) . .

رابعها : اضافة أحد حروف الحلق (١) الى المادة الثنائية ، مثل :
فق (فرق وفتح) وفقاً وفقع ، وفقح . ورد وردع . وقط وقطع . ومن
ومنح . فالضاعف والحلقى معناهما واحد .

خامسها : اضافة حرف من أحرف الصفير (٢) الى المادة الثنائية ، مثل
فر ، وفرز ، وفرس ، وقرص ، وكلها بمعنى فصل وفتح وقطع . ومثلها :
فل وفلذ ...

تلك هى الطرق الخمسة التى تثلث المادة الثنائية ، كما لاحظها علماء
اللغة ، وكلها شاهدة بأنه لافرق بين المعنى العام للمادة الثنائية ، وبين
المعنى بعد أن أضيف اليها ما يثلثها .

ويعرض علينا الدكتور رضوان — فى نهاية عرضه لآراء العلماء —
مادة ثنائية حكاية ، مبينا المواد الثلاثية المشتقة منها بالطرق المختلفة ،
وهى مادة (قع) ، مما يؤيد أن أصل الثنائية فى لغتنا مكين وثابت ، يقول :
ويظهر أن مادة (قع) فى الأصل حكاية لصوت الرعد المزعج ، ومنها
القعقعة ، وتقعقع أى اضطرب .

والمواد المتفرعة عن هذه المادة تفيد معنى الخوف أو الانكماش أو
الاسترخاء بصورة ما ، لما يترتب على سماع هذا الصوت من خوف .
فمن ذلك (قبع) القنفذ : أدخل رأسه فى جلده ، باضافة حرف زلقى
فى الوسط ومثله (قنع قنوعا) أى تنذل .

وبإبدال القاف كافا ينشأ : (كع) الرجل كعوعا ، أى جبن وضعف .
وبإضافة الواو فى الأول ينشأ (وكع) البعير ، أى سقط ضعفا .
وبإضافة حرف علة ، فى الوسط ينشأ (كاع) ، اذا هاب وجبن .
وبإضافة حرف علة فى الآخر ينشأ (كعا) ، أى جبن . والأكعاء ،
الجبناء .

(١) حروف الحلق يجمعها قول الناظم : همز فهاء ثم عين حاء مهملتان
ثم غين خاء .
(٢) أحرف الصفير : هى ، السين والزاي ، والصاد ، ويلحق بها
ما يقاربها .

ويقال : كجع ، أى ذل ، و (كنع) انقبض ، و (كنع) هرب . وكثعت .
الابل : استرخت بطونها .

وبإبدال الكاف خاء تنشأ المواد : (خنع) الصبى ، أى فحم وأنهكه .
البكاء ...

(وخنع) السراب : اضمحل . و (خرع) الرجل : ضعف . ومثله :
خشع خضع خنع . ولخع الرجل أى استرخى جسمه .

وأن نظرة على الطرق التى مرت عليها المادة السالفة ، والمعنى العام
الذى يرتبط بالثنائية بقوة ، يدعونا أن نقرر : أن عددا كبيرا من الأصول
الثلاثية جاء تنمية لأصول ثنائية ، لاشك فى ذلك .

* * *

وجهات نظر في مسالك الثنائية

وقد بدت وجهات نظر حول بعض طرق « الثنائية » من المحدثين المؤيدين لها ، فأحدثت اعتراضات وجدلا :

● فأكثر الألفاظ الثنائية يرجع — عند الشيخ العلايلي — الى المعلات ، اذ يرى المعلات من بقايا العصور السحيقة ، ولذا لم تخضع للوضع النظامي ، فكانت وليدة فوضى الوضع القديم ، قبل الوضع الثابت ، وهي بذلك بداية في دور النضج اللغوي كما جاء في (مقدمته) .

ولذا فالشيخ يدعونا الى اتخاذ هذه المعلات المحفوظة في المعاجم المختلفة عدة لفهم الثلاثي على وجهه الصحيح ، لانه الأصل التاريخي الذي انفصل عنه ، يقول : « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف — حروف الجدول الهجائي الذي سبق ذكره — بأصواتها حين كانت لغة ، على شيء من الافتراض المقلوب وسبيل هذا التعيين المعلات مطلقا ، وبالأخص منها اللفيف في العربية ، سواء اكان لفيفا مقرونا أو مفروقا .

وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد ، وإنما بأن تنتقل منها بالمقارنة الى ما هو الأدخل في تفكير السانجين واعتباراتهم « (١) . واذا لاحظنا العلاقة البينة بين المعتل والمضاعف ، والمضعف الرباعي والمهموز ، في مثل :

(عبي ، عب ، ععب ، عبأ) تأكد لنا أيضا صحة ما يراه الشيخ . والدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن « اعتبار المعتل ثنائيا اتجاه سليم من الناحية الصوتية » (٢) .

وحين قال الشيخ العلايلي باتخاذ المعلات المختلفة عدة لفهم الثلاثي على وجهه الصحيح أدخل في اعتباره الثلاثي الصحيح أيضا فاضطره ذلك الى التكلف .

(١) المقدمة للشيخ العلايلي ص ١٣٠

(٢) في التطور اللغوي ص ١٠٣

فحين تتأمل وجهته في مادة (عبل) . تجده جعلها متفرغة من (علا)
المعتلة ، وأصلها (عل) أما الباء فهي عين الكلمة مكنوفة بالفاء واللام ،
كأنهما سياج لها فسلمت من الحذف ، مع أنها الحرف المحشو المزيد ، وبذل
الحرف المعتل للعوارض حتى حذف : فكان حرف الباء الصحيح المحشو
تعويضاً عن حرف العلة الساقط المحذوف . ولو أسقطنا حرف الباء المزيد
قياساً على سقوط الحرف المعتل اظهرت لنا الكلمة الثلاثية على صورتها
الثنائية الحقيقية ، فإذا هي (عل) فقط .

فأى جامع يجمعها بعد هذا بهاتين المادتين الى الطريق الطبيعي ، لو
أرجعنا (عبث) بحذف الباء وهو الحرف الوسط الى (عث) التى هى
الثنائى المضعف والتى يكون معلتها (عثا) . . وعلى رسلها تعود (عبد)
الى (عد) والتى يكون معلتها (عدا) .

ويعلق الدكتور ابراهيم نجا على طريقة الشيخ العلايلى هذه بقوله
انها : « مبنية على التكلف لأن تطبيقها لا يتم الا بتجريد الحرف الوسط ،
الذى هو الباء فى المثالين السابقين ثم تناول المادة وفيها المعلات التى وقع
فيها الحرفان على ترتيبهما . مع أن تجريد مادة من حروف الوسط انما يكون
بمنزلة الحذف والاسقاط لذلك الحرف المحشو ، فكيف يسلم من بنية المادة
جزء لا يتجزأ منها ، ثم تظل هذه المادة معبرة دونه عن فرضها تعبيراً
كاملاً » (١) .

أضف الى ذلك أنه سيترتب على قول الشيخ العلايلى هذا : « عكس
ما ذهب اليه النحاة والصرفيون القدماء : من أن هذه الأفعال المعتلة ترجع
فى الأصل الى بنية ثلاثية ، سواء أكانت معتلة العين أو اللام فكلمة (قام)
من (قوم) ، وكلمة (باع) من (بيع) ، وكلمة (دعا) من
(دعو) وكلمة (سعى) من (سعى) ، كما أن الفعل (وعد) ثلاثى لفظاً
وتقديرًا ! » .

كما أننا نلاحظ « ما فى رأى الشيخ — العلايلى — من نظرة وصفية يختلف
بها عن منطق النحاة التعليمى المعيار ، فقد أرادوا طرد أوزان الأفعال على
وتيرة واحدة : توزن بميزان واحد هو (فعل) فحملوا المعتل على الصحيح ،

وبنوا مذهبهم على أساس (الخط العربى) الذى يشير الى الصوت الطويل
برمز اصلى مستقل : دون الصوت القصير . كما يخط بين صوتى الواو
الليننة والمدية ، فيشير اليهما برمز واحد ، فى مثل (وعد ، ويقوم) ، وكذلك
الياء فى مثل (يسر ، وقيل) ، فكل رمز فى الخط العربى يمثل عنصرا ذا اعتبار
فى الاصالة او الزيادة « (١) .

ولكن يعذر الشيخ العلايلى — عندى — فى افتراض التصور ، لأن المرحلة
قديمة ، وعز الدليل ونذر الشاهد ، ولذا فلا مانع من أن نتجاوز عن الوهم
القليل اذا ادى الى تصور مقبول يقوده خيال خصيب ، من عالم أريب ، وعقل
واع حصيف .

ومن يطالع المقدمة للشيخ ، ويرى بصره بالعربية ، وثقافته المتنوعة ،
يصدقها فيما يتصوره ويقتنع بما يقرره .

ومحاولته الفذة لوضع (معجم لغوى) بديع فائق ، تدل على اهليته
لما يرى وتمكنه واقدامه ، وتشهد بصحة ما ذهبنا اليه فى براعته ، وتكفيها
ادلته الاحتمالية لذلك .



● وللاستاذ جورجى زيدن ، وجهة نظر أخرى فى ارجاع الثلاثى الى
ثنائى ، أثارت أيضا اعتراضا عند بعضهم :

ذلك أنه اعتبر الثنائى ، هو الأصل لجميع الكلمات ، كراى القائلين بذلك ،
الا أنه انفرد بارجاع الثلاثى الى أصلين ثنائيين ، واخذ منهما على طريق
النحت ، مثلا : (قطف) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى أصلين هما :
(قط) المفيدة للقطع و (لف) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى المفيدة
للجمع . فولدنا منهما بطريق النحت (قطف) المفيدة للمعنيين ، على طريق
النحت باغفال اللام فى (لف) ونقل حركتها الى ما قبلها ، فصارت قطف .

وكذلك : (قمش) بمعنى جمع ما على الأرض من فتات ، ترجع لأصلين
هما : (قم) بمعنى كنس ، و (قش) بمعنى جمع ، وتولد من (قم قش)
تمش ، بطريق النحت ، بالغاء القاف الوسطى بطريق التخفيف (٢) . وتلك
محاولة ووجهة نظر لا بأس بها .

(١) فى التطور اللغوى — ص ١٠٣

(٢) الفلسفة اللغوية ، لجورجى زيدان ص ٦٢ .

والنحت قديم ، عرفته العرب : فَنَحَتُوا الرباعي مثل : عبشم ، وبسمل ،
ودمعز : من عبد شمس ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وأدام الله عزك .
كما نحتوا من الثلاثي (ضبط وضبر) ضبط ، بمعنى الرجل الشديد ،
وصلدم من (صلد ، وصدم) . . . ففكرة النحت نجدها قديمة قدم لغتنا ،
فهو مسبوق بها ، ولا شك .

وقرر ابن فارس في معجم (المقاييس) : أن الرباعي والخماسي منحوتان
دائما ، مثل : (بحثرى) بمعنى يدد ، مأخوذ من أصلين : (بحث) عن الشيء ،
و (البثر) وهو ما يظهر على البدن .

ولكن جورجى زيدان جعل النحت في الثلاثي والثنائي أيضا ، وذلك فضلا
عن أنه مجاف لوجهة نظر الأقدمين ، فإنه أيضا لا يطرد في مواد كثيرة ،
فحكمه غير مبنى على استقرار واسع ، كما ذكر الدكتور إبراهيم نجا ، حين
نقده بقوله :

« وما ذكره جورجى زيدان في أرجاع الكلمة الى أصلين ثنائيين : أن كان
لكل منهما معنى فى نفسه ، وإذا لم يتحقق ذلك . . فلا يخلو الأمر من أن يكون
لأحد الأصلين معنى فى نفسه أولا : فإن كان الأصل الذى له المعنى فى نفسه هو
الأمر فعلا ، وكان الحرف المضاف الى ذلك الأصل زيد اعتباطا — وغالبا
ما يكون أحد هذه الأحرف (ل . م . ن . ر) — وأضيف للمبالغة ، أو
تنويع الفعل بما يطابق قصده ، نحو : فض ، رفض ، وهب ، لهب . وإذا لم
يكن لأحد الأصلين معنى فى نفسه بالأى يكون اسما ولا فعلا ، فلا يخلو من أن
يكون حرفا فى غالب الأمر ، وقد يكون اسما مفتقرا الى غيره ، أو كان فعلا
فى الأصل ولم يعد مميذا الآن .

وتطبيقا على ذلك ، قالوا : أن كلمة (مال) بمعنى مقتضيات مركبة من
(ما) الموصولة ولام الجر ، وحذف المجرور . وأصله : (مالى) أى الذى
لى ، أو (مالك) أى الذى لك . وكذلك كلمة (ويل) أصلها (وى) ،
و (لى) ؛ وبهذا الأسلوب رأى فريق من اللغويين : أن (ليس) مركبة من (لا)
النافية ، و (أيس) الدالة على الكون المطلق فى بعض اللغات السامية . (١)

(١) فقه اللغة العربية ، دكتور نجا ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

وما رآه جورجى زيدان فى هذا الصدد ، هو جزء من القضايا الخمس التى صدر بها كتابه . نذكرها لعلاقتها الوثيقة بما نحن بصددده وهى :

- ١ — ان الالفاظ المتقاربة لفظا ومعنى هى تنوعات لفظ واحد .
- ٢ — وان الالفاظ المانعة الدالة على معنى فى غيرها (يقصد الادوات) انما هى بقايا الالفاظ ذات معنى فى نفسها .
- ٣ — وان الالفاظ المانعة الدالة على معنى فى نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى اصول ثنائية تحاكي اصواتا طبيعية .
- ٤ — وان جميع الالفاظ المطلقة ترد قابلة للرد (بالاستقراء) الى لفظ واحد او بضعة الالفاظ .

٥ — وان ما يستعمل للدلالة المعنوية من الالفاظ ، وضع أصلا للدلالة الحسية ، ثم حمل على المجاز لتشابه فى الصور الذهنية » .

وهو يرمى من ذلك الى اثبات : « ان لغتنا مؤلفة أصلا من اصول محصورة عدا احادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية ، التى ينطق بها الانسان غريزيا » (١) . وهو استنتاج مقبول .

واذا اسرف جورجى زيدان فى القول بالنحت اى نحت الثلاثى من ثنائيين على رأى البعض فهو خير — فى نظرى — من الذين يردون النحت فى لغتنا ، او يقللون منه الى النذر اليسير والندرة :

فالآب مرمجى لا يوافق على اتصاف الحروف المنفصلة بمعان خاصة طبيعية ، ولا بالاحادية ولا بالنحتية فى العربية ، اى نحت الثلاثى من ثنائيين ، تبعا لزعم بعض الاقدمين بأن الرباعى منحوت من ثلاثيين (٢) .

والاستاذ انيس فريحة ، يرى أن « النحت قليل جدا فى لغتنا ، مثل (ماهية ، ومال) يقول : والوهم أن تظن أن (حوقل) وأشباهاها منحوتة ، وانما هى مختصرات العبارات وجمل ليست كتابا بالمعنى اللغوى . ويعترف

(١) الفلسفة اللغوية ص ٣٣

(٢) معجمات عربية سامية ص ١٠٣

بالنحت في لغات أخرى ، ويمثل بكلمة (بيولوجيا) المأخوذة من (Bios) بمعنى الحياة ، و Logos بمعنى الكلمة أو العلم .

وكلمة (تلسكوب) المأخوذة من كلمتي Tele بمعنى البعد والمسافة و Scope أى مدى الرؤية .

ويضيف بأن الجذور العربية تأبى النحت ، لأنك إذا حذفنا حرفاً من الحروف الأصلية أفسدت المعنى .

وإذا وفق بعضهم لنحت (برمائى) للحيوان الذى يعيش فى الماء واليابسة و (مدرحية) لتفسير التاريخ على أسس مادية وروحانية . فليس معنى هذا أننا نستطيع أن نستفيد من هذه الخاصية اللغوية « (١) » . هذا ارتآه الأستاذ أنيس فريحة .

وليس بالرأى ، كما سيجىء .

ووجهة نظر الأب مرمجى الدومنى (٢) فى رد النحت أننا إذا قلنا : « أن طائفة من الثلاثيات ممكن صدورها عن ثنائيين أو ثلاثة ، حسب اختلاف مداليلها ، فلا نعى بذلك أنها مركبة من ثنائيين منحوتين ، بل أنها نتيجة لزيادتين أو ثلاث : الواحدة جرت بالتقويج ، والثانية بالاقحام ، والآخرى بالتذليل ، مثلاً :

الثنائى (نه) ذيل بالراء ، فنجم عنه (نهر) : بمعنى الزجر .

والثنائى (هر) توج بالنون ، فصدر عنه (نهر) بمدلول جرى .

والثنائى (نر) أقحم فيه الهاء ، فجاء منه (نهر) بنحوى أنار وأضاء .

وكذا القول فى الأضداد ، مثلاً (طلع) يدل على الظهور والغياب ، فهو على رأينا — ليس بمنحوت من (طل) و (طع) ، بل ان الثنائى (طل) ، ذيل بالعين ، فصدر عنه (طلع) بمعنى ظهر .

والثنائى (طع) أقحم فيه اللام ، فنجم عنه (طلع) بمدلول اطمأن ونزل ، والغياب ضرب من النزول والاطمئنان .

(١) نظريات فى اللغة ص ٧١ ، ٧٢

(٢) راجع المعجمية العربية فى ضوء الثنائية والالسنية السامية لمرمجي ،

ص ١٣٥ — ١٤١

فهو لا يرى النحت في أمثال هذه ، ولكن جاء الاكتناز تابعا لاختلاف المداليل ، كما رأينا بزيادة الحروف . . .

ورأى أن هذا القول على طلاوته ، يحرم العربية من منفذ من منافذ تنميتها الذاتية ، إذ أن النحت أو الاشتقاق الكبار — كما سماه بعضهم — صنو الاشتقاق بألوانه ، وهو باب عظيم في تنمية اللغة ، و « ديناميكيها » في الزيادة والتوليد والنماء .

والقول بندرة النحت ، أو الغائه كلية من لغتنا قول فج ، لا يستند الى أساس علمي مدروس ، بل اعتبره — أنا بعد بحث ودراسة — من خواص لغتنا وميزة لها في الثروة اللغوية كطريق من طرق الاشتقاق ، كما سماه بعضهم بالاشتقاق (الكبار) . ولا تقتصر أمثله على الستين أو السبعين لفظة — وهى مع ذلك ليست بالقليلة — التى وعثها بعض كتب الأدب واللغة ، بل هو أكثر من ذلك وأوسع ، لو عالجنا بابه معالجة فهم واستثمار . وقد وضع فيه الأستاذ (اسماعيل مظهر) رسالة قنية ، حاول فيها جعل أسسه وطرقه معبدة وسلسلة كأنها قواعد وجداول رياضية .

وليس هذا مجال الافاضة أو الشرح فى هذا الجانب ، وإنما سنفرده ببحث باذن الله .

ونقول : بأن محاولة الأستاذ جورجى زيدان ورأيه فى النحت ، أضاف على الأقل — سندا جديدا ، ورصييدا يضاف الى أدلة وأسانييد « الثنائية » .

وحسبه ما ذكر من أمثلة واجتهاد توضح جانبا من جوانب الرس. والأصل اللغوى عند وضعه الأول ، أو عند اشتقاقه بعد ذلك .

* * *

● أما مزاوول الثنائية والألسنية السامية : الأب مرمرجى الدومنى ، فيسلك فى تثبيت دعائم الثنائية مسلك الاستشهاد والمقارنة بين أخوات العربية من السامية الأم ، لمعرفة للغات عديدة (١) .

(١) يرى الأب مرمرجى — والحق فيما آره — أن المشتغل باللغات =

فيطوف بالقارئ في معاني المادة بين المعاجم العربية ، ويظهر اشتقاقها ومعانيها الحسية والمعنوية . . ثم يقارنها بمعانيها في أخواتها السامية .

ثم ينسق ويعلل على كل ما سبق وذكره ، مبينا الرس الثنائي الذي تضمن الفكرة الأولية من المعاني التي وردت للمادة .

ثم يشير الى كيفية اشتقاق المعاني وقربها أو بعدها ، والحقيقى والمجازى منها .

ثم يأتي بأمثلة لما ثلث المادة التي معه ، ويبين عليها كل المراحل التي سبق ذكرها ، منسقا ومعللا ، ويخلص من كل ذلك الى أن الجذر الثنائي واحد ، تدور حوله المعاني ، ومنه أخذت ، وعليه جاء الحرف الزائد ،

فهو على سبيل المثال يذكر مادة (بر) بتشديد الراء ، ويرينا المعاني التي تؤخذ منها في الاستعمالات والاشتقاقات ، كما جاء في العربية وأخواتها من السامية :

فمادة « بر » في العربية بمعنى : الصدق ، والرحمة ، والطاعة ، والرواج ، والقبول ، والقهر ، والصلح ، والصلة ، والتزكية ، والمضى ، والرفعة ، والكثرة ، والغلبة ، وركوب البر ، والملاطفة ، والطاعة ، والتخرج ، والانفراد ، واسم من أسماء الله الحسنى ، واليابسة ، ومقابل البحر

وفي « السريانية » بر (Bar) ومن معانيها : بر ، صدق ، سذج ، بله ، غبى . .

وفي « العبرية » (Barar) ومن معانيها : نظف ، قسم ، اختار ، صقل ، فحص .

وفي « الحبشية » (Barara) ومن معانيها : طهر ، صدق ، نفذ ، نزع ، سرق . . .

= والمقارنات لابد وأن يكون متضلعا في لغتين أو أكثر ، مع معرفة فقهها وقواعدها ولهجاتها ، فضلا عن معرفة بعض الالسنه غير السامية التي لها علاقة بالعربية ، أو بغيرها من الأخوات السامية . وذكر أن مستسيما : (من علماء السامية) ألمانيا هو () () ١٦٢٤ - ١٧٠٤ . كان اختصاصيا بارعا ، وكان يعرف خمسا وعشرين لغة .

وفي « الأكديّة » (Bararu) ومن معانيها : أضاء ، لمع ، تلاً ، فحص ،
استفهم ...

وفي « الأمهرية » ، و « القطرية » جاء الثنائي (بر) بمفهوم (قط ،
يوقد) كما في المعجم الدثيني تأليف (Landberg) .

ثم يشير التنسيق والتعليل فيرى :

ان الفكرة الأولية الحسية المتضمنة في الثنائي (بر) كما في مجانسـه
(فر) هي فكرة : الشق ، والقطع ، والفصل ، والابعاد ، وهي كامنة أو ظاهرة
في بقية المعاني على اختلافها في العربية وأخواتها : فمن القطع نظافة وصقل ،
واختيار وفحص ، والفارغ منفصل عن غيره مما كان يملؤه ، والثافه فارغ من
المحتوى الطيب ، والبلاهة حرمان من العقل . ومن النقاء المادى ينتقل الى
النقاء الادبي والروحي في الفضائل ... وفي مزيد المادة واشتقاقاتها ،
يرجع المعاني الأخرى الى الفكرة الأولى : فالبر (القمح) سمي بذلك
لانفصاله عن تبنة . والقمر يلمع على الدنيا نتيجة الصقل ، والصقل
مكمل لعمل التنظيف والتنقية ...

وبمناسبة ذكر (فر) مقابل (بر) ذكر الأب مرمرجى : أن كلمة (فوريم)
في الأكديّة (الأشورية والبابلية) بمعنى السهم ، أو القطعة من الأرض ،
ويجوز أن يكون مشتقا من الرس الثنائي السامي ، وهو (فر ، أو بر) (١) .
وعلى نسق ما جاء في (بر) والفكرة الأولية التي تضمنتها ، تأتي معاني
المواد المكتنزة في : (برا) في العربية ، و (Bra) في السريانية ، و (Bara)
في العبرية ، و (Baru) في الأكديّة ، و (هبرا) في الفينيقية ، و (برا) في
السبئية .

ومثل (برا) المواد : (برج) و (برد) (٢) .

وبعد دراسة ومقارنة الاحصاءات والمراجع المتنوعة ، وفي شبه قياس
منطقي يرى الأب مرمرجى : وفرة الاصول والرساس العربية ، وتفوقها
عددا على اصول ورساس بقية الألسن السامية ، بل ولعلها أوفر ثروة من

(١) معجميات : عربية سامية ص ١٤ — ٣٤ بتصرف .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٤

لغات العالم أجمع . وهذا قول يحتاج الى مؤازرة واستعانة ودراسة بالحاسب الالكتروني ، لتبيان الحقيقة .

كما يرى أن الأصول الموسومة بالثلاثية والرباعية المجردة ، هي بالحقيقية توسعات اشتقاقية لرساس الثنائية ، التي بها بدأت نشأة اللغة ، وعنهما صدرت جميع المشتقات على تضارب انواعها :

فالرباعي — مع ما يدعيه الصرفيون من مجردتها الرباعية — ترجع بسهولة الى ثلاثيات ، فهي — اذن — ثلاثية مزيدة (١) .

اضف الى ذلك ان الثلاثيات المجردة الشاملة : (المثال ، والأجوف ، والناقص ، والمهموز ، والمضاعف ومكرره) هي بأجمعها قابلة لارد أيضا الى « الرس الثنائي » فيجدر — من ثم — طرحها من مجموع الأصول الثلاثية ، فيبقى السالم وحده ، وهو كذلك هين رد أغلبيته الى الثنائي ، مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما ، كما هي باقية بين الثلاثي والرباعي ، وبين الثلاثي ومزيداته .

أما البقية الباقية البائن تعذر ردها من الثلاثي الى الثنائي ، فذلك يمكن عزوه الى ضياع الرساس الثنائية ، أو فقدان فحاويها الأولية ، مثلاً : ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض المزايدات ، أو المشتقات التي بلغ عددها الثمانمئة أو أكثر ، كما جاء في الاحصائيات . فالرد الى « الرس الثنائي » هو الأصل عند الأب مرمرجي ، وإذا لم يتمكن من ذلك يعزوه الى الفقد والضياع ، كما ضاعت تصارييف بعض الأفعال في مثل (يدع ، يذر ، عسى ، ليس) ، أو أن الخفاء جاء من خفاء المعنى الأصلي لسبب من أسباب الضياع والفقد .

ويرى طريق توسع الثنائيات — كما أسلفنا — بتكرار الحرف الثاني ، أو بالتكرار والمد معاً ، أو بزيادة التاء في الآخر ، أو بالثلاثة مجتمعة . . وكل التوسعات المختلفة متضمنة منطوق « الرس الثنائي » المشتقة منه ، وقد أحصى منها ثلاثمائة وسبعة وعشرين رسا (٢) .

(١) راجع : هل العربية منطقية لمررجي ص ١٤٥ — ١٥٠

(٢) معجميات عربية سامية ص ٧٢ — ٨٠ بتصرف .

وعلى هذا النمط الذكى الواعى فى الضبط والتخريج ، يرد الـآب مرمرجى المواد الكثيرة التى تناولها بالشرح والتأصيل ، الى رسها « الثنائى » ويشير الى معانيها التى تنوع اكتنازها ، وينبه على أصلها الذى تنتسب اليه فى فروع السامية ، وأماكن تعاورها فى الاستعمال مما يدل على ذكاء والمعية ، ممكنه منها ثقافته الواسعة والواعية .

وفى عجالة نسرد بعض أمثلة لمواد أشار الى رسها الثنائى (١) :

مادة (بلد والبلدة) بمعنى أقام ، من بلد ، أو لبد (بالقلب) مشتق من الثنائى « لب » . ومادة « لجن » من الثنائى (جن) .

ومادة (ملك والملاك) أصله (مل) بمعنى تكلم ، من باب الاطلاق ، وتوسع المعنى فوصل الكلام من باب التقيد .

أما مادة (ملك والملاك) بتخفيف (ملاك) من لأك أو لك ، ومنه ألوكة وملاكة بمعنى رسول ورسالة فأصله الثنائى (آل) . بمعنى : أسرع .

ومادة (أدب) من دأب على سبيل القلب ، وأصله الثنائى (دب)

ومادة (الشعر) من الرس الثنائى (شع) اذا برز ، وانتشر ، وتفرق ، واضاء .

ومادة (وثب) بمعنى قفز وقعد — على الضد — من (ثب) . ومادة (ساعور) بمعنى النار ، من (سع) دعاء للمعزى وتحريض لها للاقبال ، وتوسع فيه فى تسعير النار .

و (الـآب) أصل سامى ، من الثنائى (أب) مأخوذة من ميل الطبيعة للانبات والايلاذ . ومبدله (أم) — بين الباء والميم — وكلاهما يدل على الاندفاع الى الافراع فى المواليد . و (حواريون) من (حر أو حار) اذا تحرك وسار .

و (الكاهن والكهنوت) من (كه) وكهكه اذا تنفس . و (هيمن) عبرية من (من) والمنة ، أى القوة . و (الفاروق) سامية ، للذى يفصل بين الأمور ، وأيضا الشديد الفزع ، من (فق) الدال على الانفراج والانفتاح .

(١) راجع معجميات عربية سامية .

هذه أمثلة مسقناها ، لمزاوول الثنائية ، تدل على سعة أفقه فيما ينادى به ، وتمكنه فيما ارتآه . ومن شاء مزيدا ، فليراجع — ان شاء — تأليفه العديدة فى هذا الجانب .



● ومع أن علماءنا العرب القدامى ، ومعاجمنا العربية لم تنص صراحة على القول بالأصول الثنائية كنظرية ، إلا أن صنيعها فى التطبيق يشير الى ذلك ضمنا ، إذ تبين من تتبع كلامهم — كما أسلفنا — ومن النظر فى معاجمنا الاصيلية — وجود علاقة بين فحوى المعنى العام للأصول الثنائية ، وبين الثلاثى المتفرع عن هذه الأصول ، مما يدل على أن « الثنائية » ترددت فى أذهانهم كنظرية ، ولمسناها فى أقوالهم ومعاجمهم كتطبيق . .

وقد جمع الدكتور أمين فاخر بتتبع وجهد فائق أمثلة كثيرة لذلك فى كتابه : (ثنائية الألفاظ فى المعاجم العربية ، وعلاقتها بالأصول الثنائية) فى دراسة معجمية احصائية ، تؤكد ما ذهبنا اليه .

وهذه أمثلة قليلة تمثل غيضا من فيض ، مما جاء فى كتبهم وقواميسهم :
فمادة (عم) أصل ثنائى يدل على العلو والارتفاع . وفى « العين » للخليل بن أحمد : العميم : الطويل من النبات ، وبه قال ابن فارس (١) والجوهري (٢) .

وفى الأصول الثلاثية لهذه المادة نجد المعنى :

ففى (عمد) بالبدال رجل عمدان وعمدانى أى طويل قال أبو عبيدة : عمدت الشيء أقمته فهو معمود ، وقال تعالى : « ارم ذات العماد » (٣) أى الطول ، وجاء عند الجوهري (٤) وابن فارس (٥) ما يؤيد ذلك .

وفى (عمر) بالراء ما يدل على العلو والارتفاع ، كما جاء فى الجمهرة (٦) .

(١) المقاييس ١٥/٤

(٢) الصحاح ١٦٣/٢

(٣) الفجر : ٧

(٤) الصحاح ١٥٦/٢

(٥) المقاييس ١٣٩/٤

(٦) الجمهرة ٣٨٧/٤

وعمر ك الله : دعاء بطول العمر . والعمرة : الصياح ، ومنه الاهلال
بالعمرة كما ذكر ابن فارس (١) والمعتمر أيضا : المعتم على رأسه .

وفي (عمق) بالقاف ، معنى الطول أحيانا : فقد ذكر ابن فارس (٢) عن
ابى الاعرابى : العمق اذا كان صفة للطريق فهو البعد . واذا كان صفة
للبيئر فهو طول جرابها .

وفي مادة (فص) بالفاء والصاد ، ما يدل على الفصل بين شيئين ،
كما ذكر ابن فارس (٣) .

والفصوص : مفاصل العظام ، قال أبو عبيدة : الا الاصابع . وفص
الجرح : سال . وقال : الجوهرى : فص الأمر : مفصله . . ومعنى الفصل
هذا موجود فى ثلاثى هذه المادة :

ففى (فصيح) بالحاء ، معنى الانفصال ، يقال : فصح اللبن اذا أخذت
عنه الرغوة ، كما ذكر الجوهرى (٤) .

وفي (فصد) بالذال ، معنى الانفصال ، يقال : فصد العرق والناقة ،
اذا قطع العرق ، فخرج دمه ، كما ذكره ابن دريد وغيره (٥) .

وفي (فصع) بالعين ، معنى خروج شىء عن شىء أيضا (٦) : وقال
الجوهرى (٧) : فصعته من كذا تفصيعا ، أى أخرجته فانفصع .

وفي (فصل) باللام ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،
ومنه الفصيل اذا انفصل عن الناقة ومفاصل العظام .

وفي (فصم) بالميم ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،
فصم الشىء كسره من غير أن يبين وقال تعالى : « لا انفصام لها » (٨) .

(١) المقاييس ١٤١/٤

(٢) المقاييس ١١٤/١

(٣) المقاييس ٤٤٠/٤

(٤) الصحاح ٢٤٤/٢

(٥) الجمهرة ٢٧٣/٢

(٦) المقاييس ٥٠٧/٤

(٧) الصحاح ٢٤٤/٢

(٨) البقرة : ٢٥٦

وفي (فصي) بحرف العلة ، دلالة على الانفصال أيضا ، يقال : فصيت الشيء أفصيه فصيا ، اذ أبنته منه ، كما ذكر ابن دريد (١) . وقال الجوهري (٢) تفصي الإنسان اذا تخلص من الضيق والبلية ، وتفصيت من الديون اذا تخلصت منها ، وقال الجوهري أيضا : أفصم المطر : أي أقلع (٣) . وأفصي المطر ، أي أقلع (٤) .

ومن العلماء من لم يرتض القول « بالثنائية » ، وراح يعترض على القائلين بها ، ولكل وجهة هو موليها .

* * *

(١) الجمهرة ٨٤/٣

(٢) الصحاح ٢٤٧/٢

(٣) الصحاح و (فصم)

(٤) الصحاح : (فصي)

نظرية الثلاثية

وجدنا مؤيدى نظرية « الثنائية » يرون أن المواد اللغوية نشأت أول أمرها ثنائية ، يتركب كل منها من مقطع واجد مغلق : أى من حرفين أولهما متحرك ، حركته قصيرة ، وثانيهما ساكن .

وان سنة التطور والنمو كانت هى العامل الفعال فى اكتناز المادة الثنائية وجعلها مركبة من ثلاثة أحرف فأكثر .

وكثير من المتقدمين والمحدثين من علمائنا الغرب ومن غيرهم ، قال بذلك ، وأشارت كتبهم اليه فى أبحاثهم ، وان لم ينصوا عليه صراحة .

وقد عاصرت نظرية الثنائية نظرية الثلاثية ، وناوأتها فترة طويلة ، وكان لها أنصارها ومؤيدوها من العلماء العرب وغيرهم قديما وحديثا . وعلماء الصرف والنحو قديما من المؤيدين لها ، يقولون : بأن أقل الأبنية ثلاثة : حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبدوء به والموقوف عليه ، لتنافى أحكامها .

بل وذهب بعضهم الى أن صيغة الكلمة مطلقا — فى الساميات عموما — ثلاثية ، وذلك هو القياس فى الاشتقاق ، ابتداء من البابلية القديمة حتى اللغات الحية الآن ..

وعلى أساس ذلك كان عمل اللغويين واعتباراتهم فى أصول الجذر الثلاثى للغة ، وقياس ما وجد وما يجد من مفردات اللغة . وهذا تعميم لا يجوز علميا ، الا اذا ثبت على أسس منهجية .

واضطرهم ذلك الى عد الثنائى ثلاثيا ، ليوافق ميزانهم (فعل) ويقبل التصريف على مذهبهم ، ولو كان متكلفا . يقول الخليل : « وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين ، وتماها ومعناها على ثلاثة أحرف ، مثل (يد) ، وانما ذهب الثالث لعله أنها جاءت سواكن وخلفها السكون ، مثل : (بأيد) فى آخر الكلمة ، فلما جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنان ، فثبت التنوين لأنه اعراب ، وذهب الحرف الساكن فاذا أردت معرفتها فاطلبها فى الجمع والتصغير ، كقولهم : (أيديهم ، ويديه) (١)

(١) العين ، للخليل بن أحمد — تحقيق د . عبد الله درويش ص ٥٥ .

وتعسف النحاة في اعتبار كل ثنائى ثلاثى الأصل سقط ثالثه لعله .
حتى صار عندهم قاعدة ، مع أن العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل
بالوظيفة النحوية داخل العبارة . فالقول بأن الثنائى جاء وفق صيغة
قياسية ، ثابتة ، وأنه أصيب بعللة ذهبت بعجزه ، أمر أقرب الى الصناعة .
منه الى السليقة والطبيعة اللغوية .

ولكن ظلت القاعدة مرعية يتوارثها الخلف عن السلف ، يقول ابن مالك :
وليس أدنى من ثلاثى يرى قابل تصرف لما قد غير وعلى كل لعل القول .
بالثلاثية تآثر كما تآثر تقعيد النحو في العربية بالمنطق الصورى الاغريقى .
فضلا عن أن العقل لا يقر القول بالثلاثية ، الا اذا بلغ الأمر مرحلة
نضج وتفلسف ، واحتياج لتنويع وتصنيف يواكب ما جد وما يجد ، لأن
اللغة ظاهرة ترافق المجتمع في نشوئه ونموه وتطوره ، ولم تصنع مسبقا
وفق مقاييس موضوعة ، بل العكس هو الصحيح .

كما أن الثلاثية وما فوقها تمثل مرحلة حضارية في معانى مفرداتها ،
والانتقال من مرحلة العفوية في الوضع الى القصد والتفكير فيه .

وذكر بعضهم : أن الثلاثى أكثر وأخف ، بل وأفصح من غيره :

يقول ابن جنى : « ان الأصول ثلاثة : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى .
فأكثرها استعمالا ، وأعدلها تركيبا ، هو الثلاثى . وذلك لأنه حرف
يبتدأ به ، وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه .

وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه فحسب ، ولو كان كذلك لكان الثنائى
أكثر منه اعتدالا ، لأنه أقل حروفا ، وليس كذلك :

الا ترى أن ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات
الثلاثة ، وأقل منه ما جاء على حرف واحد . فتمكن الثلاثى اذن انما
هو لقلة حروفه ، ولشيء آخر : وهو حجز الحشو الذى هو عينه بين فائه
ولامه ، وذلك لتباينهما وتعادى حالتهما :

الا ترى أن المبتدأ به لا يكون الا متحركا ، وأن الموقوف عليه لا
يكون الا ساكنا . فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجأوا

الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا اليه ، فقد وضع بذلك خفة
الثلاثي « (١)

فابن جنى يعتد بالكثرة في استعمال الثلاثي وصوره ، مع اننا
نعده ثنائيا نوعه الحرف الثالث .

وكلامه عن اعتدال تركيب الثلاثي يشبه كلام الفلاسفة ، وتفكير
المناطق ، واللغة قامت اول ما قامت بعيدة عن العقل والمنطق ، تسائر
سداجة البدائيين واعتباراتهم .

ولسنا نرى تعاديا بين متحرك وساكن . وحسبنا أن ابن جنى أشار
الى الثنائي والاحادي .

والدكتور محمد حلمي موسى في كتابه : (احصاء جذور الصحاح
بالكمبيوتر) ذكر : أن الجذور الثلاثية جاءت في العربية بنسبة ٨٥٣٧٪
الى جميع الجذور التي تبلغ ٥٦٣٩ جذرا . والجذور الرباعية جاءت
بنسبة ١٣٥٨٤٪ الى جميع الجذور وجاءت الجذور الخماسية بنسبة
٦٧٤٪ . وجاءت الجذور الثنائية بنسبة ٣٧٪ الى كل الجذور .
وسنعقب على ذلك بعد قليل ، بكثرة الثنائي .

ولعل قلة الثنائي في نظر القديمي والمحدثين ترجع الى عد الثنائي بدون
تضعيف للحرف الثاني ، مع أن مضاعفات الثنائي في العربية يقابلها
في الساميات الثنائي بدون تضعيف : أي أن كل المضاعفات في العربية
هي بالحقبة ثنائيات ، والثنائي وارد في كل الساميات متصفا بمعنى
حقيقى وتام . وقد ورد بهذه الطريقة كثيرا من الثنائيات كما ذكر الأب مرمرجى
الدومنى . (٢)

والمجمع اللغوى المصرى يعتبر الأخ لغة في الأخ ، وأصله : أخو ،
فحذفت السواو ، أي أن الثنائي المضعف فيه لغتان : التضعيف
وغيره . فاذا ساوينا الثنائي المضعف بما أصله ثلاثي ، فأولى أن تكون
المساواة فيما لم يظهر فيه أصل ثلاثي .

(١) الخصائص ٥٥/١ .

(٢) المعجم الوسيط (ج ١) أخ — أخو ، والمعجمية للاب مرمرجى .

وحكى السيوطي في المزهري قول بهاء الدين السبكي في عروس
الأفراح بأن : « الثلاثي أحسن من الثنائي والخماسي ... وأن من شروط
الفصاحة توسط الكلمة بين قلة الحروف وكثرتها ، والمتوسطة ثلاثة أحرف » .
وهذا كلام في الجمال ، ونحن في الكمال قبل الجمال .

وعلى كل لم تسلم هذه النظرية (الثلاثية) من النقد والأخذ والرد ،
وتطرقت إليها المغامز والاحتمالات ، حتى من بين مؤيديها ، والقائلين بها ،
وهاك طرفا من ذلك :

قالوا : ان نظام الصرف العربي هو نظام صوتي بالدرجة الأولى ،
وان أخطأ القدماء فربطوا بينه وبين الشكل الكتابي ، وقد تسنح لنا
فرصة . . لتقديم بعض شواهد هذا الخلط ، بين الظواهر المتباعدة ، داخل
نظام علمي ملفق ، قام على احكامه ذكاء القدماء ، وقلدتهم فيه الأجيال
حتى يومنا هذا . . « (١) .

ومعنى هذا أنه لابد من اعادة النظر في قواعد العربية ، وفق نظريات
علم اللغة الحديثة . اذ مع احترامنا لعلمائنا القدامى ، والقول بفضلهم
وسبقهم ، الا أن قلّة امكاناتهم وقتذاك ، وما جد الآن من تقنيات ، جعل
مسافة الخلف في الأصوات واسعة .

ومن علمائنا من يرى — بعد عرض النظريتين — أن نساير « وجهة
نظر القائلين بأن أصول الالفاظ ثلاثة ، كما هو موجود في الاستعمال
فعلا :

لأن مرحلة الاشتراك في الحرفين مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها
مجديا الا ضمن بحث تاريخي .

ولأن الأمثلة التي ذكرها « الثنائيون » لا تكفي لاثبات نظريتهم
على استقراء واسع .

ولأنه لابد من اشتراك الساميات كلها — كأخوات للعربية — في بحث
واسع عن تلك المرحلة التاريخية ...

ثم يذكر : أن البحث في ظاهرة الثنائية لم يجيء عفواً الخاطر ، بل

(١) في التطور اللغوي د . عبد الصبور شاهين ، ص ٢٠ .

لابد وان فى العربية من اسرارها وروابطها ، ما هو جدير بالبحث والتحري ،
والامعان . . ويدعو المهتمين باللغة الى متابعة البحث ، للوصول الى
الرأى القاطع فى المشكلة . « (١)

وهو بذلك يساند الثلاثية كواقع كثير فعلى ، ويشير اليها كحدث وقع
فى مرحلة تاريخية ، يعوزه البحث الواسع العميق ، والمقارنة الواجبة
الواعية . وكان الاولى — فى نظرنا اعتبار الثنائية من مدخرات النشأة
الاولى للغة ، الدال على قدم تاريخها ، ومدى التطور الذى اصابها ،
والنمو الذى بلغته كما انه يدعو الى دراسة الساميات وهذا ما ندعو
اليه ونرحب به .

وبعضهم يرى ان الامر وان انحدر فى اصول العربية من الثنائية
انه يعترف بواقع الثلاثية الآن ، يقول : « ومن استعراض حقل المفاهيم
العربية نجد ان هذه — امثلة الثنائية — وان جاءت من حرفين أصليين
خصهما بمعنى واضح حرف ثالث — تتألف الآن من ثلاثة حروف صامتة ،
تؤدى بتجمعها فكرة عامة .

ولئن عرفت العربية عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الى اصول
غير ثلاثية ، تعدل ما هو غير ثلاثى ، وتدخله فى صميم التركيب العربى :
اى تنطلق معظم الكلمات العربية من مرتكز بنيانى أساسى ، هو الأصل
الثلاثى « (٢) .

فهو يشير الى الثنائى ، ويعترف بالثلاثى . لكثرة استعماله ، وكان
اولى به ان يشير الى ان الثنائية من هذا المنطلق : من مدخرات النشأة
الاولى للغة ، اى عهد ما قبل القياس ، قبل ان تستقيم على قياس
وقواعد .

لا ان يحكم بأن الثنائية تشكل مرحلة تاريخية من مراحل التطور ،
وتحولت الى اصول ثلاثية ، بفعل تحولات داخلية بحتة ، كالمدة والتضعيف
والزيادة .

* * *

(١) فقه اللغة العربية د . ابراهيم نجاة ، ص ٨٨ ، ٧٩ .

(٢) الألسنية العربية ، للأستاذ زيمون طحان ، ص ٨٦ .

ونجد من أيد « الثلاثية » من المستشرقين ، يشير الى احتمالات
تؤيد « الثنائية » في اللغات السامية — بعمامة — أكثر من الثلاثية :
يقول العلامة الألماني (جزينس) :

ان ثلاثية الأصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات
السامية ، لدرجة ان اللغة في بعض الحالات تصطنع طرائق معينة
للاحتفاظ بثلاثية الأصول ذات المقطعين ، ولو بصفة ظاهرة ، كما في :
(عدة وثقة) وكما في الأسماء الستة العربية .

غير ان كثيرا من الأصول الثلاثية يمكن ردها الى أصول ثنائية ،
نسميها جذورا ، تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية . (١)
وفي نفس الاتجاه ، يقول العلامة ، (رينان) الفرنسي :

« ان من بين الأصول الثلاثية أنواعا من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد
ثلاثية ، الا لاعتبارات صرفية ، تلك هي الأفعال المضعفة والمعتلة التي
لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني ، او لاضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير
المعنى الاساسي الذي يفيدده الأصل « الثنائي » ، ومثل لذلك بمادة :
(ند) وناد ، وتندد ، وندا ، بمعنى تمايل وتفرق . .

ثم يعود (رينان) فيقول : « وان الأفعال الثلاثية المركبة من حروف
صحيحة ، نجد في جميع الحالات تقريبا ان أحد أحرفها الثلاثية أضعف من
الآخرين ، وانه لا يحدث في المعنى الاساسي الا تعديلا طفيفا » (٢) .

فهو يعد من الأفعال الثلاثية أفعالا ثنائية الأصل ، وان كانت ثلاثية
الصورة لاعتبارات صرفية ، ويجعل أحد الأحرف الثلاثية ضعيفا ، ولو
كان صحيحا .

وهذه ظاهرة تستوقف النظر وتواكب ما ارتآه الشيخ العلايلي حين
جعل (عبل) من (علا) المعتلة ، وأصلها (عل) (٣) .

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ج ٤ ص ٣٠٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٩ .

(٣) فقه اللغة العربية للدكتور نجا ، ص ٨٦ .

ونجد من الباحثين من يضع مفردات العربية في نظام رياضي ، قوامه الهيكل الثلاثي ، وكأنه بذلك يضعنا أمام الأمر الواقع ، فيرى : أن العربية لغة الأحرف التي تخضع في وضع مفرداتها لنظام رياضي متكامل ، يتألف الهيكل عادة من ثلاثة حروف صامتة ، ترتبط به ، أو تتجمع حروفه لتؤدي فكرة عامة حسية قد تعمل بها عوامل التجريد ، والتصعيد ، والتعميم ، والتخصيص ، والانتقال بالمعنى (Mu Tation) ويتخذ الهيكل الأصلي أجسادا وأشكالا وصيفا تعود رغم تنوع معناها الى الفكرة الأساسية المشتركة .

والطريف أن النظام الرياضي المتكامل — الذي اعتقده — جعله يقدم على احصائيات عددية ، نطن أن لغتنا لا تتحمله عمليا ، يقول :

« ويمكن احصاء المفردات العربية التي تتألف من صوت واحد بالطريقة التالية : تتألف أصوات اللغة العربية الصامتة من ٢٩ حرفا — باعتبار الهمزة — تدخل عليها الحركات الخفيفة والممدودة ، (أى الفتح والضم والكسر ، في حالتى الحركتين : الخفيفة والممدودة) فيكون ما يتألف من حرف واحد هو $29 \times 6 = 174$ مثل : (فم = فا ، في ، فو ، ذا ، ذو ، ذى ... وبعض حروف العطف ، والاستفهام ، والجر ، والقسم ، والندبة ، والنداء . وبعض الضمائر المتصلة المرفوعة ، والمنصوبة ، والمجرورة .

وفي (أمر) اللفيف المفروق ، مثل : ق ، ف ، ش ... من : وقى ، وفى ، وشى . واشبع العرب وهن الصوت المنهوك بهاء السكت ، فقالوا : قه ، وفه ، وشه (١) .

ويذكر أن العربية اعتمدت في وضع مفردات تتألف من حرفين صامتين ، تضاف اليهما الحركات الخفيفة والثقيلة ، ويتم ذلك نظريا بالعملية الحسابية التالية : ٢٩ حرفا ، أو ٢٨ (بإسقاط الهمزة التي تختلشى أحيانا في حركات المد) فتكون $28 \times 27 = 756$ ، ولا نجد عمليا في العربية الا عشرات من الكلمات فقط ، وردت في بعض كتب اللغة ، مثل (أب، أم ، أخ ، اخت ، حم ، دم ، يد ، بن ، بنت اسم ، شفة ، رثة ...)وقد

(١) الألسنة العربية ، للاستاذ ريمون طحان ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

الختت ببعض هذه الثنائيات أحرف إضافية ثلاث لفظها ، وأدخلتها في الشكل العربي السائد والشائع » (١) .

ولأنه يرى أن معظم الكلمات في العربية ينشأ عن أصول ثلاثية (ثلاثة حروف صامتة وغير مصوتة) ، هي حجر الزاوية في إقامة صرح التنظيم الرياضي اللغوي المتكامل ، يقول : ان الثلاثي هو الذي يؤدي الى اكتناز العربية ، ويحدث ذلك نظريا على الشكل التالي :

٢٨ × ٢٧ × ٢٦ (باهمال تنوع حركات الأصول الثلاثية) ينتج ١٩٦٥٦
ويذكر أن العربية قد تكفى بعدد صغير من الجذور (٣٠٠٠ تقريبا) يتم بموجبها وضع معظم الكلمات العربية .

وبالتنظيم الرياضي اللغوي ، يرى أننا لو استثمرنا الأصول الرباعية ، لأضنى الأمر الى لغة رمزية ، تفوق فيها وسائل التعبير المفاهيم التي قد يستوعبها الفكر البشري ، اذ ينشأ عن الاستثمار : ٢٨ × ٢٧ × ٢٦ × ٢٥ = ٤٩١٤٠٠ ويضاف الى هذا العدد المربع من الجذور مشتقات الرباعي (٢) .

فالاستاذ (ريمون) يشير الى ان اللغة العربية قد تكفى بعدد صغير من الجذور ، يمكن أن تكون (٣٠٠٠) ، وفي ذلك رد على من يدعى أن الاحصاء اللغوي للثنائيات في لغتنا أقل من أن تفي بحاجة الانسان ، وبخاصة اذا زدنا كثيرا من أصول الثلاثيات الى ثنائيات ، وايضا اذا أسعفنا قدر من جذور الرباعي الرياضي اللغوي .

اما احصائياته اللغوية بعامة فان لغتنا — عمليا — لا تتحملها ، لأن اللغة — أي لغة — تنشأ طبيعية متدرجة ، تلاحق المضامين الاجتماعية التي سبق المداليل اللغوية ، قلة وكثرة وضيقا وسعة ، تبعا للتطور والحضارة ، يقول الأب مرمرجي :

« اللغة تابعة السنة الطبيعية :

فهي خاصة لأحوال الانسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية وغيرها من المؤثرات .

(١) المصدر السابق ص ٧٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٦ - ٨٨ .

وهى فى بعض أجزائها : قياسية ، منتظمة ، محكمة . وفى البعض الآخر : سماعية لا ضابط ولا قيد لها .

وقواعدها ليست قواعد حسابية رياضية .

ولا هى شبه الكتب المعدة للطبع التى تنضد حروفها ، وتضغط صحائفها بالآلة الطابعة ، فىمكن الطباع أن يستخرج منها عددا من النسخ غير المحصاة ، وأحدثها ضمنية اختها ، دون اختلاف « (١) .

وهذا الكلام بما نحن فيه اللىق وأنسب ، ويتمشى مع طبيعة اللغة التى قدمنا أنها لم تكن فى أول أمرها منطقية ، لأنها حينئذ لم تعرف المنطق ، ولكنها وكتبت الطبيعة والحياة فى تدرجها ، سنة الحياة والأحياء .

* * *

(١) معجميات عربية سامية ص ١٠٨ .

الثنائية في الميزان

القائلون بنظرية « الثنائية » منطقيون ، ولم يبدأوا من فراغ ، ولم يكونوا أسارى الوهم والخداع ، كما لم يدفعهم التحرض والجرأة على قول ما قالوا ، وما أثير في وجههم من اعتراضات لم تثبت عند التنفيذ :

● فقد استنتج (جورجى زيدان) : أن لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة عدا ، أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التى ينطق بها اللسان غرضيا . وبنى استنتاجه على مرتكزين يؤيدهما الواقع ، وتسندهما الشواهد ويخدمان قضية الثنائية ، وهما — كما أسلفنا —

أن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى غيرها — ويقصد بها الأدوات — إنما هى بقايا ألفاظ ذات معنى فى نفسها .

وأن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى أصول ثنائية تحاكي أصواتا طبيعية ، وتضم الأسماء والأفعال وما يشتق منها .

وحين قرر ذلك جورجى زيدان ، لاحظ أن الألفاظ المتحدة تتقارب اللفظا عند اشتراكها فى حرفين ، هما : حامل المعنى الأصلي ، ثم يأتى الحرف الثالث — على الجذور الثنائية التى هى حوامل المعانى — لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالى فقط ، عن طريق الاشتقاق الكبير ، والأكبر ، والكبار (النحت) .

وهو بتقريره ليس بدعا بين اللغويين ، فقد أشار الى ذلك : الخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، والفارسي ، وابن جنى ، وابن فارس . .

ووصف بعضهم هذا الاتجاه بالمغالاة ، وأحلام اليقظة والتخيلات . يقول الدكتور أنيس : « لقد غالى ابن جنى فى هذا ، ومعه الثعالبى صاحب (فقه اللغة) : إذ جعلوا مجرد الاشتراك فى أصلين فقط من الأصول الثلاثية دليلا على الاشتراك فى عام لبعض الكلمات ، فيقرر : أن المعنى العام (للتفرقة) يكون بصوتى (الفاء والراء) ، والمعنى العام (للمقطع) يكون (بالقاف والطاء)

إلى غير ذلك من تخیلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة ، عند رجل ، اشتد ولعه وأعجابه باللغة العربية ، فيتصور فيها ما ليس منها ، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان ولا تتصف به لغات من لغات البشر » (١) .

وفي قول الدكتور أنيس الغاء سريع للمسألة برمتها ، وإهمال لما قرره الأقدمون في هذا الصدد ، وما حوته بطون المعاجم وقبله العقل وإيده الاستعمال ، والتذوق الراقى .

ومن يطلع على البحث التطبيقي عن : (ثنائية الانفاذ في المعاجم العربية وعلاقتها بالاصول الثلاثية) ، ويتابع ما بداه بتأن وروية ، يجد صدق وثبات وصحة ما قرره السلف من علمائنا .

والشيخ العلايلي يمتدح جورجى زيدان بأنه : تنبه الى أن الثلاثى متفرع عن ثنائى سابق لا فى الاشتقاق فقط ، كما فهمه الأقدمون حين ذهبوا يطبقونه فى الأبدال وتعاقب الحروف ، بل فى النشوء اللغوى أيضا .

ويضيف الشيخ العلايلي : بأننا اذا حاولنا انصافا ، فلم تكن أفكاره فى محواها بأكثر من أفكار كتاب « العين » التى بثها الخليل بن أحمد ، وأرسلها أرسالا (٢) .

ولذا يدعونا الدكتور عبد الصبور شاهين ، الى أن نحسن تتبع آراء الأقدمين فى مظانها ، وأن نستقصى بصورة كاملة مذاهبهم ، ليتم تحقيق التكامل بين آرائنا وآراء الأقدمين . (٣) وهى دعوة حرية بالمسارعة بالقبول ، لخدمة لغة الضاد .



● ويتفق اصل الوضع اللغوى عند العلماء القائلين بالثنائية ، مع الواقع والطبيعة فى تدرج الأشياء :

(١) من أسرار اللغة ، ص ٦٧

(٢) مقدمة العلايلي ص ١٣٦ .

(٣) فى التطور اللغوى ص ٩٠ .

فقد نطق الانسان أولا مقاطع واحدة ، او (هجاء واحدا) — كما يرى الأب أنستاس الكرملى — أى بناء مكونا من صامت ومصوت (سواء اكان المصوت فتحة أم كسرة أم ضمة) وربما اتبعه بصامت ، فتتكون الصورة المقطعية ، وهى بذلك فى اجمالها اشارة الى مصطلح الهجاء الواحد ، وتلك نظرة تساير الواقع ، ولا تختلف نظرة الأب مرمرجى عن هذه النظرية الا بمصطلح شكلى ، هو الثنائية ، لأن الكلمات بين يديه تتكون من رمزين مكتوبين ، بصرف النظر عما بها من مصوتات هى فى الحقيقة عناصر صوتية أساسية .

ورأينا كيف جعل الشيخ العلايلى أدوار اللغة متدرجة شبه طبيعية تترقى فى أدوارها بترقى الانسان ومتطلبات حاجياته . فسلك الانسان لذلك سلوك « الاجادية » ، ثم « الثنائية » فى اختراع اللغة ، ثم كان اكتنازها بعدئذ لتكون أكثر خصوصية وأسخى عطاء ، فتمكن من العطاء الواسع ، والوفاء بما تتطلبه الحياة والأحياء .

فكان الدور الأول ، للمقطع الأحادى البسيط للانسان البدائى .
والثانى للمقطعين ، حين ترقى الانسان بعض الشيء ، فحاكى أصوات الطبيعة .

وكان الدور الثالث للجمع بين الدورين السابقين ، فألف منهما دلالة مركبة ، تفى بتغطية متطلباته والمداليل الاجتماعية التى تدرجت فى خمس حلقات طالت حتى بلغ الانسان رقيه ، والحضارة ذروتها .

وذلك لأن : « طريقة الاشتقاق والتوسع فى الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والانقص الى الأكثر والاكمل ، أى حسب السنة الطبيعية : سنة الرقى ، وليس بالعكس الا من باب الاختزال وهو نادر ، ولا يحدث فى طور التكوين والنشوء ، بل فى عصر الكهولة والهرم . . . والعلاقة الأساسية الثابتة — غالبا — وجودها بين المشتق والمشتق منه هى اللحمة المعنوية ، مع توسع الدلالة وتطورها : بالانتقال من حيز المعانى المادية الحسية ، الى حيز المداليل المجردة والمجازية ، ثم العقلية والروحية » . . .

هذا بعض ما قاله الأب مرمرجى تأييدا لسنة الترقى الطبيعية فى اللغة ، شأن أى شئ يتدرج ولا بأس به من طريق — معقول — لتوسع اللغة ، وتكثير مفرداتها ، لتغطية الأحداث والمتطلبات حقيقة وعقلا وخيالا ، وكمالا وجمالا .

والأب مرمجى يؤكد ، ويصر — فى موضوعية وخبرة — على أن الزيادة —
التي تمت بها التوسيعات — لم تكن اعتباطية ولا عشوائية ، : « دون ضبط
الحرف المطلوب ، ودون تخصيص الدور القائم به فى ميدان الزيادة » ،
وبملاحظة : أنه « فى طور التكون اللغوى تبدأ الزيادة بالحروف عن طريق
السمع دون القياس ، فتنشأ بضرب من الفوضى ، ثم تسير رويدا رويدا فى
سبيل التكامل والاستقرار ، فمنها ما يبلغ درجة القاعدة والقياس المطلق أو
النسبى ، ومنها ما يتخلف فيبقى دون نظام . . . وقد تجرى هذه الزيادة
بالحروف ، بعض الأحيان لمقاصد تلوح متضاربة ، لا بل متضادة : « كياء
المضارعة التي تستعمل « للفائب ، والمثنى ، وللجمع : المذكر والمؤنث . . .
والتاء التي تدل على المخاطب المذكر والمؤنث ، وعلى المثنى والجمع
المذكر والمؤنث » .

وهذا ما ذكره الأب مرمجى ردا على اعتراض (J.A.D,M.) فى
مجلة (Arientlia) الصادرة فى رومة (١) بأن الزيادة التي تذكر نتوينا او
اقحاما او تذليلا — انها هى اعتباطية وغير منضبطة .

وهذا الرد منطقى يتمشى مع طبيعة اللغة واقعا ، وتاريخا محفوظا
يؤيده السماع والقياس والاستعمال ، وبخاصة فى فترة التدرج وعدم
الاستقرار اللغوى التام .

يقول الشيخ العلايلى :

ان العطاء الواسع والاحكام اللغوى ، انما حصل حين صار الثلاثى
وحدة الكلمة ، فتوسع بالاشتقاق والتصريف ، أما حين كانت الاضافة
للبناء ، كانت الاضافة للثنائى ، وعلى ذلك :

فقد كانت الزيادة للبناء ، وهى ما تضاف للثنائى ، لصوغ الثلاثى ،
وموضعها الوسط .

وحين كانت للاشتقاق ، وتضاف الى الثلاثى لتحصيل الرباعى وغيره ،
وموضعها الآخر .

وحين كانت للتصريف ، كتفعل واستفعل . . . كان موضعها الأول غالبا .
وواقع اللغة يثبت ما قاله الشيخ العلايلى فى البناء والاشتقاق والزيادة ،
والعربى يملك لغته وهى شغله الشاغل ، تترقى معه ، وينمىها حين تضطره
الحاجة بوعى وسهولة ، والحاجة أم الاختراع والتطوير .

* * *

من ميزات الثنائية

● أصحاب نظرية الثنائية ، يحلون المشاكل اللغوية ، دونما عناء ولا تعسف :

من المسلم في أصول اللغة ، أن هناك مناسبة بين اللفظ والمعنى تظهر للمتامل الحصيف .

وأن المادة تدور حول معنى واحد ، مثل : حذق ، وأحذق ، والحديقة .
بمعنى الاحاطة .

وأن معانى البناء الواحد تتلاقى مهما اختلفت أوضاع حروفه ، مثل :
ركب ، وكرب ، وبرك ، وربك ، وبكر ، وكبر . . بمعنى عظم واشتد واجهد .
وأن الالفاظ تتقارب لتقارب المعانى : مثل : أز ، وهز . . بمعنى التحريك .
وقد تنشأ مشاكل من اختلاف دلالة الثلاثى أحيانا ، مثل : (نهر) ،
التي وردت في جميع الساميات عدا الحبشية ، بمعنى : (الجرى أو السيلان ،
وبمعنى : الزجر في العربية ، وبمعنى النور والضياء) .
فالمعانى كما تبدو متباعدة ، لا يربطها رابط . وهنا تختلف النظرة لحل
المشاكل :

فالحل من منطلق أصحاب نظرية « الثلاثية » يدخل في نطاق الفرض والتخمين والاحتمال .

فقد أشاد بعض العلماء (١) ، بمحاولة الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس (٢)
حين لخص العوامل التى تسبب تغير المعنى عند تعدد دلالات اللفظ ، فهى :
قد تكون بسبب الانتقال من الحقيقة الى المجاز .
أو بسبب سوء فهم المعنى ، كما يحدث للأطفال أحيانا في البيئات
المعزلة .

(١) في التطور اللغوى ، للدكتور عبد الصبور شاهين ص ١٢١ —
١٢٣ بتصرف .

(٢) في اللهجات العربية ص ١٩٩ وما بعدها .

أو بسبب استعارة اللغة لكلمة تماثل صورة لكلمة فيها ، مثل استعارة :
« البرج » بمعنى الحصن من (اليونانية) على حين أن مادة (برج) تفسد
في العربية : التزين أو صفة خاصة في العين .

أو بسبب نسيان معنى الكلمة الأصلية القديم ، ثم استعمالها في معنى
جديد بمرور الزمن ، مثل : (الهجرس) بمعنى (القرد) في الحجاز ، وبمعنى
(الثعلب) عند بني تهيم .

أو بسبب تطور الصورة الصوتية في لفظة ، حتى توافقت مع صورة صوتية
أخرى ذات معنى مستقل ، كدلالة (التغب) بالتاء ، على معنيين هما :
الوسخ والدرن ، والقحط والجوع . ويظهر أن دلالتها الأصلية هي
(الوسخ والدرن) أما دلالتها على (الجوع) فنشأة عن تطور لفظة
(السغب) في بعض البيئات التي تقلب السين تاء ، كما يقول بعض أهل
اليمن (النسات) بدلا من (الناس) ، ثم جاء جامعو اللغة ونسبوا معنيين
مختلفين لكلمة (التغب) وعدوها من المشترك اللفظي . ويرى الدكتور أنيس
بأن المعاجم فيها الكثير من ذلك .

أما أصحاب « الثنائية » فهم يرون : أن الثلاثي (نهر) ليس أصلا لهذه
المعاني على نسق واحد ، بل كل واحد منها آت من مصدر خاص به ، وما
الثلاثي إلا بمثابة الحوض الذي تصب فيه مياه منبجسة من ثلاثة ينابيع ،
فتتلاقى فيه ، فينشأ من ذلك لفظ واحد ذو ثلاثة معان .

وعلى حسب معرفة موقع الحرف الذي ثلث المادة « الثنائية » —
تتويجا ، أو اقحاما أو تذليلا — نجد المعنى المناسب ، لأن المادة الثلاثية
صادرة نسبة الى كل معنى من معانيها عن ثنائي خاص ، بينه وبين الثلاثي
المشتق منه صلة معنوية ثابتة « كما يقرر الأب مرمجى (١) ، مثلا :

الثنائي : (نه) ذيل بالراء ، فنجم عنه (نهر) بمعنى الزجر ، وقد وردت
صورة الثنائي في المضاعف (نهنه) .

(والثنائي : (هر) توج بالنون ... فصدر عنه (نهر) ، بمعنى الجرى
أو السيلان ويشهد له (هرهر) لصوت الماء الكثير .

(١) المعجمية ص ١٣٥ — ١٤١ ، ومعجميات عربية ص ٢٠٠

(والثنائى : (نر) أقحم فيه الهاء ، فجاء منه (نهر) بفحوى أنار وأضاء . وجاء من الثلاثى الأجوف (نار) بمعنى أضاء ، ومنه لفظ (النار) للاشتعال ، و (النور) وهو الضياء) .

واين هذا مما ذكره الدكتور أنيس من احتمالات وتقديرات وتأويلات ؟
وقس على هذا النمط فى الأضداد (طلع) بمعنى ظهر وغاب ، من الثنائى (طل) وذيل بالعين ، فصدر عنه طلع بمعنى ظهر . والثنائى (طع) أقحم فيه اللام ، فنجم عنه طلع ، بمدلول اطمأن ونزل ، وهو منحوت من (طل) و (طع) على طريقة (جورجى زيدان) ، وإن كان لا يرتضى هذه الطريقة الأب مرجى .

قس على ذلك أيضاً (امر) من (ام) و (حمر و خمر) من (حم و خم) . . . (١) .

وتلك طريقة فيها من السهولة ما حل المشكل ، وأرضى الباسحث ، وأوصله الى راحة فى خط يتسم بالدقة والطرافة ، وتعززه الشواهد .

● معتل الأفعال فى العربية والساميات عموماً ثنائى لا ثلاثى ، وبخاصة فى حالته الأولى :

فقد امتد خلاف العلماء فى ثنائية الأفعال المعتلة ، من العربية الى أخواتها فى السامية على نحو ما يروى عن (الأب هنرى فليش) فى دراسته للنحو السامى : فالبعض يفترض ثنائيتها منذ بدايتها ، وآخرون يقرون أنها نشأت ثلاثية .

ويقول المستشرق (ف . ر . بلاك) ان الموقف الأول — ونحن معه فى ذلك — طبيعى ، لأن المصوت الطويل فى الأفعال التى يكون الصامت الثانى من أصلها واوا أو ياء ، إنما يأتى من اطالة المصوت القصير الداخلى فى الثنائى (قل Qala) فتصير (قال Qaala) وكذلك قل Qila) تصير (قيل Qiila) و (يقل Yalqolo) تصير (يقول Yalqoolo) . وبهذا دخلت فى نظام الفعل الثلاثى .
بينما يؤيد الأب (هنرى فليش) أنها كانت منذ البدائية ثلاثية ، إذ

(١) المصدر السابق .

يلاحظ هذا الوضع الثلاثى لها فى الجغرافية والتجربة من اللغات الحبشية ،
ولأن المصوتات الطويلة إنما هى نتيجة القلب أو الحذف « (١) » .

ولكن اذا علمنا :

أن (الأب غليش) يقرر أن فى العربية وفى أخواتها الساميات أصولا
ثنائية .

وأن المستشرق (رينان الفرنسى) يقول — كما ذكرنا من قبل — بثنائية
المعتل من الأفعال ، لأن اضافة حرف العلة ليس له تأثير يذكر فى تغيير
المعنى الاساسى الذى يفيدده الأصل الثنائى ، بل ويمتد عدم التأثير السابق
الى الفعل الصحيح غالبا ، لأن أحد حروفه اضعف من الآخرين .

واذا تذكرنا أن الشيخ العلايلى قال : أن المعتل من بقايا العهود
السحيقة ، وانها اثرية وجدت قبل انتظام الوضع اللغوى ، وأن اعتبار المعتل
ثنائى هو اتجاه سليم من الناحية الصوتية ، كما جاء فى (التطور اللغوى) .

اذا اعتبرنا ما سبق أمكننا أن نقرر وجهة نظر القائلين بأن معتل
الأفعال — ولا سيما معتل العين — وضع ثنائى ، فى واقعه واستعماله ،
وفى حالته الاولى . . فالمعتل ثنائى الحق بالثلاثيات وهو ثنائى لفظا ،
وان بدا ثلاثيا خطأ فى العربية .

أما حين تشير بعض تصارييف الكلمة الى الثلاثية ، فنبادر بالقول : بأن
ذلك طريق من طرق اكتناز البنية « الثنائية » — كما أسلفنا — فى العربية .

والمضعف أصله ثنائى ، ولم يبد ثلاثيا الا فى الصورة ، ولم تكن ثنائية
خداع :

فتضعيف الحرف — كما قلنا — طريق من طرق الاكتناز ، وصورة
المضعف كان فى الأصل ثنائى المقطع ، نظرا الى الصورة الملفوظ بها ، دون
التفات الى الحرف المكرر بمثابة حرفين :

يقول ابن دريد : « والثنائى الصحيح لا يكون حرفين البتة الا والثنائى

(١) العربية الفصحى ص ٢٥٠

ثقل (أي مضعف) حتى يصير على ثلاثة أحرف : اللفظ ثنائى ، والمعنى ثلاثى ... » (١) .

ويعلق الدكتور ابراهيم نجا ، على ذلك بقوله :

« واعتبار المضعف الثلاثى من باب الثنائى ليس غريبا عن علماء اللغة قديما وحديثا ، خاصة وأنهم ينظرون الى اللغات السامية بمنظار واحد — كما فعل الأب مرمرجى — فقد عقد موازنات بين المضعف الثلاثى فى العربية ، وبين ما يقابله فى السريانية ، فثبت أن ما لا يقابله فى السريانية الا حرفان ، مثل (مص) بتشديد الصاد ، فيقابلها فى السريانية (مص) باسكان الصباد ... » (٢) .

ولكن الدكتور رمضان عبد التواب ، يرى أن الأب مرمرجى ، قد « خدعه ما آل اليه المضعف الثلاثى فى بعض اللغات السامية ، بعد أن سكنت اواخر كلماتها ، لسقوط الحركات الاعرابية وغيرها ، فضعف التضعيف منها وصارت على حرفين ، فظن هذا هو الاصل فيها ... ونسى الأب مرمرجى : أنه عند اسناد المضاعف الى الضمائر فى العبرية والسريانية ، يظهر التضعيف » (٣) .

واقول : ان الأمر ليس فيه خداع : فالثنائية باقية للمادة وان ضعفت ، كما أن المضعف لا يفقد ثنائيته اذا ارتد الى معتل العين ، مثل : (كاع ، ذام ، زير ، مير) من (كع ، ذم ، زر ، مر) . (٤) .

فالتضعيف حقق للكلمة العربية الانتقال من الثنائية الى الثلاثية فى اواخر الدور الثانى فى رأى الشيخ العلايلى .

يضاف الى ذلك أن الثلاثى حين تفرع عن ثنائى سابق ، انما كان ذلك فى النشوء اللغوى قبل أن يكون فى الاشتقاق فقط . فاذا احتفظت وحفلت قواميسنا العربية — وفى مقدمتها معجم مقاييس اللغة لابن فارس — بالتضعيف ، وبدا الثنائى فى صورة الثلاثى ، فان مرد ذلك الى الانتقال من مرحلة الى أخرى .

(١) معجم الجهرة ، لابن دريد ١٣/١

(٢) فقه اللغة العربية ، د . نجا ، ص ٨٤ ، ٨٥

(٣) فصول فى فقه اللغة ص ٢٦٦

(٤) مقدمة العلايلى ص ١٣٢

الثنائي كـشـير

الثنائي ليس بالقليل في العربية : كان الاحادية في التعبير كافية في المرحلة الأولى لانسان لا يرتفع عن النوع وليس له من مطالب حياته المعيشية سوى الضروريات التي يحتاج للتعبير عنها .

وحين دعت الحاجة للتعبير سلك طريق الثنائية ، وذلك امر مسلم به في اختراع اللغة وتدرج الاشياء ، وله آثار في كل لغة انسانية احتفظت بأصولها القديمة السحيقة . واذا بدت قليلة فهي — عند البدائيين — كافية .

وقد أتى من الأسماء والأدوات والحروف تنشئ الكثير أيضا ، مثل : أب ، أخ ، حم ، ابن ، يد ، دم ، شفة ، لثة ، رئة ... ومثل : كم ، وما (الموصولة) ... ومثل : لو ، لا ، بل ، ما (النافية) ..

واذا اعتبرنا الثلاثي وما يفوقه مخصبا من الثنائية ، كان عدد الأصول الثنائية كثيرا ويقرر الدكتور محمود حجازي : أن أكثر الكلمات الثنائية : « قد تطورت في اتجاه الثلاثي لاحداث ضرب من التوازن ، لكي تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية ، وهي الكلمات الثلاثية » (١) . فمنها ثنائي ، ومنها ثلاثي ، ولعل في هذا ضرب من التوازن على هذا الرأي .

وليست نشأة اللغة في أوليتها منطقية ، حتى تخضع للتقدير الكمي ، وقياس (الكمبيوتر) ، حتى تقبل بعض موادها ، ويرفض البعض الآخر ، اذ لم يكن هناك منطق ولا قياس ، وانما هناك تعبير يواكب في تدرجه وتطوره تطور الكائن الحي الذي ينطق . فالقدر الضئيل من الثنائي — في نظر بعض الباحثين المعاصرين — كان كافيا في الفهم والافهام والتعبير والتغطية والاشباع والامتناع في اعتبارات السذج وقتذاك .

فالثنائية ليست قليلة ، باعتبار معاشتها لفترة الانسان البدائي ، بل تذكر المعاجم طائفة كبيرة من المفردات ذات الصوتين الصحيحين ، من

(١) علم اللغة العربية ص ٢٠٦

الأسماء ، مثل (عم ، فم ، هم ، دم ...) ، ومثل : (مال ، قال ، دعا ، سعى ...) من الأفعال .

وأیضا وجود طائفة أكبر من بنات الصحيحين المضعفة الثانی ، نحو :
(أب ، أد ، مج ، حج ، مد ، شد ، هد ، من ، كف ، نم ...) وهی
كلها ثنائیات جرى عليها بعض التغير الصوتی عند الاسناد أو الاضافة ،
لأسباب صوتية محضة .

وهناك بحث حديث قيم ، أثبت أن ما كتب بالخط المسماری ، منذ أربعة
آلاف سنة ، قبل الميلاد ، دلل على وجود صلات لغوية بينه — ما كتب بالخط
المسماری — وبين لغات الجزيرة الحية ، ولا سيما العربية .

وأن اللغة الأكديّة (السامية) أول وأقدم لغة مدونة بقواعدها . .
يغلب عليها البناء (الثنائي) المقطعي للكلمة ، ويعد هذا البناء الصورة
الأولى لتشكيل الوحدات الدالة على المعاني ، والتي تكون الجذر أو النواة
التي تدل على المعنى المطلق في الأصل ، ثم تتطور من حيث الشكل بالتغير
الحركي الداخلي ، أو بالاضافة اليها ، لتدل على معان جديدة ، تشترك
مع الوحدة الأولى في المعنى الكلي ، وتتميز عنها . بمعنى جزئي خاص . (١) .
واللغة ترافق الانسان ، والانسان في تغير دائم .

وذلك كله يدل على اتفاق لغات الجزيرة في كثير من السمات ، وكثرة
وجود الأبنية الثنائية المفردات ، ذات العلاقة الوثيقة المباشرة بالحياة
الاجتماعية البدائية والوثيقة الصلة بشئون الحياة اليومية .

كما يؤكد الدلالة على أن المفردات الأولى للغة كانت ببساطة شئون
الحياة ذاتها ، وتتعلق بالانسان وأعضاء جسمه ، مثل : (يد ، فم ، رأس ،
سنن ، كف ، دم ...) . أو تتعلق بذوى قرباه ، مثل : (أب ، أم ،
أخ ، عم ، بن ابن ، بنت ...) . أو تتعلق بأحداث الحياة البدائية ،
مثل : (قام ، نام ، صال ، راح ، جاء ، شد ، يد ، عد ، هد ، كل ، خذ .)
ثم جاءت الأبنية (الثلاثية) تحمل معاني حضارية ، تدل على الاستقرار
واتساع الحياة والتأنق في الصياغة ، والقصد الى الانتقاء .

(١) د . باكره رفيق حلمي ، مجلة المجمع اللغوي الأردني عدد ٢
مجلد / ١ ص ٦٠ وما بعدها ، بتصرف .

فإذا جاء من أسلافنا على أن : « كلام العرب مبنى على أربعة أصناف : على الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي » . ثم يحكم بأن : « بنات الحرفين في الكلام قليل » (١) . قلنا : لا يمنعنا ذلك — كما لم يمنعهم — من الاعتراف بوجود البناء (الثنائي) مستقلا عن (الثلاثي) وليس منه ، وأنه نشأ في المرحلة البدائية لنشوء اللغة .

كما سبق أن رددنا اعتبارهم الثنائي المعتل ثلاثيا سقط ثلثه لعله ، لأن العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل هي تغييرات صوتية محضة تطرأ عند الاسناد أو الاضافة لتغيير الدلالة الوضعية النحوية . والميزان الصرفي ، إنما هو وسيلة للكشف عن خفايا اللغة ، وأسرارها ، وتمييز أصناف مفرداتها ، وليس لتحسين الأصول ، واخضاع جميع المفردات له .

وفي دراسة قيمة وجادة للدكتورة باكزة رفيق حلمي ، تشير — أيضا — إلى أن الثنائية ليست قليلة في الأصول اللغوية ، وإنما هي كثيرة في العربية وشقيقاتها (الساميات) بل وأكثر من ذلك في جميع اللغات بعامة ، حين تنقل من (Blood Field) :

« ولو أجرينا دراسة دقيقة للمفردات وأبنيتها في اللغة العربية ، وفي لغات الجزيرة العربية الأخرى لوجدنا أن بالإمكان أرجاع معظم مفردات هذه اللغات إلى البناء الثنائي ، وهو أبسط صورة لبناء الكلمة ، ليس في لغات الجزيرة العربية فقط ، بل في جميع اللغات ، فالوحدات اللغوية الوحيدة المقطع (Monosyllagic) ربما كانت هي الأصول الأولى التي نشأت منها وتطورت الوحدات المتعددة المقاطع : أما بتغيير الحركات الداخلية ، وأما باضافة مقاطع خارجية إلى صدورها ، أو أحشائها أو أعجازها . » (٢) . وذكرت الدكتورة باكزة جهود علماء النحو واللغة العرب ، في استقصاء أصول الكلمة ، وما يجري عليها من تغيير ، وما يعتريها من تطور بالاعلال والابدال والقلب والحذف والادغام . . . حتى توصلوا إلى نتائج طيبة ومذهلة في أبواب التصريف والاشتقاق ، ساعد عليها سعة العربية ودقتها ومرونتها .

(١) الكتاب لسيبويه ١٩٦/٢ ، ومعجم العين للخليل ص ٥٦

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ٢ م / ١ ص ٧٠ وما بعدها

بتصرف .

وذكرت — بحق — أن بعض نتائج علمائنا ، بحاجة الى اعادة النظر فيها وفوق أسس علمية ، ساعدت الوسائل العلمية الحديثة على اكتشافها .
وعذر الأقدمين في ذلك أنهم لم يكونوا يملكون من وسائل الاختبار سوى الفكر والتجربة الذاتية في نطق الحروف ، وتحديد مواقعها في جهاز النطق ، وعلى الرغم من ذلك : فقد أصابوا في الكثير من نتائج أبحاثهم . . الى ان وصلت الى قول الخليل بن أحمد بأن « كلام العرب مبنى على أربعة أصناف : على الثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ، والخماسي » وقالت :

« وأصاب في ذكر الثنائي بأنه البناء الذي يتألف من صوتين صحيحين ، هوذكر لذلك الأمثلة (قد ، هل ، لو ، بل) . ولكنه لم يصب ، اذ حدد هذه ، بأنها تكون في حروف المعاني فقط .

أما الاسم والفعل فلا يردان على أقل من ثلاثة . وفاته ان الكلمات الاسمية : (أب ، أم ، أخ ، عم ، فم) لا تختلف من حيث البناء وعدد الأصوات الصحيحة عن بناء الأمثلة التي ذكرها ، وأساس البناء كما حدد هو الصوت الصحيح ، وربما كان السبب في ذلك : هو خضوع المفردات الاسمية والفعلية للاعراب والاشتقاق والتصريف ، وجهود ابنية حروف المعاني في حالة لا تقبل التغيير .

فالخليل — في نظر الدكتور — مال الى الصناعة لا الى السليقة والطبيعة اللغوية ، التي يقضيها عهد الثنائية في مفرداتها التي هي من مدخرات النشأة الأولى للغة ، في عهد ما قبل التنبه للقياس ، ولذا يجب ان تعالج معالجة خاصة ، وفق منطق الواقع ، والتراث القديم . وقد كان الخليل — رحمه الله — يعتمد على نواقه للأصوات : فقد كان يفتح فاه بالف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : (أب ، أت . . . الخ) .

وأشارت الدكتورة باكزة ، الى أن (الأكدية) — هي من أقدم صور لغات الجزيرة العربية وقوية الصلة بالعربية — تلتزم بالاعراب في جميع الحالات ، ونهايات الاسم ، تحمل علامات الاعراب بأصوات لمد (و ، ي) وليس بالحركات كما في العربية وضمت علامات الاعراب في الأكدية عند الكتابة ، ومع ضم فهي ثنائية في مثل : (طيب = (Tabu) بعيد = (Raku) رب = (Rabu)) .

وعادت الدكتورة باكزة الى لغات الجزيرة العربية بعامة ، والعربية
بخاصة ، وذكرت أن المقارنات أثبتت أنها تتفق جميعا في أن الصيغة
الثنائية فيها — الاسمية والفعلية — تشمل طائفة كبيرة جدا من المفردات
تتكد تفوق الثلاثيات عدا .

وانها تنتظم الفئات الآتية :

١ — الأفعال الناقصة من حيث التصريف والوظيفة النحوية ، وعددها —
كما ذكر النحاة — سبعة عشر ، منها أحد عشر فعلا ثنائيا ، هي : كان ، صار ،
ظل ، بات ، آض ، عاد ، خذا ، راح ، ما (برح) ، ما (دام) ، ما
(زال) وليس (١) وفي الأكديّة ما يماثل ذلك ، مثل (Kano) وكذا في العبرية .
٢ — والأسماء المعروفة بالأسماء الستة ، من النحاة من يعربها بالحركات ،
ومنهم من يعربها بالحروف ، وهي في الحقيقة لا تخضع لأحكام الاعراب
المعروفة ، لأنها من ذوات المقطع الواحد القصير ، ويتطلب الصاق اللواحق
بها من مد حركاتها النهائية ، كما في نحو : (أبوك وأخوك وفوك) .
وعند الافراد أن تعرب كما تعرب الأسماء الأخرى ، (جاء الأب ،
ورايت الأخ) . (٢) وفي الأكديّة ما يقابلها ، نحو : (Hamu, Anu, Abu) وكذلك
في العبرية . ويلاحظ هنا أن بعض هذه الأسماء أحادية البناء في اللغات
الثلاث (الأكديّة ، والعربية ، والعبرية) : أي أنها تتألف من صوت صحيح
واحد وحركة مد طويلة . وفي الأكديّة والعبرية عدد وفير من هذه الكلمات
الأحادية .

٣ — الأسماء الثنائية ، عدا الأسماء الستة ، الوحيدة المقطع ، وهي
كثيرة في جميع اللغات العربية .

وهي إما أن تكون وحيدة المقطع قصيرة الحركة ، وتكون على أصناف ،
فمنها :

(١) ما يكون مفتوح الأول ، وهو الغالب ، نحو : (قد ، يم ، يد ،
دم ، غم ، هم ، كف ، دف ، رف ، خد ، جد ، صف ، بط ، رب ، حج ،
طب) .

(١) الكافية (شرح الاسترأبادي) ٢ / ٢٩٠

(٢) همع الهوامع ، السيوطي ، ٣٨/١

(ب) وما يكون مضموم الأول ، نحو : (أم ، دب ، جب ، خف ، در ، مر ، حق ، بر) .

(ج) وما يكون مكسور الأول ، نحو : (قط ، هر ، زق ، رق ، شص ، دن ، كن) .

وفي اللغات الأكديّة ما يقابلها تماما .

٤ — الأسماء الثنائية ، ذات النهايات الحركية الممدودة ، نحو : (فتى ، صبا ، هوى ، نوى ، جوى ، عصا ، قفا ، مها ، علا ، سها ، ربا) .

٥ — الأفعال المعتلة ، وذكر النحاة ثلاثة أصناف منها : المثال ، نحو : وعد ، وهب . والأجوف ، نحو : قال ، مال . والناقص ، نحو : سعى وجرى ودعا .

ولو أمعنا النظر ، لوجدنا أن المثال الأول سالم وليس معتلا : فالواو في (وعد) ليس صوتا حركيا أو حرف علة ، بل هو صوت صحيح ، مخرجه من بين الشفتين كالياء والميم ، واختفاؤها عند تغيير البناء ليس واجبا ، وإنما هو ظاهرة حضارية ثبتت في اللغة الكتابية فقط وبقيت في لهجات الكلام ، فنحن نقول : (يوعد) ، و (يوهب) . وهو بذلك ثلاثي صحيح .

أما المثالان الثانيان — في الأجوف والناقص — فهما ثنائيان ، وحرفا المد فيهما حركتان طويلتان .

وخلصت الدكتورّة من كل ما سبق — وأنا معها — الى أن :

« المفردات الثنائية تفوق في العدد الثلاثيات ، وأن معظم الثلاثيات تطور من أصول ثنائية (١) .

وفي ختام دراستها القيمة ، تدعو الباحث الى ملاحظة الأحاديث في لغات أخرى ، كالانجليزية ، في نحو (Zoo, See, Do, Too, You, we, He, Se, Tea) وفي الفارسية ، نحو : (دو = اثنان ، شا = الملك العظيم ، مو = شعر ، سي = ثلاثون ، رو = وجه ، دو = غاية ، خو = عادة ، تا = صفحة ، با = قدم) .

وفي اللغة الكردية ، نحو : (دو = اثنان ، مو = شعر ، رو = وجه ، شو = زوج ، جو = شعر ، خو = عادة ، ري = طريق ، دي = قرية) . وقد اطلنا في هذا المقام ولنا عذرنا ، لأن الكثرة من الباحثين دأبت على القول السريع ، بأن الثنائية في لغتنا قليلة .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ج ١ عدد ٢ ص ٧٠ وما بعدها

بحث الثنائية ليس ترفا عقليا

● والبحث في نظرية « الثنائية » ليس ترفا عقليا ، ولا أمرا هامشيا ، ولا يتوقع في دقة تخصصية :

فمن الاعتراضات الشكلية على بحث مشكلة « الثنائية » ما اثاره الأستاذ عبد القادر المغربي معترضا على آراء الأب مرمجى — بقوله :

« واللغة العربية الى غير هذا — من الخدمات المتواضعة — أحوج ، والى نوع آخر من الغذاء الاصلاحى أنجع وأنضج » . (١)

وهذا فى رأى الغاء فج للمسألة من أساسها ، وغلق لباب بحث تحتاجه العربية للتأصيل والوصول الى الحقيقة فى مسائل طال بحثها فى غير ما تكاتف ، وامعان ، فبقى الخلاف معلقا لها ، والضباب مخيما حولها .

ولذا يرد الأب مرمجى على الأستاذ المغربى فى موضوعية مشوبة بالقسوة ، حين يصفه بأنه : « من المتمسكين بالقديم ، وغير الواقفين على كنه (الثنائية والالسنية السامية) ، لجهله — ما عدا العربية — بقية اللسن السامية وقواعدياتها وأسرارها وتاريخها ، وما تفترض مقارنتها من المعلومات والأساليب التقنية ، وهذا مما يؤسف عليه ، فان الأستاذ — مع كونه اماما فى العربية — يعسر عليه المناقشة فى ذات الموضوع » .

ثم يسوق الكلام الى كل معارض للثنائية ، بقوله : « فكأنى بحضرات ائمتنا الأجلاء ، يؤثرون بقاء المعجمية على ما هى عليه من الاضطراب ، والتضارب ، والتنافر ، والتناقض فى اشتقاق الألفاظ وتطور معانيها ، على أن تتسق ويعمل سياقها ، فيتجلى فيها الانسجام والتساوق والمنطقية » . ثم يعود الى الحدة ، والثورة على المؤلف ، ويلتمس العذر للأقدمين . بقوله :

« وذلك لأن الوسيلة المقترح استخدامها ، لبلوغ هذا الأرب ، هى : (الثنائية ، والالسنية) وهو ما لم يألوه ، فلا تستمرئه ذهنيته التقليدية .

(١) معجمات عربية سامية ص ١٠٨

ولا أغالى إذا جزمت بأن نفس اللغويين الأقدمين — الذين تفردوا بالذكاء والعبقرية — لو عاشوا في زماننا ، وانتقوا معرفة اللغات السامية ، ووقفوا على تقدم العلوم اللسانية في الأصقاع الغربية ، لجحدوا كثيرا من نظرياتهم ، واعتنقوا المذاهب المستحدثة — على أن ما تعذر على القدماء عمله ، من الهين اليوم على شيوخ اللغة اجراؤه في معاهدهم ، ولا سيما في وسط المجمع اللغوية ، وبنوع أخص بين أعضاء لجان وضع المعاجم الحديثة « (١) .

ومن النقد الشكلي أيضا لنظرية « الثنائية » ، في نقد كتاب « هل العربية منطقية » للأب مرمجى . ما ذكره الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، إذ وصف مثل هذا البحث بأنه « بحث خاص ، يهتم المشتغلين باللغة وأصولها واشتقاقها ، ويهتم المجمع اللغوى (المصرى) بشكل خاص .

ويتساءل : هل اطلع المجمع اللغوى على البحث ؟ واتخذ قرارا بشأنه أم لا . كما يصف الثنائية بأنها هدامة للثلاثية والرباعية ، ومقوضة لأركان المعاجم (٢) .

ويرد الأب مرمجى على شق الاعتراض الأول ، بأن المجمع حبذ عمله وأثنى عليه ، وأنه تلقى رسالتي استحسنان من صاحب السعادة المرحوم محمد توفيق رفعت باشا ، رئيس المجمع ، ومن صاحب المعالي عبد العزيز فهمى باشا . كما يتمنى المؤلف أن تتبنى المجمع اللغوية نظريته ، لتوافر الوسائل العلمية والتقنية والمادية ، ومؤازرة المخلصين .

ويرد على الشق الثانى بأن :

« الثنائية فى أعيننا غير هدامة الثلاثية ولا الرباعية ، ولا هى مقوضة أركان المعاجم ، إنما هى وسيلة التأصيل السابق طور « التصريف » : فالقائل بالثنائية يدع التصريف على ما هو للثلاثى والرباعى ويحصر عمله فى المعجمية ..

وفى هذا الحقل عينه لا يتوخى محق الثلاثية والرباعية من اللغة ، لكنه ييرتنى بأنه : كما أن الرباعى يسوغ رده الى الثلاثى كذلك يمكن رد الثلاثى

(١) المصدر السابق .

(٢) مجلة الثقافة المصرية عدد ٥٣١

إلى ثنائى ، مما ينجم عنه أن الثلاثى ليس بدء الاشتقاق ، بل الثنائى .
ويرى عمليا أن فى هذه النظرية للمعجمية فوائد جمة ، منها تجلى الانسجام
والتساقق والمنطقية فى تشعب الألفاظ بعضها عن بعض .

وتوسع المعانى وتطورها ، مما هو واضح الفقدان فى الحالة الثلاثية
الحاضرة .

فمن ثم لا خشية على المعاجم من الثنائية ، لأنها بالعكس تنشئ فيها
تنظيما معقولا منطقيا .

كما أن ترتيب المعاجم الحديثة مثل : محيط المحيط ، وأقرب الموارد ،
والبستان ، لم يضر بالمعجمية ، بل نفعها ، وإن خالف بالواقع تنظيم (القاموس
المحيط ، واللسان ، والتاج) ، أو بالأحرى : قلة التنسيق فيها (١) .

غير أنى أبادر فأقول : إن بحث الثنائية ، سيضيف إلى الأبحاث اللغوية
فى العربية أعباء كبيرة تتطلب منا تضافر الجهود :

فسيوجب علينا ذلك من جديد دراسة تاريخ العربية ووصفها وتطورها .
وسيوجب علينا : أن نعيد النظر فيما قعده اللغويون فى بابى الاعلال
والادغام ، وما أرسوه من نظريات ، وما تخيلوه من تعليقات ، وما سلموا به
من أوزان :

فوزان قط بالتشديد (فع) لأنها عين الكلمة لا فعل كما ذكروا على أنها
لام الكلمة ، إذا قلنا : قطع بالتشديد على وزان فعل بالتشديد .

وسنعيد النظر فى سلاسل الاشتقاقات ، وخاصة غير القياسية
منها ، لبعثها وبحثها والانتفاع بها ، للاثراء والتنمية اللغوية ، وجعلها
مطرده — ولو على رأى الكوفيين — للاستفادة من مادتها فيما تمطرنا به
محدثات العصر الحديث صباح مساء ، من مدلولات اجتماعية تحتاج لألفاظ
لغوية ، ويكاد هذا الجديد يصل كل يوم إلى خمسين كلمة (كما ذكر المكتب
الدائم لتنسيق التعريب فى العالم العربى) .

وحين تقف العربية بكاء بلهاء أمام هذا الطوفان ، سيرميها أبناؤها —
قبل أعدائها — بالعقم ، وليست العربية عقيمة ، وإنما هى ولود مرنة مطواع .

وسنراجع — فى ضوء النظرية من جديد — الأصول الثلاثية غير السالبة (أى المضعفة والمضاعفة والمهموزة والمعتلة بأقسامها : المثال ، والأجوف ، والناقص ، واللفيف المفروق والمقرون) وكذلك مشتقاتها ، ومعالجتها فى ضوء المبادئ الحديثة (للفونولوجيا : Phonologie) .

وسىلاقى وزن (فعل) تحفظات جديدة ، اذ لا يصلح بشكله الحاضر لقياس الأصول الرباعية خاصة ومشتقاتها عامة .

بل اننا سنضطر الى أن نزن الرباعى المضعف ، مثل : وسوس ، على مفعف ، لا على فعل ، اذ أنه مكرر من ثنائيين .

ولن تبقى حروف الزيادة محصورة فى حروف (سألتمونيها) . اذ أمكن تشديد كل الحروف الأبجدية فى العربية .

وستحتاج الثنائيات التى انتقلت الى ثلاثيات — وكذلك مشتقاتها بالشدة والمد — الى أوزان خاصة بها ، وليست على وزان (فعل) .

ولا يخيف ذلك وغيره سدنة العربية وحمايتها : فهتى صحت العزائم ، وعلت الهمم ، وقوى الدفع ، وخلص الاخلاص ، فستخدم لغتنا وفخرنا ، وسنبنى كما بنت اجدادنا ، ونفعل فوق ما فعلوا .

* * *

وبعد

فتاريخ اللغات السامية فى أكثر نواحيه غامض ، ورمال الجزيرة العربية — وهى موطن الساميين — لا تنصح عما يصف هذا التاريخ البعيد .

ولذلك سىظل الاختلاف بين الثنائيين والثلاثيين قائما بين أبناء العربية وغيرهم ، وسيجد كل فريق ما يبرر به القبول أو الرفض لهذه النظرية أو تلك . وسيبقى الأمر كما قال الأب (هنرى فليش) :

« ان التحليل الداخلى للكلمة العربية أو السامية ، لتمييز الأصول. انثنائية لما ينته الى نتيجة مرضية ، ولعله من المحال أن يحدث هذا . وخلص القول : ان مشكلة الثنائية لما تلقى حلا » (١) .

(١) العربية الفصحى ص ٢٥١

وإذا كان علماء التاريخ ، وعلماء « الأنثروبولوجيا » يتنازعون الرأى فيما بينهم أشد الاختلاف ، مع خبر يروى ، أو أثر يذكر ، أو شاهد يرجح ، أو حفريات تهدى . . فان باحثى اللغات أشد حيرة ، وأكثر اختلافاً ، وأوسع متاهة . . حين يصمت التاريخ ، ويندر الشاهد ، ويعز الأثر ، ويفتقد الدليل ، وتضيع الوثائق .

ولكن قياس الغائب على الحاضر ، واغمال العقل فى المأثور على قلته باعتبار أن الظاهرة تشيع . . وتقليب الفكر فيما سبق مما ذكرناه ، يجعلنى أقدر وأنا مطمئن :

الى أن عددا كبيرا جدا من الأصول الثلاثية وما فوقها يرد الى أصول ثنائية الأصل .

وأن الجذور الثنائية أصيلة وثابتة فى لغتنا ، وغير قليلة .
ولعلى بذلك الجهد المتواضع اكون قد قدمت شمعة على طريق البحث ، تهدى السائرين ، وتحفز الباحثين على التنقيب عن الحقيقة ، حتى يرى الضوء جانب من جوانب العربية ، بقى زمنا فى حجاب مستور .

((والله يقول الحق وهو يهدى السبيل)) (١)

* * *

(١) الأحزاب : ٤

المراجع

- ١ — الاب انستاس مارى الكرملى وآراؤه اللغوية : د . ابراهيم السمرائى ، ط المعرفة بمصر سنة ١٩٦١م
- ٢ — الاتقان فى علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطى ، ط الثالثة القاهرة سنة ١٣٧٠هـ
- ٣ — جمهرة اللغة : لابن دريد الأزدي — ط حيدر آباد — الهند ١٣٤٤ هـ
- ٤ — الخصائص : لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق الشيخ النجار ، ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ
- ٥ — عبقرية اللغة العربية : للأستاذ محمد المبارك . ط دار الفكر بيروت
- ٦ — العين : للخليل بن أحمد ، تحقيق : د . عبد الله درويش ، ط القاهرة
- ٧ — الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان — القاهرة سنة ١٨٨١ م
- ٨ — فى التطور اللغوى : د . عبد الصبور شاهين ، ط أولى القاهرة سنة ١٣٩٥هـ
- ٩ — فقه اللغة العربية : د . ابراهيم محمد نجا ، ط السعادة بمصر سنة ١٩٧٥م
- ١٠ — فقه اللغة المقارن : د . ابراهيم السمرائى ، ط بيروت سنة ١٩٦٨م
- ١١ — اللغة وخصائص العربية : للأستاذ محمد المبارك ، ط الثالثة بيروت سنة ١٩٦٨م
- ١٢ — فى علم اللغة العام : د . عبد الصبور شاهين ، ط ثانية ، القاهرة سنة ١٣٩٧هـ
- ١٣ — فى اللهجات العربية : د . ابراهيم أنيس — القاهرة
- ١٤ — الكتاب : لسيبويه ، ط بولاق بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ
- ١٥ — الالسنية العربية : للأستاذ ريمون طحان ، ط دار الكتاب اللبنانى بيروت
- ١٦ — اللغة : ج . فندريس ، تعريب : الدواخلى والقصاص ، ط القاهرة سنة ١٩٥٠م

١٧ — اللغة العربية في عصور ما قبل التاريخ : للأستاذ أحمد حسين.
شرف الدين سنة ١٩٧٥ م

١٨ — اللغة العربية عبر القرون : د . محمود حجازى (المكتبة الثقافية) ،
عدد ١٩٧

١٩ — اللهجات العربية : د . ابراهيم أنيس . القاهرة

٢٠ — من أسرار اللغة : د . ابراهيم أنيس . مصر سنة ١٩٥١ م

٢١ — المزهرة في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطى ، ط الحلبي بمصر
سنة ١٣٧٨ هـ

٢٢ — المعجمة العربية على ضوء الثنائية والالسانية ، للأب :
١ . س مرمجى الدومنى . ط في القدس سنة ١٩٣٧ م

٢٣ — معجمات عربية سامية : للأب : ١ . س مرمجى الدومنى ، ط
لبنان سنة ١٩٥٠ م

٢٤ — مقدمة لدرس لغة العرب : للشيخ عبد الله العلايلى — القاهرة
سنة ١٩٣٦ م

٢٥ — مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون.
القاهرة سنة ١٣٦٦ هـ

٢٦ — نظريات في اللغة : للأستاذ أنيس فريحه ، ط دار الكتاب اللبنانى —
بيروت

٢٧ — نشأة اللغة عند الانسان والطفل : د . على عبد الواحد وافي ، ط
ثانية القاهرة

٢٨ — نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاؤها : للأب مارى أنستاس.
الكرملى ، ط سنة ١٩٣٨ م

٢٩ — الوجيز في فقه اللغة : للأستاذ محمد الانطاكى . ط الشهباء بحلب
سنة ١٣٨٩ هـ

محتويات الكتاب

صفحة

٤	تقديم
٧	مقدمه
١٥	الاحادية في اللفه
٢٩	نظرية الثنائية
٤٠	ثنائية وثنائيون
٥١	وجهات نظر في منسلك الثنائية
٦٥	نظرية الثلاثية
٧٤	الثنائية في الميزان
٧٨	من ميزات الثنائية
٨٣	الثنائي كثير
٨٩	بحث الثنائية ليس ترفا عقليا
٩٤	المراجع
٩٦	محتويات الكتاب

رقم الايداع ٣٤٠٨ / ١٩٨٠

للمؤلف

- ١ - علم اللغة العام
- ٢ - المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً
- ٣ - أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية
- ٤ - عوامل تنمية اللغة

